الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية

قسم الثقافة الشعبية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص أنثروبولوجيا الجريمة

البيئة العمرانية والثقافية وأثرهما على الظاهرة الإجرامية

دراسة أنثروبولوجية مقارنة لحيين سكنيين بمدينة تلمسان حي الكدية والكيغان

مذكرة من إعداد الطالب :

سالم بن عاشور

تحت إشراف :

د. : محمد رمضان

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. عكاشة شايف	أستاذ التعليم العالي	- جامعة تلمسان	- رئيسا
د. محمد رمضان	أستاذ محاضر	- جامعة تلمسان	- مشرفا ومقررا
د. السعيدي محمد	أستاذ محاضر	- جامعة تلمسان	- عضوا
د. الحاج الجيلالي سماحة	أستاذ محاضر	- جامعة مستغانم	- عضوا
د. العوثي بسوسي	أستاذ محاضر	- جامعة تلمسان	- عضوا

سنة المناقشة : 2008

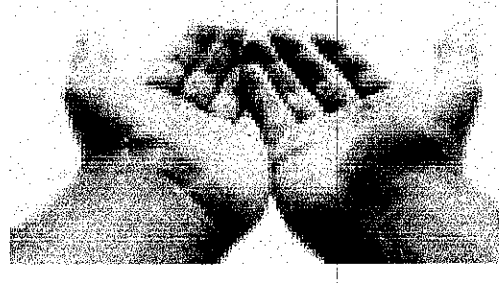

﴿بســـم الله الرحمـــن الرحيـــــم﴾

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ

اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ

عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾

صـــدق الله العظيـــم

سورة العلق الآيات : من 1 إلى 5

سجلت تحت رقم
بتاريخ
27 AVR. 2009
الرقم

شكر

ع ق/1255

أتقدم بشكري الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور

"محمد رمضان"

الذي لم يبخل علينا بعلمه وجهده في انجاز هذه المذكرة فألف وألف شكر لك يا أستاذي.

كما أتقدم بشكري الجزيل لقسم الثقافة الشعبية الذي احتضنا من أول يوم إلى غاية التخرج، فشكرا لجميع من تعلمنا على يديه حرفا من العلم وجزاهم الله عنا خير الجزاء.

الإهـــداء

...إلى من قال فيهما ربي لا تعص لهما أمرا ولا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما. إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما.

إلى شريكة حياتي زوجتي ونصف فؤادي

" زوجتـــــي الغاليـــــة"

إلى فلذة كبدي ابنتي "إكرام" وابني "عبد الرحيم" رعاهما الله وسقاهما علما

إلى الساهرين على حماية الأمن والاستقرار والذين يكرسون جهودهم مخلصين لعلاج الإدمان....إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع تقديرا لجهود المشتغلين في هذا الحقل الإنساني والوطني النبيل

بن عاشور سالم

مقدمـــة

1- مشكلة الدراســـة

2- أهمية الدراســـة

3- مصطلحات الدراسة

أ- البيئة

ب- العمران

جـ- الثقافة

د- الجريمة

هـ- الحي (السكني)

و- المدينة

4- الدراسات السابقـــة

5- خطـــــة البحـــث

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
مكتبة الكلية
العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

مقدمـــــة

صراع الإنسان ضد الجريمة ليس إلا فصلا من فصول قصة صراعه الطويل ضد قوى الشر، و الشر قديم قدم الإنسان، و هو فيما يبدو باق ما بقي الإنسان. و من ثم فهو –بمنطق فلسفي – أزلي و أبدي معا.

و الشر فوق ذلك ألوان و درجات، و الجريمة في تقدير الإنسان هي أملك ألـــوان الـــشر و أرفع درجاته. و لهذا يعتبر الصراع ضد الجريمة صراعا مع الشر في أمنع معاقله و أشمخ ذراه.

و ليس وجه العجب في الجريمة أنها موغلة في القدم، فتلك حقيقة رواها لنا التاريخ فيما روى ، بل إن الكتب السماوية تعود بالجريمة إلى عهود أشد سحقا و أبعد غورا مما بلغه التاريخ . فهي تحكي لنا أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعد إذ أخرج من الجنة حتى قدم للشر قربانا، فسفح الأخ دم أخيه ظلما و عدوانا، و كان مصرع هابيل على يد قابيل أول مأساة إنسانية على وجـــه الأرض كما جاء في السورة الكريمة – مصداقا لقوله تعالى – : " فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين ".(السورة 5، المائدة، الآية 30)

و من ذلك اليوم و الجريمة لم تنقطع في جميع المجتمعات ، ففي المجتمعات البدائية لم تكـــن الجريمة سوى مخالفة لأمر تمليه قدرة مقدسة مجهولة ، تجعل من صاحبها " عاصيا " عليه واجـــب التكفير عن ذنبه ، أما الإغريق فكانوا يعتقدون أن الطبيعة بكل ما فيها محكومة بقوة إلهية خفيـــة، و كانت الجريمة امتدادا لهذا التفسير قدرا إلهيا ، و المجرم إنسان تعس أصابته لعنة الآلهة ، و بذلك كانت الآلهة تتدخل في التجريم و العقاب ، و نجد هذا الاتجاه واضـــحا في القـــوانين الفرعونيـــة و قانون مانو الهندي و قوانين بلاد ما بين النهرين و أشهرها قانون حمورابي ، و غيرها من شرائع العالم القديم ، حينما كان الانفعال الديني هو المسيطر على الأنظمة القانونية.

و حينما أخذ الفكر البشري استقلاله و تخلص من التأثيرات الدينية بدأ يصطبغ بصبغة اجتماعية في حدود الأفعال الضارة بالمجتمع، وبدأت فكرة مسؤولية المجرم عن أفعاله في الظهور ، و كان طبيعيا إزاء ذلك أن يتجه الفكر الإنساني في بحثه عن أسباب الجريمة و مجتمعه.

و الجريمة ليست ظاهرة إنسانية فحسب، و إنما هي أساسا ظاهرة طبيعية لأنها تتلازم مع الحياة حيث وجدت. و أنه ليس للإنسان مفر منها إما بصفته فاعلا لها أو مجنيا عليه، أو هي أمر واقع حتما كلما توفرت شروطها.

ولما كان للبيئة العمرانية علاقة بينها وبين الإجرام كان علينا من الضروري دراسة موضوع الإسكان وأهميته في حياة الإنسان الاجتماعية والسلوكية والمحيط الذي يعيش فيه، كما أن اختلاط أنماط البناءات السكنية وتساكن أسر وعائلات تنتمي إلى فئات اجتماعية متميزة تسجل منعرجا في تاريخ الدراسات الاجتماعية الأنثروبولوجية ، مما ينعكس سلبا أو إيجابا على ثقافة المجتمع خاصة إذا علما أن الفن المعماري هو من انعكاس للثقافات.

وما يهمني في دراستنا هذه هو البيئة العمرانية والثقافية وانعكاساتها على الظاهرة الإجرامية.

وقد ارتأيت أن تحتوي المقدمة على العناصر التالية:

1- مشكلة الدراسة:

إن الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة الإجرامية ، تعرضت لمجموعة من العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي، غير أن هذه الدراسات لم تعط بعدا أساسيا حقه من الاهتمام فيه ألا وهو بعد البناء الاجتماعي الثقافي.

والثقافة في معناها العام كل مركب إن فصلت جزءا من هذا الكل أو أهملته فإنك قد قصرت في دراستك أو كما قال تايلور:" ذلك الكل المركب الذي يتضمن المعارف والتقاليد والأخلاق والقوانين والعادات وأي قدرات أو خصال يكتسبها الإنسان نتيجة لوجوده في مجتمع.

وموضوع الدراسة يرتبط بالأسس التي تكون البناء الاجتماعي: العادات، التقاليـــد،... والبيئـــة العمرانية هي الوعاء التي تجمع كل هاته الأصناف من عادات وتقاليد ولغة وغيرها.

وقد اخترت لدراستنا هذه عنوان البيئة العمرانية والثقافية وأثرهما على الظاهرة الإجرامية مما يجعل يتباين لأذهاننا عدة إشكاليات متباينة ومختلفة تصب في موضوع واحد.

لذا فمن الممكن القول: أن مشكلة الدراسة الحالية تتحدد في المحاولة للإجابة عن الأسئلة التاليـــة: **ما علاقة العمران بالإجرام؟ أو بالأحرى: إلى أي مدى يمكن للبيئة العمرانية والثقافية أن تؤثر سلبا او إيجابا في الظاهرة الإجرامية؟ أو بمعنى آخر: هل للظاهرة الإجرامية علاقة مباشرة بطبيعة العمران والبيئة الثقافية؟ أم أن هناك عوامل أخرى في ذلك؟**

وتتطلب الإجابة عن هذه الأسئلة دراسة الفروق في مستوى الضبط الاجتماعي بين حيين سكنيين: حي يستوفي شروط العمران السليم وحي آخر هامشي يفتقر لأدنى شروط الحياة الكريمة.

2- أهمية الدراسة:

تتطلب دراسة موضوع الإسكان وأهميته في حياة الإنسان الاجتماعية والسلوكية والمحـــيط الذي يعيش فيه، عدة مناهج وطرق وتقنيات للعمل، كما أن اختلاف أنماط البنـــاءات الـــسكنية وتساكن أسر وعائلات تنتمي إلى فئات اجتماعية متميزة تسجل منعرجا في تـــاريخ الدراســـات الاجتماعية في الجزائر، وتطرح العديد من المقاربات النظرية والمنهجية والعملية.

لهذا يجيء هذا البحث لتجميع أكبر عدد من المعلومات لفهم العلاقات بـــين العائلـــة والـــسكن والإسكان، وتوضيح أشكال تكييف الجماعات البشرية مع أنماط البناءات المفروضة عليهم أو التي أنجزت حسب تصوراتهم للحياة إلى جانب تفسير مختلف العلاقات التي نشأت ، في ظروف جديدة تماما وارتباطها بالمشاكل التقنية، الاقتصادية ، الديمغرافية ، والتعرف على أبعاد أزمـــة الإســـكان وأثارها على حياة الإنسان الاجتماعية.

والهدف الأسمى من هذه الدراسة هو إعطاء نظرة لمسؤولينا بالدرجة الأولى وإنارة الساهرين على النسيج العمراني بالدرجة الثانية للسهر على عدم الوقوع في أخطاء في المستقبل تزيد في تفاقم الأعمال الإجرامية.

3- مصطلحات الدراسة:

أ- البيئة: "Environnement"

هو إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير والتي نتعامل معها بشكل دوري.

ويمكننا تصنيف البيئة إلى نوعين:

1- بيئة مادية (الهواء، الماء، الأرض)

2- بيئة بيولوجية (النباتات، الحيوان والإنسان)

في ظل التقدم والمدنية التي يلحظها العالم ويمر بها يوم بعد يوم فيمكننا تقسيمها إلى ثلاثة أنواع أخرى مرتبطة بالتقدم الذي أحدثه الإنسان.

1- بيئة طبيعية: والتي تتمثل أيضا في : الهواء- الماء- الأرض

2- بيئة اجتماعية: وهي مجموعة القوانين والنظم التي تحكم العلاقات الداخلية للأفراد على جانب المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية.

3- بيئة صناعية: أي التي صنعها الإنسان: العمران، المدن، القرى، المصانع والشبكات.

ب- العمران:

العمران كعلم أول من تكلم عنه هو ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي في مقدمته الذائعة الصيت ، وكان ابن خلدون واعيا بهدفه محيطا بخطته في تأسيس هذا العلم دون أن يدعي الوصول إلى منتهاه بل كان يضع حجر الأساس داعيا الخلف لمتابعة البحث في علم العمران.

والعمران يلعب دورا كبيرا في تخليد كثير من الحضارات المندثرة عبر آثارها المعمارية الباقية وقد تكون الشاهد الوحيد على تواجد حضارات سابقة ، ومن خلال قراءة هذه الآثار يمكن التعرف على إمكانات وقدرات تلك الشعوب الخالدة وتضل هذه الحقيقة سارية مر الزمان وتتجدد مع الأزمان فعلم العمران ليس علم البناء بل هو علم يحوي كل الثقافات المرتبطة بالإنسان فلا غرابة أن تجدوا متخصصي العمران هم من قد يفهم احتياجات الإنسان ورغباته بل الأقرب إلى طريقة تفكيره ، فالمعماري أو المخطط هو المهندس الوحيد الذي يصمم شيء يحسه ويتعامل او يعيش فيه الإنسان، فهو من يصمم المسكن والحي المدينة، كل هذا يجعل من هذا العلم بوتقة تصهر فيها كافة العلوم الأخرى، بل يتطلب من المعماري أو المخطط أن يكون ذا سعة إطلاع ومعرفة كبيرة بما يدور حول الإنسان، من هذا المنطلق تخرج مجلة العمران ، حيث أن الكثير سيعتقدون أن ما تحويه هذه المجلة هو مقارنة بين المشاريع أو تحليل لبعض المشاريع أو التعريف ببعض المعماريين والممارسين وهذا مطلب لا ريب فيه، إلا أن الرغبة هي في الذهاب إلى أبعد من ذلك إلى روح الثقافة إلى الخروج من ضيق النمطية إلى سعة التنوع فالعمران المحيط بنا هو عبارة عن أبنية منها المسكن والمستشفى والمطار والمدرسة ..الخ، كل هذه الأنشطة والعلاقة بينها تتطلب منا الشمولية التوسع.

جـــ- الثقافة:

مصطلح الثقافة من أكثر المصطلحات استخداما في الحياة العربية المعاصرة ، لكنه من أكثر المصطلحات صعوبة على التعريف ففي حين يشير المصدر اللغوي والمفهوم المتبادر للذهن والمنتشر بين الناس إلى حالة الفرد العلمية الرفيعة المستوى، فعن استخدام هذا المصطلح كمقابل المـــصطلح (culture) في اللغات الأوروبية تجعله يقابل حالة اجتماعية شعبية أكثر منها حالة فردية ، فوفق المعني الغربي للثقافة: تكون الثقافة مجموعة العادات والقيم والتقاليد التي تعيش وفقهـــا جماعـــة أو مجتمع بشري، بغض النظر عن مدى تطور العلوم لديه أو مستوى حضارته وعمرانه وبذلك فـــإن الإشكال يطرح نفسه، ذلك أن تعريف الثقافة اختلط عند العرب باعتبار أن هناك فرق بين المثقف والمتحضر.

أصل الكلمة:

الثقافة في اللغة العربية أساسا هي الحذق والتمكن، وثقف الرمح أي قومه وسواه، ويستعار بها للبشر فيكون الشخص مهذبا ومتعلما ومتمكنا من العلوم والفنون والآداب، فالثقافة هي إدراك الفرد والمجتمع للعلوم والمعرفة في شتى مجالات الحياة، فكلما زاد نشاط الفرد ومطالعته واكتـــسابه الخبرة في الحياة زاد معدل الوعي الثقافي لديه، وأصبح عنصرا بناء في المجتمع.

~~وكان أول من استعمل مصطلح ثقافة ليقابل به لفظة culture في العصر الحديث هو العلامة موسى~~

ويستخدم مصطلح الثقافة وفق المفهوم الغربي للإشارة إلى ثقافة المجتمعات الإنسانية ، وهي طريقة حياة تميز كل مجموعة بشرية عن مجموعة أخرى، والثقافة يتم تعليمها ونقلها من جيـــل إلى آخر، ويقصد بذلك مجموعة من الأشياء المرتبطة بنخبة ذلك المجتمع او المتأصلة بين أفـــراد ذلـــك المجتمع، ومن ذلك الموسيقى الفنون الشعبية، التقاليد المحببة، بحيث تصبح قيما تتوارثهـــا الأجيـــال

ومثال ذلك الكرم عند العرب، الدقة عند الأوروبيين ، أو رقصات أو مظاهر سلوكية أو مراسم تعبدية أو طرق في الزواج.

د- الجريمة:

كان هناك اتجاه دائم إلى الربط بين مفهوم الجريمة ومفهوم المرض على أساس أن السلوك الإجرامي سلوك مريض وليس سلوكا صحيا أو سويا.

وهذا الربط أدى إلى نتائج غير دقيقة في تفسير الجريمة ووضع ساسة للوقاية والجزاء بل أن يؤدي ويشجع المجتمع على البحث عن ميكروب ابعد الأشياء عن الحقيقة إذ ليس هناك ميكروب مسؤول عن المجرم والجريمة، فالمجرم في النهاية هو صناعة المجتمع الذي يعيش فيه.

إن مفهوم الجريمة عريض جدا ومتعدد وإن كان أول ما نسمع كلمة الجريمة نميل إلى التفكير بالجرائم التقليدية مثل ضحايا الجرائم الطبيعية أي التي توجد في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان إلا أن أفق الجريمة والمجرمين والضحايا قد اتسع كثيرا بتعقد المجتمع البشري فهي أصبحت أكثر خطورة وتعقيدا وأكثر بتعقد نية أي نشاطا محسوبا ومقصودا أكثر منها مصادقة ونزوة مثل، العصابات الدولية القوية المسيطرة.

وما دام مفهوم الجريمة واسع وعريض فتفسيرها لن نستطيع حصره في تعريف وحيد وإنما سنحاول تعريفه بإيجاز حسب كل مدرسة .

أ- تعريف الجريمة من المنظور الاجتماعي:

يرى علماء بأن الجريمة ظاهرة اجتماعية وأن التجريم يحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك يصرف النظر عن نص القانون وفي هذا الاتجاه ميز جارد فالو بين الجريمة الطبيعية التي لا تختلف عند الجماعات في الزمان والمكان لتعارضها مع المبادئ الإنسانية والعدالة كجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال. والجريمة المصطنعة التي تشكل خرقا للعواطف القابلة للتحول كالعواطف الدينية والوطنية واعتبر الأولى بأنها تدخل في المعنى الحقيقي للإجرام ودراساته التحليلية ويقدر البعض الآخر بان الجريمة عبارة عن السلوك الذي تحرمه الدولة بسبب ضرورة ويمكن أن ترد عليه بفرض جزاء وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع والذي يضر بصالحه.

ب- **الجريمة بالمفهوم القانوني:**

أما الجريمة بالمفهوم القانوني فرغم عدم الاتفاق حول التعريف بشأنها إلا أنه يوجد هنـــاك عدة تعريفات من بينها:

- الجريمة بمعناها الواسع هي كل مخالفة لقاعدة من القواعد تنظم سلوك الإنسان في الجماعـــة فهي في جميع الأحوال سلوك فردي يتمثل في عمل أو تصرف مخالف لأمر فرضته القاعدة ويباشر في وسط اجتماعي.
- ومن بين معاني الجريمة لغة أن لفظة الجريمة تقوم مقام الأساس الذي يبنى عليـــه الاتهـــام. accusation ومن معانيها المحاسبة أو المعاقبة أو أنها أي فعل معارض أو مضاد للقانون An act contrary to law . سواء كان هذا القانون قانونا إنسانيا أو الاهيـــا. وقد يشار لفظة الجريمة على أنها أي فعل من أفعـــال الـــشر Wickedness أو أي خطيئة Sin أو أي فعل خطأ.
- ومن تعاريف الجريمة أيضا أنها عبارة عن أي خطأ يرتكب ضد المجتمع ويعاقب عليه وقـــد يكون هذا الخطأ ضد شخص معين أو ضد جماعة من الأشخاص.
- الجريمة فعل مشروع صادر عن إدارة جنائية يقدر له القانون عقوبة معينة

ويقوم تعريف الجريمة على العناصر التالية:

أولا: تفترض الجريمة ارتكاب فعل يتمثل فيه الجانب المادي لها وتعني بالفعل السلوك الإجرامي أيا كانت صورته فهو يشمل النشاط الايجابي كما يتسع الامتناع.

ثانيا: تفترض الجريمة أن الفعل غير مشروع طبقا لقانون العقوبات والقوانين المكملة له فلا تقوم جريمة بفعل مشروع.

جـــ- **تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية:**

وفي ضوء هذا البيان يمكن تعريف الجرائم في الشريعة الإسلامية بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزيز والمحظورات هي إما إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور بـــه وقـــد وصفت المحظورات بأنها شرعية لأن الشريعة هي التي تحدد ما هو سوي وما هو منحرف طبقا لمعايير محددة وهذا يعني أن الفعل أو الترك لا يعتبر جريمة إلا إذا أوضحت الشريعة ذلك ورتبت عليه عقوبة فإذا لم تكن هناك عقوبة على الفعل أو الترك لا يعد أي منهما جريمة.

وهذا هو مبدأ الشريعة التي وضعته وأقرته الشريعة الإسلامية ثم أخذه عنها علماء القانون حين تحدثوا عن قانونيه الظواهر الإجرامية وإن القانون هو الذي يجرم بعض جوانب السلوك. وما يمكن قوله في الأخير عن الجريمة هي ذلك الفعل الذي لا يختلف شعور الناس تجاهه بأنه جريمة مهما اختلفت المجتمعات والأزمنة عبر مر العصور.

هـ- الحي السكني:

يعد الاجتماع الإنساني والعيش في مجموعات من أهم الخصائص البشرية، بل عده ابن خلدون من الضروريات الإنسانية، وذلك للأنس بالعشير ولزوم اقتضاء الحاجات كما في طبع الإنسان من التعاون على المعاش ، فالقبائل الرحل تنتقل في جماعات ، وتضرب خيامها على شكل مجموعة. وعندما استوطن الإنسان وظهرت القرى، وخط بعد ذلك المدن، تميزت مستوطناته العمرانية بمكوناتها من الأحياء السكنية أو الحلل أو الحارات، والحي السكني نسيج عمراني بخصائص اجتماعية وبيئية وخدمية تحقق متطلبات سكانه ضمن مفهوم الطبيعة البشرية للاجتماع والتعارف (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتتعارفوا) "الحجرات الآية 13" والتعاون فيما بينهم.

ومن روعة التسمية العربية للحي السكني أن الحي من الحياة، (وقد ورد في القاموس المحيط انه يقال: أرض حية أي: غضة النبات، كما يقال: حي للقبيلة أو للبطن من بطون العرب). وقد ظهرت العديد من الأحياء السكنية — في السابق- بناء على خلفية المجموعات السكانية المقيمة فيها، والمتحدرة — في الغالب- من منطقة محددة، أو قبيلة واحدة، أو عرق معين.

وتعد الأحياء السكنية احد حلقات الانتماء الإنساني للمكان، والتي تبتدئ بانتماء الإنسان إلى المسكن، وتنتهي بانتمائه لمدينته وولائه لوطنه، ففقد حلقة الانتماء للحي يؤثر بشكل أو بآخر على قيمة سلسلة الانتماء والولاء، فيجب- بالإضافة إلى ما يوفره الحي السكني من متطلبات الحياة اليومية للسكان- أن يقوي روح الجماعة والتقارب بين سكانه.

ولكل حي من الأحياء السكنية كيان متميز ، يظهر تأثيره بشكل واضح على الأسعار، حيث نجد الاختلاف الواضح والكبير بين أسعار المساكن والأراضي من حي إلى آخر، وينتج هذا الاختلاف في الغالب بسبب موقع الحي، والخدمات المتوفرة به، ولكن التأثير الأكبر يكون لخصائص السكان المقيمين فيه، من ناحية الأسر، ومستواها الاقتصادي أو الثقافي ، وخلفياتها العرقية أو الجغرافية ، وقوة علاقتها الاجتماعية.

و- المدينة:

لا تعرف المدينة بحجم سكانها وسيطرة النشاطات غير الزراعية فقط، إنها محصلة علاقات معقدة بين الإنسان والمجال- يقول ماكس صور Max sorre :"المدينة محلة يعيش فيها مجتمع مستقر غالبا ما يكون ضخم العدد ، كما أن كثافته مرتفعة ولا يعتمد أفراده أو معظمهم في رزقهم على الزراعة ، وهو نشاط دائم وعلى درجة عالية من التنظيم"[1].

1- المدينة إطار حياة المجموعة:

تعيش مجموعة سكانية في مجال محدد، يتطلب هذا التركز عادة أشكال هندسية مميزة، كالعمارات الكبيرة والآثار وشبكة الطرقات، المساحات الخضراء، يترتب عنها مشهدا عمرانيا يعطيه شخصية .[2].

يصبح سكان المدينة واعيين بهذه الشخصية ، ويساهمون في حيوية مدينتهم بالمشاركة ويترقبون توسيعها. عن تجسيد شخصية المدينة من المجموعة تتمدد على تأسيس فريق رياضي ، يدافع عن ألوان المدينة أو التنديد بإغلاق مؤسسة.

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
مكتبة

1 - Max Sorre . *les fondements de la géographie humain Paris 1955.p 109.*

2 - روبير اوزيل، فن تخطيط المدن ، ترجمة بهيج شعبان، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1953، ص108.

2- المدينة نظام:

تشكل المدينة أيضا نظاما، بمعنى وجود ترابط بين عناصر المجموعة فأي تغيير نسبي في أحد العناصر، يسمى المجموعة كلية.

يبرز استغلال النظام الحضري من خلال عملية العمران، فبناء تجمع سكني كبير وقدوم سكان جدد إلى المدينة يتطلب بناء عمارات ، مدارس، مساجد، كنائس، دكاكين، هذه الديناميكية العمرانية نفسها تتوقف على رؤوس الأموال العمومية أو الخاصة.

كما أن انجاز العمران الحضري مرتبط بالقرارات الإدارية والمالية تمكن من تجميع السكان ورؤوس الأموال في مجال مختار، حسب مخطط عام للمدينة، شبكة المواصلات ومناصب الشغل المحتملة.

إن اشتغال النظام الحضري يستوجب تدخل ثلاثة أنواع من الفواعل تتحكم في بعضها البعض:

أ- يختار السكان عن طريق الانتخاب جزءاً ممن يتخذون القرار (elus) لهم دور في تهيئة المجال العمراني .

ب- المالك لرؤوس الأموال ، وتكون عمومية أو خاصة ، تنشأ المؤسسات وتدفع الأجور والقروض الضرورية أو تجميعها من السكان.

جـ ـ المقرون ( )الذين يمنحون التراخيص الإدارية وينظمون المجال في علاقتهم مع المنتخبين والمالكين لرؤوس الأموال .

الشكل يمثل: اشتغال النظام الحضري المعاصر.

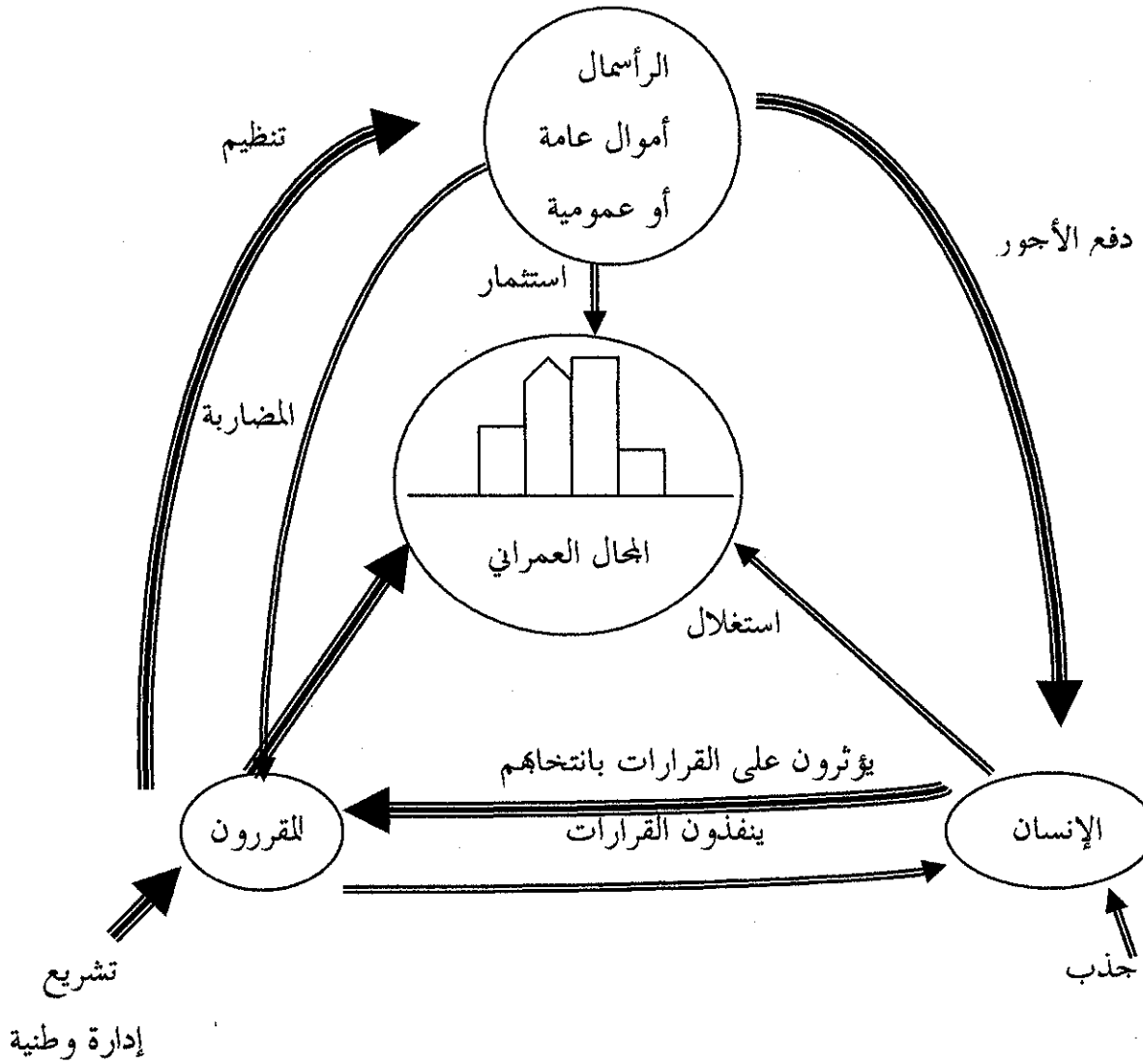

4- الدراسات السابقة:

لقد كونت إطارا من المعلومات حول موضوع الدراسة عن طريق الإطلاع على البحوث في هذا الميدان وأطلعت على نتائجها تحاشيا على تكرار المجهود ، وعملت على تحديد مؤشـــرات الدراسة بين التي أجريت والتي قمت بها.

وقد استعملت في ذلك ما يلي:

1- ببليوغرافية:

جمعت ما استطعت من الكتب التي تدرس هده الظاهرة والتي لها علاقة بالسكن والتوظيف العمراني للحد من الجرائم سواء التي تتعلق بالجزائر أو الدول الأخرى .وبعد جمعها استخلـصت البيانات التي تخدم البحث ووظفتها حسب مقتضيات فصول الدراسة .

2- دراسة التقارير :

أطلعت على أهم التقارير الواردة بالبلدية والولاية حول مـشكلة الـسكن والإسـكان الحضري . كما أطلعت على تقارير الشرطة .

3- دراسة الوثائق:

حصلت على معلومات مفيدة ، استقيت من الوثائق والسجلات ومن عـدة مؤسـسات ومكاتب الدراسات المختصة بمدينة تلمسان.

وأهمها :

1- بيانات المركز الوطني للإحصات السكن والسكان

2- مكتب الدراسات بالولاية والبلدية لمدينة تلمسان-

مكتب الدراسات U.R.B.A.T (٩)

ـــ مكتب ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية تلمسان.

4- المجلات والعروض:

تمكنت من الحصول على البيانات من مختلف المجلات والعروض التي درست النمو الحضري.أزمة السكن ، أسبابها ، آثارها ، علاقة العمران بالإجرام وأهمها:

1- العروض التي قدمت ، في ملتقى حول الإحياء القصديرية بمدينة عنابة سنة1983

2- العروض التي تناولت " البناء من التقليد إلى المعاصر " في ملتقى دولي نظمت معهد الهندسة المعمارية والبناء سنة 1983

3- العروض التي ناقشت "تنظيم المدن " في ملتقى دولي بجامعة الجزائر سنة1988.

4- البحوث التي قدمت في الملتقى الدولي حول الإستطانات البشرية سنة 1996 بكندا.

5- عروض وبحوث أجريت بالقاهرة سنة 1999 حول مشكلات المدن

6- مجلة البناء والتعمير.

7- دراسة حول أزمة المدينة الجزائرية الحديثة دراسة سوسيو أنثروبولوجية سنة 1995

8- مجلة المستقبل العربي الأحياء غير المخططة وإنعكاساتها النفسية الإجتماعية على الشباب (دراسة ميدانية) مقارنة في المدينة الجزائرية.

---

(٩) U.R.B.A.T : Union Régional du Bureaux d'Amenagement Territoire.

5 ــ خطة البحث:

تتطلب دراسة موضوع البيئة العمرانية والثقافية وأثرهما على الظاهرة الإجرامية ،عدة مناهج وطرق وتقنيات للعمل ، كما أن إختلاف أنماط البناءات السكنية وتساكن أسر و عائلات تنتمي إلى فئات إجتماعية متميزة تسجل منعرجا في تاريخ الدراسات الإجتماعية في الجزائر وتطرح العديد من المقاربات النظرية والمنهجية والعملية.

لهذا يجيء هذا البحث لتجميع أكبر عدد من المعلومات لفهم العلاقات بين العائلة السكن والإسكان والجريمة ، وتوضيح أشكال تكيف الجماعات البشرية مع أنماط البناءات المفروضة عليهم أو التي أنجزت حسب تصوراتهم للحياة الإجتماعية إلى جانب تفسير مختلف العلاقات التي نشأت ، في ظروف جديدة وإرتباطها بالمشاكل التقنية ، الإقتصادية ، الديمغرافية ، والتعرف على أبعاد أزمة العمران وأثارها على الحياة الإنسان الإجتماعية.

ولتحقيق هذه الأهداف أغراض الدراسة من الضروري أن نتخذ إجراء منهجي يتمثل في قسمين ــ كما سيأتي ــ أو في إطارين :

الإطار النظري :ويتكون من فصلين : الفصل الأول سنبين الجريمة وعلاقتها بالعمران أولا والثقافة ثانيا.

والفصل الثاني سنتحدث فيه عن تطور العمران في الجزائر منذ التجربة الكولونية مرورا بالتجربة العمرانية الجزائرية الجديدة ووصولا إلى تقييم السياسة الحضرية الجديدة في الجزائر.

أما القسم الثاني أو الإطار الثاني فهو الإطار التطبيقي أو العملي إذ سنعرض فيه خلال فصله الأول إلى تصميم وإجراءات الدراسة من خلال التطرق إلى منهج الدراسة ، مجتمع الدراسة ،

خطوات الدراسة الدراسة الإستطلاعية ، فروض الدراسة ، تقنيات الدراسة وأخيرا أسس تحليل البيانات.

والفصل الثاني من الإطار العملي سنعرض فيه تحليل وتفسير نتائج الدراسة .

لننتهي في الأخير بخاتمة تكون عبارة عن نتائج نهاية للإجابة عن الإشكاليات المطروحة ولتأكيد أو تفنيد صحة الفرضيات.

الفصل الأول: الإطار النظري

أولا: الجريمة

ثانيا: البيئة العمرانية وأثرها على الظاهرة الإجرامية

ثالثا: البيئة الثقافية وعلاقتها بالجريمة

خلاصة

أولا : الجريمة .

1- مفهوم الجريمة في قانون العقوبات :

تعرف الجريمة عند فقهاء القانون الجنائي بأنها فعل أو امتناع يقرر له المشروع جزاء جنائيا، سواء كان هذا الجزاء عقوبة أو تدابير وقائيا، و يتضح من هذا التعريف أنه لا يكفي لوصف سلوك ما بوصفه الجريمة أن يثبت أن هذا السلوك غير مشروع، بل ينبغي التحقق أساسا من نوع الجزاء الذي يرتبه القانون عليه ، و الجزاءات الجنائية واردة في القانون على سبيل الحصر ، و هي أثر مقصور على الجرائم وحدها، و وسيلة لازمة و كافية لتمييزها عن غيرها من الأعمال المشروعة.

و القاعدة في التشريع الحديث أنه لا جريمة و لا عقوبة إلا بقانون ، فأي أداة غير القانون لا تقوى على إسباغ وصف الجريمة على سلوك مهما ثبت ضرره أو خطره، و مهما أجمع الناس على استنكاره، و إنما يكتسب السلوك هذه الصفة في اللحظة التي يتدخل فيها المشرع فيحظر هذا السلوك و يقرر لمرتكبه عقوبة .

و تعريف الجريمة على الوجه المتقدم لا يلقى الرضا من جانب كثير من فقهاء القانون الجنائي ، لأنه تعريف شكلي يحدد الجريمة بأثرها القانوني ، و يغفل إبراز جوهرها وجلاء حقيقتها.

2- مفهوم الجريمة في علم الإجرام:

يعتبر تعريف الجريمة في علم الإجرام من أشد الأمور تعقيدا و ليس للخلاف حول تعريف الجريمة في قانون العقوبات من الأهمية مثل ما له في علم الإجرام.

فقانون العقوبات يعالج الجريمة لغاية معينة ، هي تحديد ما ينبغي أن يتخذ حيالها من تدابير ، و كل جريمة في قانون العقوبات يحددها نص خاص، و لذلك فالخلاف القائم في الفقه الجنائي حول صياغة تعريف عام للجريمة لا يعدو أن يكون خلافا نظريا .

أما بالنسبة لعلم الإجرام فالأمر مختلف، لأنه من العلوم الوصفية السببية و غايته الوصول إلى اكتشاف المبادئ العامة التي تفسر ظاهرة الإجرام لدى الفرد و لدى الجماعة، و تقاس درجة توفيقه في أداء رسالته بمدى صدق التنبؤات التي تبنى على أساس هذه المبادئ ، و ذلك يقتضي أن يكون لموضوع علم الإجرام مفهوم متفق عليه يحمل طابع الثبات و الاستقرار.

غير أن فكرة الجريمة بطبيعتها تأبى الثبات و الاستقرار، ذلك أن القوانين الجنائية و المظاهر القانونية عامة – كما يرى إكنسر Exner– ليست من الأمور الثابتة ، فالنظرة القانونية لسلوك معين على أنه جريمة تعتمد على مفاهيم خلقية سائدة و تقاليد متأصلة و ضرورات عملية قائمة لدى كل جماعة من الجماعات .

3–تفسير الظاهرة الإجرامية :

ظهر لتفسير هذه الظاهرة اتجاه يتزعمه أنصار النظريات الأنثروبولوجية التي استندت في تفسير الجريمة إلى العوامل الداخلية الخاصة بالتكوين العنصري للمجرم كملامحه العامة أو الخاصة بالتكوين النفسي كالمشاعر و الذكاء أو خاصة بصفاته الشخصية كالجنس و السن و العنصر .

و هناك أيضا أنصار النظريات البيئية التي تعطي المكان الأول للعوامل الخارجية و العوامل الداخلية فتأخذ مكانا ثانويا لدى هذه النظريات ، و على أساس الاتجاهين السابقين نشأ اتجاه النظريات التكاملية الذي أرجع الجريمة إلى مجموعة من القوى الخارجية (البيئية) و الداخلية أي الفردية التي تتفاعل معها .

أ-المذاهب البيولوجية و النفسية :

- النظرية الفيزيولوجية :

في منتصف القرن الثامن عشر حاول ثلاثة أطباء هم " جال " و " سبيرزهام" و " جال دول " و حاولوا أن يثبتوا وجود علاقة بين الشكل الخارجي للجمعية و بين سلوك الإنسان و نلخص نظريتهم كالآتي :

1. تطابق الشكل الخارجي للجمعية مع شكلها الداخلي و هو بدوره يحكم شكل المخ.
2. أن المخ يحوي مجموعة من الإمكانيات و الوظائف .
3. أن هذه الإمكانيات و تلك الوظائف تتأثر بشكل الجمعية الخارجي .

كما قال أصحاب هذا المذهب أن الجريمة ترجع لطائفة الغرائز التي بالمنطقة الأولى و خاصة غريزة الجنس و حب التملك و غريزة القتال و غريزة الانتماء و غريزة الكتمان.

و قد وجه لهذه النظرية نقدا لاذعا إذ قيل إذا كانت نتيجة حتمية لعمل أجهزة عقل الإنسان فإن مثيره يكون مرتبطا بتكوينه الفيزيولوجي و خلايا الجسم عامة تخضع لقوانين الوراثة و الشيخوخة و يتعذر علاجها و بالتالي يؤدي ذلك إلى القول بأن المجرم لا يمكن إصلاحه بأي حال من الأحوال.

معنى النظرية أن تصرفات الإنسان مفروضة عليه تسلم بحتمية الجريمة و تؤدي إلى عدم مساءلة المجرم عن سلوكه الإجرامي و في هذا إهدار لمبدأ حرية الإدارة .

- **نظرية لمبروزو :**

رأى لمبروزو أن المجرم هو نمط أو نوع معين من البشر يتميز بملامح عضوية خاصة و سمات نفسية يرتد بها إلى وصمات و صفات الإنسان الأول و المخلوقات البدائية ، و حصر " لامبروزو" ملامح الانحلال في الإنسان المجرم إلى عدم انتظام شكل الجمعية و ضيق الجبهة و ضخامة الفكين و بروز عظام و شذوذ تركيب الإنسان و زيادة أو نقص ملحوظ في حجم الأذن و فرطحة أو اعوجاج في الأنف و غزارة في شعر الرأس و الجسم و كثرة و تنوع في تجاعيد البشرة و عيوب في التجويف الصدري و زيادة في طول الأذرع و الأرجل و الأصابع .

أما الصفات النفسية فمنها ضعف الإحساس بالألم و هذا استخلصه من كثرة الوشم على أجساد المجرمين و الغزو و الاندفاع في التصرف و سهولة الإثارة و انعدام الخجل و الشعور بالشفقة .

و توصل لمبروزو إلى أن المجرم مطبوع بالإجرام مدفوع إليه و أن هذه الخصائص تتوافر فيمن أسماه بالمجرم بالميلاد.

ثم تطورت نظرية " لمبروزو" فيما بعد بظهور نظريات أخرى مشابهة لها و هي كلها لا تخرج عن إطار المذهب البيولوجي النفسي .

و قد نقدها الباحث " فيري " على الوجه السابق مما جعل " لامبروزو" يدخل عليها بعض التعديلات فقسم المجرمين إلى :

1-المجرم بالفطرة أو بالميلاد .

2-المجرم المجنون و هو الواقع تحت تأثير مرض عقلي و يلحق به المجرم الهستيري و مدمن الخمر.

3-المجرم الصرعي و قرر أن الصرع قد يولد به الإنسان و أنه يتوارث و يترتب عليه وقف نمو بعض العضلات أو الوظائف النفسية و العقلية و أن هذا المجرم قد يتحول إلى المجرم المجنون.

4-المجرم السيكوباتي الذي تعوزه القدرة على التكيف مع المجتمع و هو ما يعرف بالجنون الأدبي .

5-المجرم بالعادة و هو من يولد دون أن تتوافر لديه صفات المجرم بالميلاد إلا أن ظروف بيئية معينة تعزز فيه النزعة لارتكاب الجريمة .

6-المجرم بالعاطفة و هو لا يرتكب الجريمة بسبب تكوين وراثي خاص أو ضعف في قواه العقلية إنما يرجع إجرامه لأسباب عاطفية كالحماس أو الغيرة أو الدفاع عن الشرف و له حساسية مفرطة لا تقاوم.

7-المجرم بالصدفة و هو لا يبحث وراء الجريمة إنما ينقاد لمؤثرات خارجية طارئة و من هذه الفئة المجرم ذو الاتجاه الإجرامي المختلط الذي يتميز ببعض الخصائص العامة التي يتصف بها المجرم بالميلاد أو المصاب بالصرع و لكن في صورة أخف درجة و أقل ظهورا .

أما النقد الموجه لنظرية لمبروزو فتمثل فيما يلي :

1-كان له الفضل في توجيه الباحثين لدراسة شخصية المجرمين بقصد اكتشاف العوامل التي تدفعهم للجريمة.

2- لم يستند إلى أسس علمية سليمة إذ ليس كل رجل بدائي قد سلك طريق الجريمة و لم يثبت دراسته لتاريخ الجنس البشري حتى يستطيع تكوين فكرة عن الإنسان البدائي .

3- لم يهتم بالعوامل البيئية كلية مغفل الدراسات الفرنسية البلجيكية في هذا الشأن و رغم أهميتها في تفسير الظاهرة الإجرامية .

4-إن الوشم الذي يذكر لمبروزو انتشاره بين المجرمين لم يكن صفة عامة تميز الرجل البدائي.

5-أثبتت الدراسات المختلفة أن نسبة انتشار الأمراض العقلية بين المجرمين نسبة ضئيلة.

6-أثبتت أبحاث " جورج" على عدد كبير من المجرمين و غير المجرمين عدم وجود شذوذ في الملامح الخارجية التي تميز المجرم عن غيره و إن علامات الرجعة التي قالها لمبروزو ليست قاصرة على المجرمين وحدهم لأنها توجد في غير المجرمين .

7-أثبتت دراسات هوتون أن تلك الصفات المذكورة لا تتوافر في كل مجرم أي أنها ليست خصائص أو علامات مشتركة بين جميع المجرمين .

8-فكرة المجرم بالميلاد منتقدة لأن الإنسان لا يصبغ بصبغة الإجرام إلا إذا ارتكب فعلا بعد جريمة فلا يعد مجرما كل من ولد مشوه الجسم أو النفس .

9-نظرية معناها أن الجريمة محتمة على الفرد و هذا يخالف مبدأ حرية الإرادة.

نظرية هوتون (النظرية التكوينية الأمريكية) :

لم تلق نظرية لمبروزو في أمريكا تأييدا و ظهرت نظرية " أرنست هوتون" الأستاذ بجامعة " هارفر" و قد أخذت عينة من عدد كبير من الزنج و البيض من نزلاء السجون و الإصلاحيات و طلبة الجامعات و رجال الشرطة و نزلاء المستشفيات.

و انتهى " هوتون" إلى وجود اختلاف واضح بين مقاسات أجسام المجرمين و غير المجرمين كما لاحظ اختلافا أيضا في الملامح الخارجية و خاصة في شكل العيون و الأنف و الأذن و الجبهة و الشفاة و انتهى أيضا إلى وجود انحطاط جسماني حدده في 107 صفة ترجع أساسا للوراثة.

و أضاف بوجود خصائص معينة لكل طائفة من طوائف المجرمين فالقاتل تختلف صفاته عن اللص و عن المجرم الجنسي .

أما النقد الموجه لنظرية " هوتون" فهو أن العينة التي أخذها من نزلاء السجون و الإصلاحيات لا تعبر عن كافة المجرمين بل تعبر فقط عن الجانب الذي اكتشفت جرائمه . و أن قوله باختلاف صفات المجرمين طبقا لأنواع الجرائم محل نقد إذ أن جرائم العائدين متعددة الأنواع كالسرقة و الضرب و القتل و لم يعتد " هوتون" في بحثه إلا بالجريمة الأخيرة مما يجعل نتائج بحثه لا تستند لقواعد سليمة .

نظرية كنبرج:

يرى العالم السويدي " كنبرج" أن الإنسان كائن نفسي و اجتماعي قبل أن يكون كائنا جثمانيا و بالتالي يجب أن يخضع للحقائق الواقعية لا للفروض التشريعية أو النظرية.

و هو يعتبر الظواهر النفسية في نفس الوقت بيولوجية أي مرتبطة بوجه ما بالدورات الحيوية للكائنات العضوية و أن من الخصائص الهامة للأعضاء مرونتها و قدرتها على التكيف إلى حد مع الوسط الداخلي الفسيولوجي – الكيمائي عن طريق تغيير مظاهر حياتها و تكوينها التشريحي و هذه القابلية للتشكيل و للتكيف تعد من الشروط الأساسية لدوام حياة الأفراد و على ذلك فالإنسان كوحدة بيولوجية نفسية اجتماعية قادر أن يغير من ردود فعله إزاء التأثيرات الطبيعية و الكيميائية و العوامل النفسية و الاجتماعية .

و قد حدد " كنبرج" مصادر عدم التكيف كالآتي :

1-**مصادر جثمانية** : كوجود عاهات وراثية ترتبط باضطرابات عقلية كفقدان السمع، البصر ، ...

2-**مصادر نفسية غير مرضية** : و مثلها عدم اعتدال المزاج و سرعة تقلبه و حساسية الشعور و توتر الأعصاب و يدخل في هذه الطاقة التأثيرات النفسية الضارة بالنمو العقلي التي قد يتعرض لها الإنسان في طفولته و في مراهقته.

3-**مصادر نفسية مرضية** : و هي التي تصحبها أعراض باتولوجية وراثية مكتسبة.

و قد هاجم " كنبرج" النظرية الاجتماعية " لسندرلاند" لاعتمادها على العوامل البيئية فقط في تفسير ظاهرة الإجرام و أضاف أن أحد لا يستطيع ان ينكر أن كل شخص يولد و معه خصائصه البولوجية و المرفولوجية التي ينفرد بها وحده، أما العوامل النفسية و البيئية فلا يحدث أثرها إلا بعد الميلاد كما أن التكوين البيولوجي عند " كنبرج" هو الأساس يليه العوامل الاجتماعية و هذا دفعه إلى الاهتمام بفحص الاضطرابات و التشوهات التي تصيب المخ موروثة أو مكتسبة .

ثم تكلم عن حركية السلوك الإجرامي مقررا أن هناك طاقة دفع للجريمة يقابلها طاقة مقاومة و أن الأولى تمثلها دوافع فردية مجتمعة مع دوافع فيزيزلوجية.

و الواقع أن نظرية " كنبرج" غلبت العوامل الفردية في وقع الجريمة على العوامل الأخرى و بالتالي تعرضت لذات النقد الذي تعرض له " دي تليو " فنظرية " كنبرج" تقترب من نظرية الأخير في الاستعداد الإجرامي فالعوامل الفردية وحدها لا تكفي لتفسير ظاهرة الإجرام و سواء كانت عضوية أو نفسية أو عقلية، " فكنبرج" يصر على أن الفرد

دائما يتجه طبقا لاستعداده الخاص و ظروفه العضوية و النفسية إلى تلك البيئة التي تدفعه أو تهيء له فرص ارتكاب الجريمة و هو بذلك يغلب العوامل الفردية في وقوع الجريمة .

نظرية دي توليو في التكوين الإجرامي :

يعد " دي توليو " من أبرز علماء الإجرام بإيطاليا ، و قد رأى أن تفسير إجرام الفرد لا يأتي إلا عن طريق دراسة شاملة و كاملة لشخصية المجرم الغير قابلة للتجزئة.

و يرى أنه لا يوجد تكوين عضوي للشخص دون أن يتأثر بالعوامل النفسية و أيضا بالعكس ، و أن الدراسة الجامعة لجوانبه العضوية و النفسية تفسر سر الجريمة .

كما يضيف أنه طالما كان الإنسان بحالة نفسية سليمة فهو لن يرتكب أي جريمة و أنه عندما تصل الاضطرابات العضوية النفسية إلى حد إثارة الغرائز و بالتالي تضعف السيطرة النفسية فهنا تحدث الجريمة .

كما أن دراسة الشخصية الفردية قد أثبتت أنها عبارة عن وراثة و بيئة، فالشخصية حصيلة تزاوج أو احتكاك بين التكوين العضوي الوراثي و البيئة.

إلا أن العوامل البيئية لا تستطيع أن تعمل أثرها في سلوك الإنسان إلا عن طريق التكوين العضوي له، فهو الذي يستقبلها و يتأثر بها أو لا يتأثر بسبب الاستعداد الداخلي ذاته.

و يقسم" دي توليو" الاستعداد الإجرامي إلى استعداد ذو طبيعة عارضة و آخر ذو طبيعة أصلية فالأول يرجع لعوامل شخصية و بيئية من شأنها أن تفوق قدرة الشخص على ضبط نفسه فتضعف سيطرته على الدوافع الداخلية و من هذه العوامل الفقر الشديد و الغيرة الشديدة و الحقد و هذا النوع من الاستعداد يوجد لدى المجرمين بالعاطفة و هذا النوع أيضا وراء جرائم ليست على جانب كبير من الخطورة .

أما النوع الثاني فهو يوجد لدى الشخص بحكم تكوينه العضوي و النفسي المكونان للشخصية و هذا النوع يقف وراء الجرائم الخطيرة و جرائم الاعتياد و احتراق الإجرام .

و لا ينكر دي توليو أنه إلى جانب العوامل التي تساعد على تكوين الاستعداد الإجرامي هناك عوامل أخرى مهيئة و دافعة للجريمة و هي ترجع أساسا إلى البيئة المحيطة بالفرد و هي تثير الاستعداد الإجرامي فتحدث الجريمة .

كما يقرر " دي توليور " أنه كثيرا ما تسبب الاضطرابات العاطفية ضعف قدرة الفرد على النقد و ما يصحب ذلك من المبالغة في الاندفاع و في حب الذات و كذلك إضعاف سيطرة الفرد على الدوافع الكامنة، و لم يقتصر " دي توليور " على إبراز أهمية الاضطرابات العاطفية بل أظهر أهمية الالتهابات المخية في سلوك الفرد . و لاحظ من دراسة أجريت بجامعة " طوكيو" أن 50 % من العينة وضع الفحص في جرائم القتل كانوا سيكوباتين، 20 % منهم كانوا يعانون من نقص القوى النفسية و قد بنى على ذلك أن الاستعداد للإجرام كالإصابة بالأمراض العقلية قد يكون خطريا و دائما كما في حالة الشخصية السيكوباتية أو مكتسبا أو مؤقتا أو دوريا و هذه الحالة الأخيرة تكون نتيجتها جرائم الانفعال الشديد.

و قد لفت نظره ظاهرة هروب الأحداث و فسره بأنه وسيلة أو شروع للتحرر من توتر شديد مصدره صراع داخلي يؤدي لسلوك غير طبيعي كالتشرد، و هو يقارن ظاهرة الجريمة بظاهرة الهرب في نتيجة لعدة عوامل تنقسم إلى :

1-عوامل مصدرها الاستعداد الإجرامي .

2-عوامل مهيئة أو ثانوية .

3-عوامل منفذة.

فالأولى ترتبط دائما بالتكوين السابق أي بالشخصية الفردية للمجرم ، أمـــا الثانيـــة فتساعد على تطور الفكرة الإجرامية و التحضير لتنفيذها فهي عوامل داخلية و خارجيـــة مهيئة لارتكاب الجريمة و هي تقوى الاتجاهات و الدوافع الاجتماعية من جانب و تضعف القوى الرادعة من جانب آخر.

أما الأخيرة فهي تدفع للتنفيذ فعلا أي تدفع لتفجير الطاقة الإجرامية و قد تكون ذات أثر سيي ضئيل إلا أنها مع ذلك قد تكون سببا في ارتكاب أخطر الجرائم و يتفـــق هـــذا التقسيم مع المراحل التي تمر بها الجريمة كفكرة تتطور و يحضر لها ثم تنفذ .

و بناء على ذلك يقسم " دي توليو" المجرمين إلى مجرمين بالتكوين و مجرمين عرضيين:

أ- المجرمين بالتكوين الشائعون:

و يتسمون بخصائص مرفولوجية و نفسية معينة و منهم ضعاف العقول و متقلبي المزاج و قابلون للإثارة و الكذب ميالون للسفه و العنف و يرتكبون أخطر الجرائم و يخرجـــون من المألوف في الناحية الجنسية .

ب- المجرمون بالتكوين ذو الاتجاه التطوري الناقص :

يشبهون في ملامحهم تلك التي سجلها لمبروزو و لديهم تطور ضـــعيف في الـــصفات الجثمانيةو خصوصا الروحية ويبدو لديهم تفوق في الجوانب المادية كالاهتمام بالطعام على الروحية و يبدو لديهم تطور ضعيف في الصفات الجثمانية و خصوصا الروحية و لـــديهم ضعف في المثل العليا و المنطق و النقد و نمو زائد للقوى الفيزية ذات الخصائص الأنانيـــة العدوانية و ميل قوى للشر و الوقاحة و هذا الصنف مستعد لكل أنواع الجرائم خاصة مع الوسط الفاسد.

ت-المجرمون السيكوباتيون:

أي مرضى النفس و منهم ضعاف العقول و الواقعون تحت تسلط معين و منهم السارقون بدوافع لا قبل لهم بتحملها و يرى " دي توليو" أنه ليس كل متخلف نفسي بعد سيكوباتي ما لم يفقد حساسة الحسن الأخلاقي .

ث-المجرمون المجانين :

إن المجرمون حسب استعدادهم و تكوينهم الإجرامي فضلا عن إصابتهم فعلا بالجنون و هم يختلفون عن المجانين المجرمين فالطائفة الأخيرة جنونها هو سبب الجريمة لا التكوين الإجرامي فإذا شفيوا عادوا عادلين ، أما المجرمون الماجنين فإذا شفيوا أصبحو مجرمين عاديين لأن استعدادهم للإجرام موجود حسب التكوين .

ثانيا: المجرمون العرضيون :

ليس لديهم الاستعداد الإجرامي الأصيل إنما الظروف الخارجية خلقت لهم مناسبة الجريمة و لكنهم عاجزون عن التوفيق بين العوامل الخارجية و العوامل الداخلية أو تضعف لديهم مقاومة العوامل الخارجية فتضفى على العوامل الداخلية و هم ثلاثة أنواع :

أ- المجرمون عرضي صرف: و يرتكب أفعالا قليلة الأهمية وليدة ظروف استثنائية محضة لم يتوقعها و لم يكن في مقدوره توقعها.

ب- مجرم عرضي شائع: و ليس لديه استعداد سابق للإجرام لكن لديه نقص في الوازع الخلقي و قد يرتكب جرائم تافهة و جرائم المال بصفة خاصة و لكن يمكن أن يتحول لمجرم معتاد.

ج-مجرم عرضي عاطفي : و هو من يتحطم لديه الاتزان الخلقي لحالات عاطفية تعمل بصورة انفعالات أو عواطف ذات طابع فيسيولوجي و يكشف عن هذا المجرم تكوينه الفيسيولوجي النفسي .

من محاسن هذه النظرية عدم إغفالها العوامل الاجتماعية و الظروف الخارجية في التأثير على شخصية المجرم و على تصرفاته.

أما ما يؤخذ على هذه النظرية أن " دي توليو" رجح العوامل الداخلية في إحداث الجريمة لأن الاستعداد الإجرامي لا يتحقق إلا إذا كان هناك خلل عضوي أو نفسي معين، و هو ما يعني أن المجرم شخص مريض دائما و هذا يتعارض مع الإحصاءات الجنائية و الدراسات العلمية المختلفة فقد ثبت أن نسبة المرض – أيا كان نوعه- نسبة ضئيلة بين المجرمين فهو ليس بالسبب العام للسلوك الإجرامي .

الأسلوب التكاملي في تفسير الجريمة :

كان طبيعي أن تفشل النظريات السابقة على اختلاف أنواعها ذلك لتشعب الظاهرة الإجرامية و اتصالها بمجالات العلوم المختلفة من اجتماعية و نفسية و عضوية و هو ما أدى إلى تنافر بين نتائجها ، فالباحث الاجتماعي يبحث من زاوية تختلف عن الزاوية التي يبحث فيها الطبيب أو التي يبحث فيها العالم النفسي .

لهذا ظهرت الحاجة إلى أسلوب تكاملي لا يرجع الظاهرة الإجرامية إلى عامل وحيدا و إلى ترجيح عامل دون عامل ما دام الفرد يتفاعل مع المجتمع و المجتمع يتفاعل معه و يؤثر كل منهما و يتأثر بالآخر .

و أيضا بررت أهمية الحاجة إلى دراسة طبيعة المشكلة الإجرامية ذاتهـــا و تحليلـــها و الاعتماد على الحقائق العلمية التي أبرزها التحليل الواقعي للحالات الفردية تمهيدا لإقامة صرح نظرية في تفسير السلوك الإجرامي.

كما ظهرت الحاجة أيضا إلى ضرورة إتمام دراسة الحالة محـــل البحـــث بمعرفـــة أخصائيين في علوم الاجتماع و البيولوجيا و علم النفس و الأمراض النفـــسية و العقليـــة و جميع العلوم الأخرى المتصلة بالمشكلة ثم بعد ذلك جمع النتائج و التنسيق بينها و إعطاء صورة صادقة و علمية لأسباب الظاهرة الإجرامية بمعنى تحقيق التكامـــل بـــين المدرســـة الاجتماعية في الإجرام و المدرسة الفردية .

و اقتضى ذلك أيضا وجوب تقوية العلاقة و تبادل المعرفة العلمية بـــين الباحـــث العلمي و الباحث النظري حتى لا يكون منهما في هوة عن الآخر فالباحث النظـــري و خاصة ذو الاتجاه الاجتماعي يبحث السبب في الجريمة في معناه العلمي و يحـــاول تأكيـــد نظريته بالاستعانة بالإحصاءات المختلفة في حين نجد الباحث العلمي و الفـــردي يكتفـــي بمجرد فرض واحد أو حالة واحدة يبرز بها عمله دون أن يحاول إيجاد تأكيد لما وصل إليه عن طريق الإحصاءات المختلفة و إنما يكتفي بالنتائج المباشرة التي ينتهي إليها بحثه.

و بهذا ظهر الاتجاه الحديث الذي يرى أن الجريمة هي حصيلة مجموعة من القـــوى الخارجية أي البيئية و الداخلية أي الفردية التي نتفاعل معا.

و يقرر هذا الاتجاه أنه إذا افترضنا أن نواحي القوى البيئية المتعددة تمثلها الحـــرف (أ+ب+ج) بينما مجموعة القوى الفردية الانثرلوجية يمثلها الحرف (ف) فـــإن الـــسلوك

الإنساني هو حصيلة أ،ب،ج مضروبا في (ف) [1]، وبعبارة أخرى يمكن القول أن ف (أ+ب+ج) و هي الصيغة التي تمثل تفاعل القوى البيئية مع القوى الفردية .

فالجريمة ترتكب حينما تتضافر عوامل نابغة من الفرد ذاته أو من المجتمع على خلق موقف إجرامي يكون بمثابة الظرف المحرك للعوامل الأخرى ، و ليس من المؤكد أو الحتمي إذا ما تضافرت هذه العوامل مرة أخرى أن يحدث جريمة أو تسفر عن سلوك إجرامي جديد.

و لا شك أن هذا الاتجاه أقرب للواقع لتشابك العوامل الخارجية و الداخلية و لتداخلها و لتأثير كل منهما في الأخرى ، فالعلاقة بين هذه العوامل هي علاقة تناسب عكسي بمعنى أنه كلما اشتد تأثر العوامل الداخلية كلما ضعف تأثير العوامل الخارجية و العكس صحيح.

1 – د. مأمون سلامة ، أصول علم الإجرام و العقاب ، دار الفكر العربي ، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي ، 1979،ص 76.

خلاصة:

ما يمكن استخلاصه من النظريات السابقة أنها حاولت تغيير الظـــاهرة الإجراميـــة على حسب الاديولوجية والمدارس التي تنطوي تحتها . والواقع أن الجرائم كمـــا قـــسمها علماء الإجرام تنقسم بحسب الباعث الإجرامي الدافع إليها إلى ثلاثة أنواع بعنف وجرائم نفعية وجرائم إرساء العدالة الكاذبة .

فأما جرائم العنف "crime de violence " فتضم طائفة الجرائم التي تتسم برد الفعل البدائي القائم على قدر من العنف الذي يتفاوت مقداره.

أما الجرائم النفعية crimes utilitaires فتضم مجموعة الجرائم الـــتي يـــستهدف المجرم من ورائها تحقيق نفع ذاتي أو أناني محض.

أما جرائم إرساء العدالة الكاذبة crimes psendo - justiciers فتـــضم بـــين دفتيها مجموعة الجرائم التي يستهدف المجرم من ورائها إرساء ما يراه عادلا وحقا.

ثانيا: البيئة العمرانية و أثرها على الظاهرة الإجرامية :

للمسكن و الحي دور كبير في تحديد مستوى السلوك الإجرامي لدى تجمع المدن و لتطور المدينة و ازدياد كثافتها السكانية دور أكبر في تطور الجريمة كما و كيفا، و تلك هي ضريبة التطور الحضري لمدن، فلقد أثبتت العديد من الدراسات وجود تناسب طردي بين التطور الحضري للمدن و ارتفاع مستوى الجريمة فيها و رغم ارتفاع مستوى الأسلوب العلمي و التقني في مكافحة الجريمة إلا أن أساليب الإجرام و طرقه في سياق دائم لإبطال مفعول كل طريقة علمية أو قضية تسعى للحد من الجريمة و مكافحتها .

والعمارة لها دور في تحديد مستوى السلوك الإجرامي و أعمال العنف و الانحراف، فالمسكن و الحي و كثافة السكان عوامل السكان عوامل مؤثرة تحدد طبيعة المجتمع .

ولقد أثبتت الدراسات من خلال العديد من وسائل البحث و الرصد للكثير من الجرائم باختلاف أشكالها أن الخصائص الطبيعية للمناطق السكنية لها علاقة كبيرة بالسلوك الإجرامي أو الانحراف أو الأعمال المخلة بالأمن.

I- توظيف التصميم العمراني الأنسب للوقاية من الجريمة: :

استخدم المعماريون منذ أكثر من خمسة آلاف سنة مفهوم تصميم و إدارة الفراغات المعمارية و العمرانية للتحكم في سلوكيات الناس بها.

و لكن إيجاد بيئة سكنية (فاضلة) خالية تماما من الجريمة أمر غير ممكن، و إنما من الممكن خفض فرص الجريمة و رفع إحساس الناس بالأمن من خلال تطبيق المعالجات المعمارية و العمرانية في تصميم الأحياء السكنية .

و من هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- مناقشة و استعراض جوانب التصميم العمراني و المعماري المؤثر في الرفع من مستوى الأمن بالأحياء السكنية ، و إبراز المفاهيم أهملت و لم تؤخذ في الاعتبار عند تصميم و تخطيط العديد من الأحياء المعاصرة.
- استنباط أهم المعايير التصميمية المساهمة في خفض فرص الجريمة و تحسين بيئة الأحياء السكنية .

تقويم مدى تطبيق هذه المعايير في مجموعة من الأحياء السكنية بمدينة تلمسان (حي الكدية) و استكشاف جوانب القصور في أنماط تصميمها .

1-الوقاية من الجريمة:

إن الاستقرار في الحياة العامة و الازدهار الاقتصادي و النمو الاجتماعي مرهون بإحساس المواطن بالأمن ، و بسلامته في نفسه و حياته و ماله و أهله، لذا نجد أن الوقاية من الجريمة تحتل دائما المقام الأول ضمن اهتمامات الدول.

و على الرغم من أنه هناك العديد من الأساليب الوقائية و العقابية المطبقة للحد من الجريمة ، إلا أن للبيئة العمرانية دورا كبيرا في التشجيع على حصول الجريمة أو الحد منها .

و يرى أنصار المدرسة التكاملية أن أسباب الجريمة ليست سببا واحدا بعينه بل هي أسباب مجتمعة بعضها داخلي للفرد و البعض الآخر خارجي أي يتصل بالبيئة الخارجية للفرد، و من هنا يجب دراسة السلوك الإجرامي بجهد متعاون بين علماء التخصصات ذات العلاقة.

يعني الدور الوقائي باتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها الحيلولة دون الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، و حفظ وصون القيم الاجتماعية، و طمأنة الفرد على نفسه و ماله و الحيلولة دون وقع الجريمة .

و قد اعتمدت المجتمعات الإنسانية على وسائل متعددة للوقاية من الجريمة و التصدي لها، و كان ضمن هذه الوسائل القوانين الجزائية و العقوبات ، و التدخل الشرطي ، و التدخل القضائي ، و العلاج و الإصلاح العقابي ، و البحث الجنائي ، إلا أن هذه التدابير لم تكن كافية لأنها لم توجه بصورة خاصة إلى معالجة أسباب الإجرام و العوامل المؤدية إليها .

أثبتت الدراسات أن العقاب لا يجدي لاستئصال الجريمة من المجتمع، فهناك ثلاثة أساليب للحد من الجريمة :

1) أسلوب العقاب الذي يعتمد على معاقبة المجرم بدرجة من الألم تفوق المتعة التي حصل عليها من الجريمة لردعه عن تكرار الإقدام على ارتكابها.

2) أسلوب الإصلاح الذي يعتمد على إلغاء الدوافع التي تدفع على الجريمة من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للمجتمع.

3) أسلوب الحد من توفر فرصة الجريمة الذي يعتمد على تعديل البيئة حيث لا تهيء للمجرم الفرصة المتاحة. [1]

إن الوقاية من الجريمة ليست حدثا جديدا في حياة المجتمعات الإنسانية فهي على الدوام إحدى اهتمامات الدول و الحكومات ، و قد اتخذت الوقاية في العصر الحاضر سبل

---

[1] – د. حسون الرفاعي 1408هـ، المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن و الهجرة إليها ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض 14-88.

جديدة تساند الوسائل التقليدية المتبعة أو يحدث فتحا جديـــدا يؤمـــل في أن يـــؤدي إلى التصدي لظاهرة تطور الجريمة و الفشل في وضع حد لتعاظمها.

إن الأمن كل لا يتجزأ، فالاهتمام بحلقة منه دون الأخرى يؤدي إلى انفراط عقد الأمن و تصبح الحلقة الضعيفة مصدر خطر حلقات العلمية الأمنية في المجتمع ، حيث كان يعتقد حتى وقت قريب أن مسؤولية الوقاية من الجريمة يعني لدى العديد من النـــاس الإمـــساك بالمجرم قبل أو حين إقدامه على الجريمة ، و يتم حسب هذا المفهوم الاعتماد بشكل كامل على الحرس و دوريات الأمن التي تشكل عبئا ماديا كبيرا ، علما بـــأن وقـــت و جهـــد الشرطة يصرف في الغالب إلى متابعة الجرائم بعد وقوعها ، كما أن زيادة حجم قوة الأمن لن يكون له تأثير يذكر على خفض مستوى الجريمة . (و هذا ما نلاحظه بحي الكدية إذ بعد فتح مقر جديد سمي بالأمن الحضري السابع و بالتالي أضيف إلى قوات الـــدرك الوطني إلا أن الإجرام لم يقض عليه) في الأحياء السكنية ما لم تكن الأحيـــاء مـــصممة بشكل يساعد على الفرع من مستوى الأمن بها.

فقد اتضح أن مشاكل الجريمة في المناطق العمرانية لا يمكن أن تحل فقط من خلال زيـــادة قوات الأمن ، و ذلك لأن الآليات الاجتماعية التي كانت تدعم قوات الـــشرطة بـــدأت تنهار و تتلاشى.

تعد الوقاية من الجريمة بمفهومها المعاصر الخطوة الأولى لتخفيض فرصة حدوث الجريمة، من خلال إلغاء البيئة المشجعة على وقوعها، و بالتالي عدم إغراء المجرم بالتفكير في الإقـــدام على جريمته، و لأن هناك ثلاثة عناصر يجب أن تتوفر للشخص لكي يرتكـــب الجريمـــة : القدرة ، الفرصة ، و الدافع ، لذا فإن محاولة الرفع من مستوى الأمن من خلال التصميم المعماري و العمراني سيؤدي إلى إلغاء أو خفض مقدرة المجرمين و فرصتهم على ارتكاب الجريمة ، و بالتالي سوف يؤثر على دوافعهم لارتكاب الجريمة . و على الرغم من أنـــه لا

توجد معادلة سحرية يمكن للمصمم تطبيقها عند تصميم الأحياء السكنية لمنع أو إلغاء الجريمة بشكل نهائي ، إلا أن هناك العديد من الحلول التصميمية التي يمكن استخدامها لإيجاد بيئة سكنية ذات قابلية أقل لحدوث الأنشطة الإجرامية بها .

2-الجوانب العمرانية :

إن مبدأ مشاركة المجتمع في الوقاية من الجريمة و الصيانة من الانحراف مبدأ إسلامي قائم ضمن واجب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر . فالإسلام منح الجماعة حق الدفاع الشرعي عن أنفسهم و مجتمعهم، و أناط بهم مهمة تقويم الانحراف و وقاية المجتمع من الجريمة ، و على هذا فإنه يقع على السكان مسؤولية القيام بدور الرقيب لصيانة المجتمع و وقايته من الجريمة [1].

كما أن الإسلام لا يلغي أهل المحلة من المسؤولية ، فإذا وقع فيها حادث قتل – على سبيل المثال – فهناك في الإسلام " القسامة" و هي – حسب المذهب الحنفي – أن يقول خمسون من أهل المحلة إذا وجد فيها قتيل : ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فإذا حلقوا يغرمون الدية . [2]

و في هذا دليل قوي على أهمية إشراك السكان في مكافحة الجريمة و الحفاظ على الأمن في أحيائهم السكنية كعيون مساندة لرجال الأمن في مهمتهم .

إلا أنه لا يمكن أن يحمل المجتمع هذه المسؤولية ما لم تكن البيئة العمرانية مصممة و مخططة بشكل ملائم ، يقلل من إتاحة فرص ارتكاب الجرائم ، و يمنح السكان إمكانية المشاركة في المراقبة بملاحظة الغرباء و الأنشطة المشبوهة في أحيائهم السكنية .

---

[1] – الكبيسعي محمد عبيد، دور الجمهور في الوقاية من الجريمة و مكافحتها في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية ، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، جامعة الدول العربية، الرباط، 9-63.

[2] – عبد السلام ، فاروق ، 1408هـ، الشرطة و مهامها في الدولة الإسلامية ، دار الصحوة، القاهرة

إن توجه السكان نحو الإحساس بالأمن و المشاركة في إيجاده و الثقة في توفره مرتبط بالتصميم و التخطيط الفراغي و المكاني للحي السكني . فقد وجد الباحثون بعد دراسات مستقضية أن استخدام التصميم و التخطيط العمراني هو أكثر الأساليب فعالة للتحكم في مستوى الجريمة في المناطق السكنية . [1]

فعلى سبيل المثال ، وجد أن العمائر السكينة ذات المداخل المحصورة ضمن فراغ مشترك يقلل تعرض شققها لجرائم السرقة مقارنة بالعمائر ذات المداخل غير المقيدة أو المفتحة بغض النظر عن المتغيرات الأخرى كنوع الجنس العرقي للسكان ، أو مستوى الدخل ، أو الموقع .[2]

إن فهم علاقة تصميم و إدارة البيئة العمرانية بالسلوك الإنساني مطلب مقدم للتمكن من رفع مستوى نجاح محاولات منع وقوع الجريمة ، ذلك لأن نجاح هذه العلاقة يمنح السكان إمكانية التحكم و القوة اللازمة لحماية حياتهم و بيئتهم. و تعتبر معالجة الجوانب البيئية المؤدية إلى وقوع الجريمة ، أو المشجعة عليها، أو المهيئة لها ، أو الموفرة للمناخ المناسب للجريمة ، أحد الجوانب التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار . لقد وجد أن تكاليف التصميم المعماري و العمراني للحد من الجريمة أقل من تكاليف زيادة قوات الأمن، و أقل كذلك من تكاليف الصرف على توفير الحماية الفردية (أو الخاصة) لوحدات السكنية ، و التي تجعلها تظهر في النهاية و كأنها حصون أو قلاع مساكن.[3]

لقد اهتمت عدد من الدول الغربية منذ الستينات الميلادية بالجوانب البيئية المؤثرة في السلوك الإنساني ، و اعتماد منهج جديد للوقاية من الجريمة يعتمد على تشكيل البيئة

---

1 – *Poyner, B 1983. Design againstcrime . beyond defensible space. Butterowrths.*

2 – *Roppertto T.A 1974. Residential crime. Ballinger, Cambridge, Mass.*

3 – *Crouve, T.D 1991. Crime pervention through environnemental design Butterworth Heinemam, Boston 9-28.*

العمرانية بما يساعد الحد من الجريمة ، و على مساهمة المواطنين أنفسهم بصورة مباشرة كعنصر فعال في الوقاية من الجريمة ، و التعاون مع الشرطة في هذا المجال انطلاقا من كون الأجهزة الأمنية بمفردها تعجز عن تأمين الأمن في المناطق السكنية إذا لم يتعاون معها المواطنون[1].

و بهذا لا يقترح بالطبع أن يتولى السكان حماية أنفسهم من الجريمة و يتولوا إيقاف المتطفلين بشكل شخصي ، و لكن يقترح أن يتم توظيف مجال كامل من آليات المواجهة، التي تبين اهتمام السكان بمراقبة الأنشطة المشتبهة، و تمكنهم من التحكم في الوضع داخل أحيائهم السكنية ،و سيتم فيما يلي مناقشة العوامل المعمارية و العمرانية المؤثرة في تحسين البيئة كأسلوب للحد من فرص الجريمة و الرفع من مشاركة السكان في توفير الأمن ، بعد ذلك سيتم استنباط مجموعة مع المعايير التصميمية التي يؤدي تطبيقها في الأحياء السكينة إلى تقليص فرص الجريمة و الحد منها .

الوقاية من الجريمة :

3- الحلول و المعالجات الفردية :

أظهرت الدراسات عن الإنسان و العمران بأن السرقات تعد واحدة من أكبر مشاكل الأحياء السكنية بالنسبة للسكان، لذا نجد أن من الحلول الفردية التي يلجأ إليها السكان للرفع من مستوى الوقاية من الجريمة ، في البيئة السكنية المعاصرة وضع حديد الحماية على النوافذ في الدور الأرضي و الأدوار الأخرى التي تعلوه ، و كذلك حول وحدات التكييف النافذية ، و على مراوح التهوية (الشفط) ، بالإضافة إلى المبالغة في رفع

---

1 – د. العواجي مصطفى 1407هـ، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ، 13-42.

الأسوار الخارجية ، و إن كانت هذه الحلول قد يجعل عملية اقتحام الوحدة السكينة تبدو أكثر صعوبة و أقل جاذبية للصوص. [1]

إلا أن بعض هذه الحلول الفردية في الحقيقة قد يجعل الأمر أسوأ، فالاعتماد على تقنية " تقوية الأهداف " مثل استخدام حديد الحماية على النوافذ و الأبواب قد يجعل المسكن يظهر " كقلعة" و بالتالي قد تدفع اللصوص إلى الهجوم بشكل أذكى أو أكثر عنفا، كما أنها تساهم في نفس الوقت في زيادة العزل الاجتماعي بين السكان، علما بأن توفر العلاقات الاجتماعية بين السكان عامل في الرفع من مستوى المراقبة و بالتالي الأمان في الحي ، فقد وجد أنه كلما زاد الترابط الاجتماعي بين سكان الحي انخفض مستوى الجريمة به.

كما أظهرت الأبحاث أن اللصوص يعولون على موقع الوحدة السكنية و العناصر المحيطة و التوزيع العام للحي السكني بشكل أكبر من المعالجات الفردية التي تستخدم من قبل السكان لتوفير الأمن لوحداتهم السكنية .

4-الحركة العابرة و سيطرة السيارات :

للرفع من مستوى الأمن في المناطق السكنية ، يجب مراعاة أن لا تخترق الأحياء السكنية أي طرق عابرة رئيسية ، فهذه الطرق تمكن اللصوص من العبور و المراقبة واختيار أهدافهم دون أن تتم ملاحظتهم كغرباء مشكوك بهم. حيث يمكن استخدام الساحات أو الشوارع السد، و استخدام الطرق الحلقية للحد من المرور العابر في الحي ، كما يمكن استخدام نظام "فونرف" المطبق في هولندا الذي يعتمد على تخفيض سرعة السيارات وهيمنتها بعدة أساليب ، و إعطاء الأولوية و السيطرة للمشاة ، لقد أصبح التنقل داخل غالبية الأحياء السكنية المعاصرة في المدن أمرا في غاية الصعوبة ، ذلك لأن

---

1 - ***Miller, DG 1980. Personal et family safety et crime prevention. Holt, Rivlart.***

تصميم الشوارع في غالبية الأحياء موجه لخدمة حركة السيارات و مشجع بالتالي على استخداماتها في التنقل ، حتى أنه أصبح من المتعسر على السكان القيام بأي أنشطة داخل الحي سيرا على الأقدام.

إن من أفضل المعالجات العمرانية على مستوى الحي السكني أن نجعل حركة المرور تعبر من أمام جميع الوحدات السكنية و لكن بسرعة منخفضة ، فهذا يمنح السكان شعورا بحرية وصول المنشأة و السيارات و كذلك الشرطة بسرعة مخفضة تمكنهم من التعرف على العابرين و تحد من دخول الغرباء حيث وجد أن هناك ارتباطا قويا و بشكل عكسي بين غالبية الجوانب التي يعني السكان بها أو يهتمون بتوفرها في أحيائهم السكينة مثل الأمن ، الأمان ، العلاقات، الانتماء، الراحة و الخصوصية و بين كثافة و سرعة الحركة المرورية في شوارع الحي . [1]

5-مشاركة السكان في المراقبة :

لا توجد في الأبحاث الخاصة بالوقاية من الجريمة علاقة بين نوع المسكن و معدل السرقات ، و إنما وجدت هناك علاقة إيجابية بين ازدياد معدلات الجريمة و سهولة الوصول إلى المسكن و اقتحامه، لذا فإن العديد من الباحثين في هذا المجال يعتبرون جريمة السرقات في الأحياء السكينة هي جريمة الفرصة المتاحة. [2]

إن المراقبة العادية التي يقوم بها العابرون من سكان الحي للمساكن مهمة لمنع الأنشطة الإجرامية[3]. كما أن هناك علاقة بين ما يفعله الناس بشكل عادي – الأشياء اليومية ـ و إمكانية المراقبة و التحكم في المداخل المتوفرة ، فكل من الغرباء و المستخدمين

---

1 – ***Homburger, W.S Residential street design and traffic control prentice Hall, Englewood clifs.***

2 – ***Poyner, B 1983. Design againstcrime . beyond defensible space.***

3 – ***Jacob, J 1964, Death and life of great American cités Penguim, London.***

العاديين للفراغ العمراني يلاحظون و يميزون الإشارات البيئية التي توحي بأن " هذا المكان آمن أو غير آمن " و إذا توفرت البيئة التي تعطي إشارات عن توفر الأمن بشكل إيجـــابي ، فإننا لن نحتاج إلى أجهزة المراقبة كآلية للتحكم الاجتماعي تزداد عندما يعرف المراقبـــون (السكان) بعضهم البعض و عندما يربطهم نطاق حيازي مشترك. حتى إنـــه وجـــد أن المجرمين يترددون في ارتكاب جرائمهم في المناطق التي يدركون أنها تحت سيطرة و مراقبة سكان المنطقة . [1]

لعدة سنوات كان هناك رفض شديد لوجود أنشطة متنوعة ضمن المناطق السكنية مثل الأنشطة التجارية و الصناعية الخفيفة ، و هذا الرفض قائم على أســـاس أن أفـــضل الأحياء من ناحية السعر و المستوى هي تلك التي تحوي فقط وحدات ســـكنية مـــستقلة لعائلة واحدة، حيث يفترض أنه مع وجود الأنشطة التجارية و العمائر السكنية ســـوف يوجد أناس غير مرغوب فيهم، و هذا حقيقي فالأنشطة المتنوعة و الكثافات المرتفعة تسهم في وجود أعداد أكبر من الناس ، إلا أن وجود هذه الأعداد سببهم في وجود بيئة وقائيـــة من خلال نظام مراقبة غير رسمي أكثر فاعلية للحي. [2]

6-الفضاء الوقائي :

هناك أنواع محددة من الفراغات و التشكيلات المكانية في الأحياء السكنية مثـــل : (المناطق المتوارية و المظلمة) تشجع على حدوث الأنشطة الإجرامية ، ويستطيع المعماري المطلع على أسلوب المجرمين في الإقدام على الجريمة أن يتحاشى ببساطة في تصميمه تلـــك الفراغات التي تدعم الأنشطة الإجرامية .

---

1 - ***Stollard, P 1991. Crime prevention throngh housing design.***

2 - ***Ishteeaque, E 1993. Defiensible design in residential urban architecture Publishing House Arab Security Studies and traming center, Riyadh 22-54.***

فالمجرم في بحث مستمر عن بيئة غير محصنة، و يتم منع الجريمة بتكوين بيئة حصينة و غير مشجعة على ارتكاب الجريمة ، لذا فإن استعمال التصميم المعماري و العمراني بكفاءة مهم لإلغاء المناطق السكنية المعينة أو غير الحصينة ، فالفضاء الوقائي – على سبيل المثال – يعد نموذجا جيدا للحلول التي تمنع الجريمة في البيئة السكينة ، و ذلك عن طريق إيجاد بناء اجتماعي يتمكن من حماية نفسه ، بحيث يكون هناك هدف واحد لمختلف العناصر التي تكون هذا الفضاء، ألا و هو إيجاد بيئة فيها روح الجماعة و الشعور العام بالمسؤولية لتحقيق حياة آمنة ، لأنه عندما يتولى السكان حماية أنفسهم كأفراد و ليس لمجموعة فإنهم يخسرون معركتهم ضد الجريمة . [1]

7–نطاق الحيازة:

يمكن للتصميم أن يمكن السكان و الغرباء من إدراك أن الحي مراقب من قبل قاطنيه،و ذلك سوف يمنع المتطفلين من التفكير في الدخول في باديٍ الأمر و وقوعهم تحت المساءلة من قبل السكان إذا هم دخلوا إلى الحي . فنا دار ما يرتكب المجرم جريمته إذا علم أنه سوف يكتشف بسهولة ، حيث يمكن بالتصميم المعماري و العمراني تشكيل التكوينات الخارجية لتظهر بوضوح أن المكان جزء من النطاق المشترك الخاص بمجموعة من الأسر ، التي يمكنها أن تمارس الأنشطة التي تريد و حسب النمط الذي ترغبه في هذا المكان بتحكم كامل .

و هذا لا يمنح السكان الراحة فقط و إنما يعطيهم كامل الثقة لاستيقاف الغرباء و سؤالهم، مما سيردع المجرم من التفكير في الدخول . [2]

---

1 – *Newan.O 1972 Defensible space The Macmillan Company, New York 3PP.*

2 – *Newan.O 1972 Defensible space The Macmillan Company, New York .*

إن العنصر الأساسي للوقاية من الجريمة في الأحياء هو إيجاد نطاق حيازة واضح على مستوى الحي و المجموعة السكنية و كذلك الوحدة السكنية ، فتوزيع العناصر و علاقتها ببعضها يمكن أن يوجد كيانا مميزا للحي يسهم في رفع مستوى الأمن من خلال المراقبة الذاتية ، حيث يمكن من طريقة توزيع المباني تشجيع السكان أو منعهم من مراقبة حيهم من خلال مكثهم في مساكنهم أو من خلال تنقلاتهم في الحي . إن إطلالة أبواب و نوافذ الوحدات السكنية على الطرق بمنح المساكن نطاق حيازة أكبر ، و يمكن السكان من مراقبة الخارج بشكل طبيعي و بالمقابل يمكن الدوريات الأمنية و الجيران من مراقبة المسكن و ملاحظة أي أنشطة غير طبيعية حوله . [1]

كما يجب أن تكون الوحدة السكنية ظاهرة و غير مخفية كليا أو جزئيا لكي يمكن مراقبتها بسهولة من قبل الجيران . [2] فقد وجد أن المسكن الذي يمكن دخوله من نقطة (باب أو نافذة) غير مراقبة من قبل الجيران أو المارة يكون أكثر سهولة و عرضة للاقتحام[3] . فبإمكان المصمم توقيع النوافذ و المداخل ، و تحديد ممرات الحركة و مناطق الأنشطة، بطريقة توفر للسكان إمكانية المراقبة المستمرة للشارع و لبعض أجزاء الحي ، وبهذا يكون الشارع تحت المراقبة ، و يكون المبنى و النوافذ و المداخل مراقبة كذلك من الشارع.

---

1 – *Ishteeaque, E 1993. Defiensible design in residential urban architecture Publishing House Arab Security Studies and traming center, Riyadh 22-54.*

2 – *Miller, DG 1980. Personal et family safety and crime prevention. New York*

3 – *Poyner, B 1983. Design againstcrime . beyond defensible space. Butterowrths ,London 33-42.*

ثالثا: البيئة الثقافية وعلاقتها بالجريمة

يرى بعض العلماء أن الفن المعماري يشكل الهوية الثقافية للمجتمع و جاء هذا في العديد من الحضارات القديمة كالحضارة المصرية، اليمنية، أو على الحضارات الجديدة.

و لما كان للبيئة الثقافية دور كبير في تحديد السلوك الإنساني فكان علينا من الضروري التطرق لهذا الموضوع و تبيان أثر البيئة الثقافية على الظاهرة الإجرامية.

إن دراسة البيئة الثقافية لها أهميتها في علم الإجرام، إذ كل عنصر من عناصرها يمكن أن يؤثر على ظاهرة الإجرام في المجتمع، فثقافة كل مجتمع تطبع إجرامه بطابع متميز، و لذلك كان تأثير البيئة الثقافية موضوع اهتمام الباحثين منذ وقت بعيد .

فتحديد السلوك الإجرامي و السلوك السوي ، مسألة تتعلق أساسا بثقافة المجتمع و خلفياته التاريخية و بنائه القانوني ، فثقافة المجتمع هي التي تحدد ما هو السلوك السوي و ما هو السلوك الإجرامي ، و ذلك بالرجوع إلى المعايير الثقافية السائدة و النماذج السلوكية المحددة لكل دور من الأدوار الاجتماعية المنظمة ثقافيا .

I-الأثر الإيجابي للبيئة الثقافية على الإجرام :

يتمحور الأثر الإيجابي للبيئة الثقافية ، في شتى الطرق و الأساليب و التي من شأنها أن تحد من بوادر الإجرام في المجتمع، و ذلك حينما تتحول الثقافة إلى نسق اجتماعي ، يمارس بدوره ، و يبلور مقاصد الناس ، و لا يكون ذلك إلا عن طريق التفاعل بين الثقافة و المجتمع، و الذي يخلق أنماطا متميزة من الوعي و السلوك و منظومات قيم ، و قواعد

اجتماعية و عقلية ، ترفع بالمجتمع و الوطن ككيان قدما نحو و ولج آفاق البناء و التطور ، و تقوي النسيج الاجتماعي و تنفره من التناحر و الثأرو حب الذات و الحسد و النميمة.[1]

و لاشك أن الأمر يتعلق مباشرة بالتربية و التنشئة الاجتماعية، و السلم و الأخلاق الفاضلة، و العادات الطيبة و التكامل و التكافل الاجتماعي ، الذي يساهم في تقوية لبنة المجتمع و توحيده.[2] وكما قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " مثل المؤمنين في توادهم و تراحمهم كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر و الحمى " .

إن الرسالة التي تحملها الثقافة هي رسالة إنسانية تحمل في طياتها كل معاني الأخوة و المساواة و العدل ، و تقوي فكرة السلم و التعايش السلمي . و بالتالي تفتح الثقافة آفاق مصالحة المجتمع مع نفسه و مع عصره ، مما يؤسس أسباب التطور المدني في المجتمع ، اعتبار أن التطور المادي و المدني ، هو في الحقيقة نتاج المنظومة العقدية و الثقافية و التاريخية لأي مجتمع.

كما ينتظر من المؤسسات التربوية التعليمية و الدينية أن تعمل على تقديم المساعدة، و تعمل على ترسيخ القيم و المثل العليا في نفوس الأفراد، و تعمل على تحصينهم ثقافيا و دينيا و أخلاقيا ، و هذه العملية البنائية تجعل الفرد في حصن منيع ضد الجريمة و الانحراف ، و تجعل المجتمع في رقي و ازدهار .[3]

---

1 – نبيل محمد توفيق السمالوطي ، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ، دار الشروق ، جدة– المملكة العربية السعودية ، ط1، 1983، ص 30.

2 – منصوري عبد الحق ، السلم وسيلة أو غاية ، الملتقى الوطني حول التربية و ثقافة السلم ، جامعة وهران، س.إ.م.ت.ت، دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2002، ص 61.

3 – حسن الساعاتي ، بحوث إسلامية في الأسرة و الجريمة و المجتمع ، دار الفكر العربي ، مدينة ، نصر 1996، ص 88.

1-البيئة الثقافية و علاقتها بالسلم و التربية و الأخلاق .

من الملاحظ أن الإنسان خلق في هذه الحياة ببذور الخير و بذور الشر. فالإنسان يولد على فطرته و أن المجتمع هو الذي يقوله بالصورة التي يشاء . [1] لكون أن السلوك الاجتماعي الإيجابي ، يتوقف إلى حد كبير على مدى إمكانية البيئة الثقافية في زرع قيم السلم و التربية و الأخلاق ، تجنبا و وقاية من الانحراف و الإجرام.

1- 1 الثقافة و السلم :

كل من الثقافة و السلم يلعبان دورا لا يستهان في تقليص نسبة الإجرام داخل المجتمع، و ذلك من خلال التناسق و التكامل بينهما.

يمكن تحديد الثقافة بالوعي الذي يتميز به الإنسان من خلال مكتسباته الفكرية و التاريخية و المادية و السلوكية ، و هو ما يعبر عنه غاستون ميلاري G.MILLARY بقوله:" إعطاء كل فرد وعيا يكشف له عن أهمية الجهد البشري ففي الماضي كما في الحاضر ... فالإنسان المثقف يجب أن يكون قادرا على تحديد وقته و على تحديد ذاته، في هذا الوصف المركز على الجهد الطويل " .

هذا هو المظهر المجتمعي للثقافة الحديثة، إضافة إلى كل المجتمعات المتباينة من مجتمع لآخر.[2] و يمكن تحديد السلم بأنه حالة اجتماعية عكس حالة الحرب ، ترتبط بالظروف الاجتماعية التي تميز المجتمعات . و قد ورد في القاموس الفرنسي (Petit Larousse) أن كلمة (Paix) تعني حالة بلد في غير حرب ، أو بصفة أخرى توقيف

---

[1] – مزيان محمد، ثقافة السلم تحديات نفسية و حضارية ، الملتقى الوطني حول التربية و ثقافة السلم ، جامعة وهران، س.إ.م.ت.ت ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2002، ص 113.

[2] – قمراوي محمد، التربية و السلم، الملتقى الوطني حول التربية و ثقافة السلم، جامعة وهران، س.إ.م.ت.ت، دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2002، ص 75.

الحرب ، أو كذلك عقد يضع حدا لحالة الحرب أو حالة الوئام (état de Concorde). [1]

و عن الرؤية الإسلامية حول السلم، نجد أن الإسلام يمثل أكبر و أشمل دعوة للسلم و السلام، [2] و الآيات القرآنية عديدة في هذا المجال ، فبعد أن كان الجاهلون مولعين في الحروب و سفك الدماء ، جاء الإسلام و أخذ يدعوهم إلى السلم و الوئام، و نبذ الحروب و المشاحنات ، التي لا ينجم عنها سوى الدمار و الفساد. [3] و من هذه الآيات ، قوله تعالى : " يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام" [4] و قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة " [5]، و قد دعي الرسول الأعظم(ص) إلى الجنح للسلم إذا جنح إليه المشركون، فقال عز من قائل : " و إن جنحوا للسلم فاجنح لها و توكل على الله إنه هو السميع العليم " [6]، و قال تعالى داعيا عباده المؤمنين إلى اعتزال القتال ، أثر جنوح المشركين إلى السلم : " إن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم و ألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا " [7] . و قوله أيضا تبارك و تعالى :

" و اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا و اذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا "[8].

فهذه الآيات الكريمة واضحة في غرس قيم الصلح و المسالمة، و ترسخ ثقافة السلم و اللاعنف ، تفاديا للأحقاد و الإجرام و العنف .

---

1 – قمراوي محمد، المرجع السابق ، ص 76.

2 – الشيخ حسن الصفار، السلم الاجتماعي ، http://www.shaikhhameed.org، 2003.

3 – الشيرازي ، اللاعنف في الإسلام، http://www.alshirazi.com ، 2002.

4 – السورة 5: المائدة، الآية ، 16.

5 – السورة 2: البقرة، الآية ، 208.

6 – السورة 8: الأنفال ، الآية ، 61.

7 – السورة 4: النساء ، الآية ، 90.

8 – السورة 3: آل عمران ، الآية، 103.

السلم لا يطرح مشكلة إنسانية لكونه محبذا و مرغوبا فيه لدى الجميع ، لأن الإنسان لا يقدر السلم و لا يعيه إلا بعد افتقاده، مثلما لا يقدر الحرية و لا يعيها إلا بعد افتقادها. فالسلم إذن مفهوم فكري شامل سياسي و اجتماعي ، نفسي و فلسفي و ثقافي و ديني ، وبيولوجي ...[1] ، و بما أن الثقافة قد عبر عنها بالوعي ، فكيف يمكن لهذا الوعي أن يرتبط بالسلم ؟

إن الثقافة الحقيقية هي التي تدفع بالإنسان إلى الجنوح إلى السلم، إذا تعلم و نما و تروى على محبة الإنسان و الإخاء و التحلي بصفة الإيثار و نبذ الأنانية ، فثقافة الفوضى سوف لن تؤدي إلى السلم ، بل تؤدي إلى الإجرام و العنف .

ذلك ما يتجلى في كلام ميزونوف في مجرى مناقشة جرت في باريس موضوعها : " ما هو المستقبل الذي ينتظر الإنسان" ، " الحيوية الخلاقة ، سواء زادت من خلال الأعمال الكبيرة أو من خلال الأعمال الصغيرة، فإنها تؤلف في الأساس الشرط الرئيسي ، و هو قطار السعادة الذي لابد منه لكل فرد. و هذا قائم في اشتراك كتل بشرية كثيرة العدد، في نشاطات مختلفة الكم و الكيف، هي واحدة من أنبل مهام الحياة " .[2]

كما أنه بتاريخ 1997/11/20 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اللائحة رقم 52-15 حول عالمية ثقافة السلم و اللاعنف ، و القرار رقم 173/50 المؤرخ في ديسمبر 1995، و القرار رقم 101/51 المؤرخ في ديسمبر 1996، بشأن ثقافة السلام.

---

1 - قمراوي محمد، المرجع السابق ، ص 76.

2 - قمراوي محمد، المرجع السابق ، ص 79.

فمسعى الأمم المتحدة واضح في هذا المجال، فهي بمثابة حافز و دافع لثقافة السلم و التكامل الاجتماعي ، على أساس مبادئ الحرية و العدالة و الديمقراطية ، و جميع حقوق الإنسان ، و التسامح و التضامن و نبذ العنف .

إذن الثقافة بمعناها الحقيقي هي التي تفيد الإنسان و تبينه، فهي التي ترتبط بالسلم و ليست الثقافة التي تهدمه، و تخرب ذاته و مجتمعه و وطنه ، لأن الثقافة الهدامة هي التي تدفعه إلى تضييع حالة السلم المكتسبة ، و إعلان حالة الحرب الهدامة . [1]

و لاشك أن في انتعاش الاختلافات داخل المجتمع المتآخي و المتعاون ، يشعر الجميع بالسلم الذي ينبعث من كل مظهر من مظاهر حياة الفرد و الجماعة، السلم الذي يتعزز بتبادل الأدوار الهادفة ، و برغبة الفرد الصادقة على التعايش الإيجابي مع الآخر و المحافظة عليه ، من أجل أن يظل كل واحد منهما مرآة للآخر.[2]

أ- مقومات ثقافة السلم :

تنطلق ثقافة السلم التي تنبعث في الرغبة في التعايش مع الآخر على بعض المقومات نذكر منها:[3]

إذا كان الحوار هو ممارسة للحرية ، فلا بد أن يكون المنهج في التعامل مع القضايا :

- الاتزان الفكري الذي يقبل سماع الآخر دون آراء مسبقة مقصية .
- الاقتناع و الاعتراف بالاختلاف في الرؤى و الأفكار .
- الاعتراف بقدرات و إمكانيات الآخر ، و هذا يعني نبذ الأنانية و العصبية .
- المحبة و الإخاء .

---

1 - قمراوي محمد، المرجع السابق ، ص 79.

2 - منصوري عبد الحق، المرجع السابق ، ص 65 .

3 - مزيان محمد، المرجع السابق ، ص 103.

- عدم الاستصغار و احتقار الآخر .

و بالتالي فإن ثقافة السلم بهذا المفهوم تسعى إلى تحقيق الأهداف المرتبطة أساسا بالسلوك البشري و هي كالتالي :

- توجيه الفطرة العدوانية .
- تعزيز الاختلاف الموجود في الآخر .
- تعزيز التعايش مع هذا الاختلاف الموجود في الآخر .
- تعزيز تقبل التواصل و حل الاختلافات عن طريق الحوار و الوسائل السلمية .
- العمل على إزاحة أو التقليل من وسائل الإحباط .
- تنويع وسائل التنفيس الاجتماعي عن طريق فتح قنوات وسائل التعبير و عدم قمع الحريات.[1]

ب- علاقة السلم الاجتماعي بالسلم الثقافي :

في عهد الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان G.DESTAING، أنشئ المجلس الوطني للترقية الثقافية للمهاجرين ، و قد جاء في وثيقة أصدرتها كتابة الدولة المكلفة بالعمال المهاجرين ، تحت عنوان " السياسة الجديدة للهجرة " ما يلي : " إن هذه الترقية تمكن المهاجرين من الوعي بثقافتهم الخاصة، و في نفس الوقت من اكتشاف الثقافة الفرنسية ، كما تمكن الشعب الفرنسي ذاته من التعرف على ثقافة البلدان الأصلية لهؤلاء المهاجرين " .[2]

---

1 - مزيان محمد، المرجع السابق ، ص 104.

2 - *D.CUCHE, La nation de culture dans les sciences sociales, éd. Casbal, Alger, 1998 p108.*

و قد علق دينس كوش D.Chche على ذلك قائلا: " إننا انتقلنا من إدارة اليد قائلا: " إننا انتقلنا من إدارة اليد العاملة إلى إدارة الاختلاف الثقافي ، لأن السلم الاجتماعي يتطلب سلما ثقافيا" .

و بناء على ذلك فإن الدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به كل ثقافة ، هو العمل على تعليم أفراد المجتمع العيش و العمل المشترك، و خاصة الكفاح المشترك [1].

فالعيش يجب أن يكون مشتركا بكل ما يحمله هذا المفهوم من معاني التآزر و التناصر و التعاون، و من أجل الرفع من المستوى الاجتماعي و الاقتصادي للأفراد يجب أن يكون هو الآخر كفاحا مشتركا، و مثل هذا النوع من الكفاح يتطلب سواعد متآزرة و موحدة، تخضع لإدارة عقول تعمل على إيقاع واحد، و لا يعني كل هذا العمل إقصاء كل اختلاف في الرؤى ، أو منع كل تباين في التعبير ، أو التفكير أو الولوج فيما لا يتفق مع الوظيفة الأساسية للثقافة[2] .

تلك الوظيفة التي عبر عنها مالك بن نبي أحسن تعبير حينما شبه وظيفة الثقافة بوظيفة الدم، فهو يتركب من الكريات الحمراء و البيضاء، و كلاهما يسبح في سائل واحد من البلازما ليغذي الجسم. و الثقافة هي ذلك الدم في جسم المجتمع يغذي حضارته و يحمل أفكار (الصفوة) ، كما يحمل أفكار (العامة) ، و كل من الأفكار منسجم في سائل واحد من الاستعدادات المتشابهة و الاتجاهات الموحدة و الأذواق المناسبة ، و ما لم يكن

---

1 – مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1986، ص 143.

2 – مولاي بودخيلي ، نحو إستراتيجية تربوية لبناء سلم ثقافي ، الملتقى الوطني حول التربية و ثقافة السلم ، جامعة وهران، س.إ.م.ت.ت، دار الغرب للنشر زو التوزيع ، 2002 ، ص 132.

الدم محتويا على كل ما ذكره مالك بن نبي من عناصر مختلفة ، فلن يكون باستطاعته تغذية الجسم التغذية التي تحفظ له حياته ، و تعينه على القيام بسائر وظائفه بكل فعالية. [1]

إن الأمة الألمانية حينما سعت في القرن التاسع عشر إلى فرض وجودها و التغلب بالتالي على انقسامها السياسية الداخلية ، إنما سعت إلى ذلك أولا و قبل كل شيء عن طريق تجميع الثقافة الألمانية ، بكل ما تحمله هذه الثقافة من عبقرية و مقدرة على التجميع و التأليف ما بين أفراد الأمة جميعهم، ولذلك فإن مثقفيها نظروا إلى الثقافة على أنها عبارة عن مجموع الانجازات الفنية، و الفكرية ، و الأخلاقية المكونة لتراث أمة معينة .

إن الطريق الأنسب المؤدي إلى السلم الاجتماعي و السلم الثقافي ، هو إزالة أو التقليل من حدة الصراعات الاجتماعية المنطوية على العداوة و التناحر ، عن طريق إيجاد أهداف مشتركة يسعى في تحقيقها أعضاء الجماعات المتنازعة، و للثقافة الحقة دور أكيد في تعبيد مثل هذا الطريق، و هي مكلفة بإيجاد مثل هذه الأهداف و العمل على ترسيخها و الترويج لها بين سائر أفراد المجتمع ، أفليست الثقافة هي نمط من معيشة فئة السكان ؟ في حين أن المجتمع هو مجموعة منظمة من الأشخاص يتبعون نمطا معيشيا معينا ، أو أنه كيان مؤلف من أفراد يتصرفون بطريقة تسمى الثقافة. [2]

1-2- الثقافة و التربية :

لقد اختلف الباحثون في تعريف التربية تعريفا موحدا، و ذلك راجع إلى اختلافهم في تحديد الغرض منها، و تحديد أهدافها في المجتمع.

---

1 – مالك بن نبي ، المرجع السابق ، ص 78.

2 – مولاي بودخيلي ، المرجع السابق ، ص 134.

فدوركايم E.DURKHEIM يعرف التربية بأنها :" عملية التنشئة الاجتماعية المنظمة للأجيال الصاعدة " .

أما مانهايم MANNHEIM فيرى : " التربية أحد وسائل تشكيل السلوك الإنساني ، كي يتلاءم مع الأنماط السائدة للتنظيم الاجتماعي " .

و يرى جون ديوي J.DEWI : " التربية حاصل جميع العمليات و السبل التي ينتقل بها مجتمع ما، سواء كان كبيرا أم صغيرا ، فثقافته مكتسبة و أهدافه بقصد استمرار وجوده و نموه " .

و يقول كذلك : " شئنا أم أبينا ... فإن التربية قوة قادرة على تكوين المواطن خلقيا و روحيا و علميا و جسميا ، ليأخذ بيد المجتمع إلى النمو و الرقي " . [1]

يمكن الاستخلاص مما سبق ، أن التربية عملية تفاعل اجتماعي مكتسب يتوارثه جيل عن جيل من أجل رقي المجتمع ، لما هو أصلح و ما هو مفيد، و أن كل سلوك اجتماعي يعكس شخصية الفرد، و لذلك ليس من الصعب كما يؤكد أحد الباحثين تحديد العلاقات الموجودة بين جوانب سلوك الفرد داخل جماعة و سماته المزاجية . فالتربية تنبع من المجتمع و تطبق فيه ، فهي ليست منعزلة عنه، و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوم تربية كما يتصورها أفلاطون، لأنها مثالية لا تعكس الواقع .

أما عن تواجد التربية في المدرسة، فقد لا نتمكن من الفصل بينهما نظرا لاندماجهما الكبير ، و ليس أدل على أهمية التربية بكل أنواعها في المدرسة ما تحاول الأوساط السياسية و العلمية و الفكرية و الفرنسية أن تقوم به ، و هو إعادة الاعتبار

---

[1] – قمراوي محمد، المرجع السابق ، ص 69،70.

للتربية المدنية و الدينية ، و أهميتها في تكوين التلاميذ و تهذيبهم، و هو ما تناولته الصحافة الفرنسية في الأسبوع الأخير من شهر جانفي 2000.

فالتربية تندرج في مجالين أساسين تتبلور فيهما و تأخذ كل مميزاتها، و خصائصها ألا وهما المجتمع و المدرسة. [1]

تهدف التربية المدنية إلى تكوين المواطنين ، إما في إطار التعليم المدرسي بكل مستوياته، و إما عن طريق وسائل الإعلام التي تمس جمهورا عريضا مثل التلفزيون، التشريعات، التعليم غير الرسمي للراشدين . و بعبارة أخرى مهمة التربية المدينة بناء مواطن الغد، ليست محصورة في قطاع التربوي التقليدي ، بل هي مشروع مجتمعي متكامل . [2] يجب أن تشترك فيه كل المؤسسات و الجهات .

تقتضي التربية المدنية أن نعرف معنى المواطنة التي يجب أن تعتبر عدا كونها سياسة على أنها مجموعة من القيم و المسؤوليات. فالتربية المدنية لا تستهدف تقديم معارف، لكن أيضا تعني مفاهيم الإخلاص و المسؤولية إتجاه الأمة. [3]

يتضح مما سبق أن التربية لها علاقة وطيدة بالثقافة، باعتبارها الوسيلة التي يعتمد عليها الإنسان، لتوصيل التراث و المعرفة من فرد لآخر و من جيل لآخر ، و أن التربية بكافة أشكالها ، تعني وتهتم بصفة أساسية بتقديم للأفراد الثقافة ، فهي عملية تفاعل اجتماعي مكتسب ترمي إلى رقي المجتمع و صلاحه.

---

1 – قمراوي محمد، المرجع السابق ، ص 72-73.

2 – مؤتمر التربية المدنية في العالم العربي : التحديات المشتركة و سبل التعاون ، لبنان http://WWW.lcps-lebanon.org، 1999.

3 – J.GOODRICH,Centre d'etudes canadienne,université Mount Alisen, http://WWW.mta.ca.

فالثقافة هي الوعي الإنساني لما يدور حوله و ما يعيشه يوميا ، و هذا الوعي الإنساني شيء مكتسب لدى الفرد، و عملية الاكتساب في حد ذاتها تربية بعينها ، فتربية الأطفال مثلا، تكون لأجل إكسابهم مستوى من الوعي الاجتماعي و الحضاري ، لمواجهة العوائق و الصعوبات في الحياة. [1] و أن نقص الوعي يكون حتما ناتج عن النقص في التربية ، الذي أصبح عامل أساسي يتعين أخذه بعين الاعتبار في الإجرام. [2]

التربية عملية بناء و إعداد إنساني و تقويم و بناء للجانب الخير من الإنسان، و حذف و إلغاء كل مظاهر السلبية و الانحراف ، و أن المعرفة و الثقافة هي دليل عمل ، و اكتسابها المجرد ليس بإمكانه إلا أن يبني الفكر وحده. [3]

1-3-الثقافة و الأخلاق .

يعد التحصين الأخلاقي للنفس من شرورها و من شرور الفاسدين، ضرورة اجتماعية و سياسة وقائية تحفظ الإنسان من الشرور و الآثام ، و تبعده عن مسالك الإجرام .

فالأخلاق الفاضلة مظهر حضاري ، يفتح القلوب و تنشرح لها الصدور ، في مقابل الأخلاق السيئة التي تشمئز منها النفوس، و هي من المظاهر التي تعزز الفرقة و تكرس التنافر، و من العقبات التي تقف في وجه وحدة الصف و محاولة لم الشمل الجماعي .

---

1 – قمراوي محمد ، المرجع السابق ، ص 78.

2 – *C.KALFAT, Transformation sociales et violence intra-familiales, université de tlemcen.2003-2004 p17.*

3 – المرتكزات الأساسية لمنهج التربية في الإسلام، http://WWW.balagh.com، 2000.

و لاشك أنه بالأخلاق الحسنة يصبح الفرد قريبا من قلوب الناس، و يحظى بمكانة متميزة في أوساطهم، و هذا يخفف عنه شدة وحدة المواجهات الاجتماعية التي قد تستهدفه. [1]

فالأخلاق تحفظ للإنسان كرامته، التي قال عنها الفيلسوف السوري عادل العوا : " لقد غذت الكرامة الإنسانية قيمة اجتماعية ، و ثقافية تلازم الإنسان..." فلا كرامة لقاتل أو سارق أو نصاب أو خائن للأمانة، أو متغضب أو شاذ جنسيا ، أو مختلس أو مزور، لأن الكرامة قرينة العزة و المهابة ، و فقدانها مذلة و هوان ، و حرص الإنسان على كرامته يكون بتحصينها أخلاقيا . [2]

و قد صدق الشاعر أحمد شوقي حين قال :

صلاح أمرك للأخلاق مرجعه فقوّم نفسك بالأخلاق تستقم .

و المنظور الإسلامي حول الأخلاق، واضح من خلال الآيات القرآنية و الأحاديث الشريفة العديدة الرامية إلى التحلي بمكارم الأخلاق ، التي تعتبر بمثابة الحصن المنيع و الواقي من الخطيئة و الإجرام و الانحراف .

ففي القرآن الكريم آيات أخلاقية كثيرة، في فهم معانيها و تدبرها تحصين للنفس من سوء الأدب ، و انحطاط الخلق و من الإجرام منها قوله تعالى : " و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما ، و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "... و آت ذا القربى حقه و المسكين و ابن السبيل و لا تبذر تبذيرا" ... "و لا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك و لا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما

---

[1] – منصوري عبد الحق ، المرجع السابق ، ص 56.

[2] – حسن الساعاتي ، المرجع السابق ، ص 83.

محسورا "..." و لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم و إياكم إن قتلهم كان خطءا كبيرا" ، "و لا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة و ساء سبيلا" ، "و لا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق" ..." و لا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده و أوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا "، "أوفوا الكيل إذا كلتم و زنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير و أحسن تأويلا "، "و لا تقف ما ليس لك به علم" ... "ولا تمش في الأرض مرحا إنك لن تخرق الأرض و لن تبلغ الجبال طولا " . [1]

كما وردت آيات أخرى في سورة النور ، متعلقة بآداب الاستئذان عندما يراد دخول البيت ، و آيات خاصة بغض البصر و العفة و الحشمة .

و قد ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم، قوله : " إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم " . [2]

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج، أن علاقة الثقافة بالأخلاق علاقة قائمة على أساس التكامل ، و التداخل إلى أبعد الحدود، لأن تحصين النفس خلقيا يرجع في الأساس إلى وعي الأفراد بقيم الأخلاق ، و فضائلها في حياتهم الاجتماعية . [3]

فالصدق و الأمانة و الوفاء بالوعد، و الشرف و الكرامة و حسن السلوك كلها أفعال خلقية ، لا تظهر إلا في تعاملهم بعضهم مع بعض الناتج عن معاشرتهم بعضهم بعضا، و لو عاش الناس فرادى لا تعامل و لا علاقات احتماعية بينهم، ما كانت هناك حاجة إلى هذه الأخلاق السلوكية ، لأنها لا تفيد صاحبها شيئا ، فنفعها مرتبط بالحياة الاجتماعية و التفاعل و التضامن و الأخذ و العطاء و الولاء. [4]

---

1 - السورة 17: الإسراء، الآية 23-37.

2 - رواه الصدوق، في التوحيد ، باب ثواب الموحدين .

3 - حسن الساعاتي ، المرجع السابق ، ص 81.

4 - حسن الساعاتي ، المرجع السابق ، ص 81،82.

و بالتالي لكي تعمل الأخلاق على الحد من ظاهرة الجريمة ، ينبغـــي أن تتـــصف بصياغة متكاملة ، توحد بين الإيمان و العبادات و المعاملات و كافة أنواع الـــسلوك ، إذ ليس هناك فرق بين ما هو روحي ، و بين ما هو مادي ، لأن كليهما يخـــضعان لـــنفس القواعد الأخلاقية .[1]

II-البيئة الثقافية و علاقتها بالأمن و التنظيم الاجتماعي :

قد يشهد المجتمع أحداث و مشكلات تهز كيانه و كيان الأفراد مـــن جماعـــات إسلامية متطرفة ترتكب أحداث و جرائم مروعة، إلى مشكلات انحرافية عنيفة و مثيرة ، إلى مشكلات الإدمان ، و تجارة و ترويج مختلف أنواع السموم ... و غيرها من الظواهر الإجرامية الخطيرة التي تهدد المجتمع بكل فئاته ، و التي تثير في نفوس الأفراد القلق و الخوف على حاضرهم و مستقبلهم[2]. و المجتمع لا يصبح في مأمن من ذلك إلا بالأمن و التنظيم ، اللذان يعملان على مواجهة هذه الأعراض الاجتماعية ، قبل امتداد خطرها ، و يساعدان المجتمع على بلوغ قيم الرقي ، و التقدم و الازدهار .

II-1 /الأمن الاجتماعي :

إن مفهوم الأمن الاجتماعي انتشر استخدامه في المجتمعات الإنـــسانية الحديثـــة ، نتيجة للتطورات الاجتماعية التي انعكست على العلاقات الاجتماعية .

لذلك يشير فوزي الصادي ، إلى أن الخدمة الاجتماعية في إطار الأمن الاجتماعي " بأنها مجموعة الجهود المتضافرة لمواجهة الجريمة و الانحراف عن القانون ، و مجموع المعايير الـــتي وضعها المجتمع لكي يعيش كل فرد و هو آمن على حياته و مالـــه و أولاده، و عرضـــه

---

1 – محمد شلال حبيب العاني ، علي حسن محمد طوالبة ، علم الإجرام و العقاب ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان ، 1998، ص 103،104.

2 – محمد سيد فهمي ، الرعاية الاجتماعية و الأمن الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث ، 1998، ص 231.

و مستقبله ، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على تحمل المسؤولية الاجتماعية ، و أكثر بذلا للجهد من أجل تحقيق نمو المجتمع و تقدمه" . [1]

أما محمود عبودة، فيرى أن مفهوم الأمن الاجتماعي يرتبط بمفهوم السلام الاجتماعي ، و هو نقيض التفكك أو الانهيار ، أو كافة أشكال الانحراف أو عدم الإشباع، فهو يراه بمفهوم واسع شامل ، يبدأ من الأفعال الصغيرة التي قد ينظر لها كأفعال منحرفة ، في إطار نسق قيمي معين إلى التمردات و الصراعات الاجتماعية ، أو الطبقية و السياسية، و هو بهذا يقترب من مفهوم السلام الاجتماعي .

و يشير البعض إلى أن مفهوم الأمن الاجتماعي ، بأنه تحقيق أقصى إشباعه ممكن من احتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع ، و توفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار كقبول من التعاون و الشعور بالأمن و السلام الاجتماعي ، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الولاء و الانتماء للمجتمع ، آخذين بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين استمرارية هذه الإشباعات و ما تفرضه عوامل التغيير الاجتماعي من تحولات جذرية.

و الاغتراب بجميع أنواعه هو نفي للأمن الاجتماعي ، بجميع أبعاده ، كذلك التفكك المعياري و انهيار فعالية المعايير ، في التأثير على السلوك يفقد الفرد الإحساس بالأمن .

و إن العقبات الخارجية المتمثلة في الخطر الخارجي المختلفة ، و التي تمنع الفرد من إشباع حاجاته للأمن، تؤدي العادة إلى إصابته بالإحباط ثم بالعدوانية . [2]

---

1 – محمد سيد فهمي ، المرجع السابق ، ص 232.

2 – منصوري مصطفى، الحاجات إلى الأمن بين النظرية السيكولوجية و الشريعة الإسلامية ، الملتقى الوطني حول التربية و ثقافة السلم، جامعة وهران، س.إ.م.ت.ت، دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2002، ص 220.

و تتمثل ردود فعل هذا الإحباط في ثلاث مواقف : [1]

- إما ينسحب الفرد و يهرب من الموقف الذي سبب له الإحباط .
- إما أن يصاب باللامبالاة.
- إما أن يلجأ إلى العدوان .

و لقد وضع إبراهام مازلو A.MASLOW سلما هرميا في تدرج معين ، حيث تأتي الحاجات المادية – الفيزيولوجية ، من مأكل و ملبس و مأوى أولا ، أي في قاعدة الهرم ، و تستمر محركة للسلوك حتى يتم إشباعها بشكل معقول ثم تليها حاجات الأمن ، ثم الحاجات الاجتماعية ، و بعدها حاجات احترام الذات ، إلى أن يصل إلى قمة الهرم و هي حاجة تحقيق و تقدير الذات . [2] و الملاحظ في توجيه العلوم و السياسات في الدول المتقدمة ، التي حققت لمواطنيها مستوى مرتفع من المعيشة، يضمن لهم و بدرجات كافية إشباع حاجاتهم الفيزيولوجية ، و حاجاتهم إلى الأمن و الاستقرار، و توجيهها نحو مفاهيم الانتماء ، و التضامن و التعاون .

و يقدم مازلو تنظيمه الهرمي للحاجات وفق ضرورة الحاجة و أهميتها ، حيث لا ينتقل الفرد إلى حاجات الأمن إلا إذا حقق و أشبع حاجاته الفيزيولوجية كاملة ، بمعنى أنه إذا لم يحقق المأكل و المشرب و الملبس و المأوى بشكل كاف يبقى مهددا لنفسه و مهددا لمجتمعه، إذ الكثير من حالات السرقة التي تهدد أمن و سلامة الأفراد و الجماعات ، كثير ما يكون وراءها عدم إشباع الحاجات الفيزيولوجية . [3]

---

1 – منصوري مصطفى،المرجع السابق ، ص 220.

2 – منصوري مصطفى،المرجع السابق ، ص 212.

3 – منصوري مصطفى،المرجع السابق ، ص 212-213.

كما أن إشباع حاجات الأمن لدى الأفراد، شيء يطالب به الإسلام و يعتبره غاية من غاياته، لأنه يتماشى مع فطرة البشر ، و تشير بعض الآيات القرآنية إلى أهمية الحاجة إلى الأمن ، كقوله تعالى : " و لنبلونكم بشيء من الخوف و الجوع و نقص من الأموال و الأنفس و الثمرات و بشر الصابرين"[1] . و قوله تعالى : " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف".[2] من خلال هاتين الآيتين يلاحظ الترابط الواقعي و الموضوعي بين الحاجات الفيزيولوجية و الحاجات إلى الأمن ، فالإسلام لا يطالب بتوفير الحاجات الفيزيولوجية فقط، و إنما يطالب أيضا بأن يكون الفرد آمنا على أهله، و على عرضه، و على ماله ، بصرف النظر عن الانتماء الاجتماعي أو الثقافي الجنسي أو القومي ، فالأمن الاجتماعي بذلك ضرورة يفرضها كل مجتمع .

II-2/التنظيم الاجتماعي :

انطلقت إشكالية النظام الاجتماعي أساسا، من فهم العلاقة الجدلية بين الفرد و المجتمع، و طبيعة خضوع الفرد للسلطة السياسية و الاجتماعية. و لقد ارتبطت هذه المشكلة في جانب أساسي منها، بطريقة تحليل الطبيعة البشرية ، و كيفية خضوعها للنظام الاجتماعي .[3]

أول من ناقش هذه القضية أساتذة العقد الاجتماعي ، الذين بلوروا النظرية الاجتماعية في سياقاتها الفلسفية الأولى ، و التي مقتضاها أن انتقال الأفراد من حياة الفطرة

---

1 – السورة 2: البقرة ، الآية 155.

2 – السورة106: قريش، الآية 03-04.

3 – عقيل نوري محمد ، إشكالية النظام الاجتماعي ، *http://WWW.uluminsania.com*

إلى حياة الجماعة، قد تم بناء على عقد اجتماعي بين الأفراد بقصد إقامة السلطة الحاكمة.[1]

بالنسبة لتوماس هوبز T.HOBBES يرى أن " الإنسان ذئب لأخيه الإنسان". و الحل لأزمة النظام الاجتماعي قد جاء قمعيا ، لأنه بالطبيعة الشريرة للإنسان ، و أنه ليس اجتماعيا بطبعه ، و كانت حالته الأولى بؤس و شقاء تسودها الأنانية و حب الذات و غريزة البقاء ... و كان قلبه مفعما بالخوف و الشك و لا يعمل إلا وفقا لمصالحه الشخصية، إشباعا لغرائزه الدنيوية ، و لو كان في تحقيقها إضرار بمصالح الغير ، و كانت حالة الأفراد موسومة بالاضطراب و الفوضى[2] ...

و قد روي عن هوبز قوله : " إنني لا أخشى الأشباح و الأرواح، لكن أخشى ضربة قوية على رأسي عندما أحد الأوغاد، أنني أختزن في بيتي خمسة جنيهات أو عشرة" [3] لذا جاء هجومه عنيفا ضد النظام الكنيسي ، أكد ضرورة إخضاعه للدولة ، انطلاقا من أن الدولة هي الممثل الشرعي للسلطة المستندة للعقد الاجتماعي .[4]

بالنسبة لجون جاك روسو، فيرى أن " الإنسان أخ لأخيه الإنسان" ، بمعنى أن الإنسان خير بطبعه، و هو يولد حيا فاضلاتسود حياته الحرية و المساواة ، ولكنه اكتسب الطبيعة الشريرة من خلال وجوده في جماعة أو مجتمع، و لهذا ينادي بالعودة إلى فطرة الإنسان الخيرة، التي يحملها و التي لا بد أن تقود للطمأنينة، و بالتالي فإن العقد أبرم من الأفراد أنفسهم و لكن بصفتين : الأولى باعتبارهم أفراد مستقبلين، و منعزلين كل منهم

---

1 – إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوجيز في النظم السياسية و القانون الدستوري ، الدار الجامعية ، بيروت ، ص 93.

2 – إبراهيم عبد العزيز شيحا، المرجع السابق ، ص 94.

3 – محمد مهران رشوان ، تطور الفكر الأخلاقي في الفلسفة الغربية ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة، 1998، ص 139.

4 – عقيل نوري محمد ، المرجع السابق.

عن الآخر ، و الثانية باعتبارهم أعضاء متحدين، يتبدى من مجموعهم الشخص الجماعي المستقل . [1]

لقد أدرك فلاسفة العقد الاجتماعي ضرورة حل مشكلة النظام الاجتماعي، و العمل على تقليص حالة الفوضى ، التي من الممكن أن تبلور حرب الجميع ضد الجميع ، و إن اختلفوا في طبيعة تصورهم للطريقة التي تحل بها هذه الفوضى . فجاء حل هوبز ضغطيا بإعطاء القوة للسلطة (المركزية) الحكومة. في حين اتسم حل روسو بالديمقراطية و ثوقا منه بالطبيعة الخيرة للإنسان.[2]

لقد تطورت فكرة معالجة أزمة النظام الاجتماعي من النظرة إلى الطبيعة البشرية ، إلى أفكار تتجاوز تلك الحدود الضيقة ، و هي فكرة المصلحة العامة و المصلحة الخاصة ، و فكرة التنظيم و المؤسسة ، بوصفها الممر الأسلم لبلورة مجتمع مدني يتعايش أفراده وفق ركائز تنظيمية ، تقوم على ترتيب العلاقات الهرمية للسلطة، و توزع الأدوار وفقا لأسس مؤسسة.

يرى العالم الانجليزي سبنسر أن التوفيق بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة هو السبيل الأمثل لاستقرار النظام الاجتماعي ، مما يعني نبذ الأشكال المختلفة لتدخل الدولة في شؤون الأفراد، طالما أن مصالح الأفراد ستقود للمصلحة العامة. و قد لا يخلو هذا الرأي من الانتقاد ، خصوصا من الذين يؤمنون بأنانية الإنسان، و كذا لصعوبة تخيل الالتقاء بين المصلحتين العامة و الخاصة.

و لكن من الواضح أن النظام الرأسمالي هو الأكثر نجاحا من غيره ، هذا فضلا من أن المصلحة الفردية ، يمكن أن تخضع لضوابط تحد من إمكانية إسرافها في الاستغلال ،

---

1 - إبراهيم عبد العزيز شيحا، المرجع السابق ، ص 99.

2 - عقيل نوري محمد ، المرجع السابق.

و مما زاد هذه الفكرة نضوجا هو دخول الدولة بوصفها منافسا تحث الأفراد على المنافسة و إثبات الأفضلية .

أما عن عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم ، فقد وظف فكرة تقييم العمل الاجتماعي و التضامن العضوي ، بوصفها وسيلة لتحقيق الاستقرار في النظام الاجتماعي المعقد ، الذي يقوم على التباين و الاختلاف ، وأن الطريقة اللازمة لتحقيق الاستقرار و الانتظام الاجتماعي ، يكون من خلال إعداد أساس قانوني للمجتمع ينظم العلاقات وفقا لمجموعة من القواعد و المعايير ، و الضوابط المؤسسية التي تحول دون تحويل المجتمع إلى جمع من الأفراد، و إنما جمع من التنظيمات و المؤسسات القادرة على الإبداع و التواصل ، و اللازمة لتحقيق التضامن الاجتماعي، و هذا ما يعزز الطرح الدوركايمي في أهمية القانون.

أما ابن خلدون فقد رأى أن الإنسان بحاجة إلى وازع، و هذا الوازع هو الدين الذي يضمن بفعل عمليات الأنسنة الاجتماعية ، حالة الردع الذي يحد من الصراع داخل النفس البشرية و بالتالي المجتمع.

أما ماركس فيرى أن الحل لإشكالية النظام الاجتماعي ، يكون بإذابة الصراع بفعل سيطرة القوى اللاحقة بوسائل الإنتاج و هي طبقة العمال التي بثروتها ستغير معالم النظام الاجتماعي ، إلى مجتمع عادل و أكثر ديمومة. [1]

أما التصور النفسي لأزمة النظام الاجتماعي ، فيمكن استشافته في رؤية فرويد، الذي يرى أن الطبيعة البشرية تتصرف بطريقة غرائزية، انطلاقا من (الهو) الذي يمثل مكمن الشهوة في الإنسان ، و الذي يتم كبحه بفعل عمليات التنشئة الاجتماعية التي تشكل (الأنا) و (الأنا الأعلى) ، و اللذان يعملان على تطويق غرائز الهو و صقلها

1 – عقيل نوري محمد ، المرجع السابق.

اجتماعيا. و هذا يعني أن الأنا ، و الأنا الأعلى يعبران عن المحتوى الاجتماعي و الثقافي في ذات الفرد، و الذي يؤدي إلى إحداث كبت متواصل للذات، مما يؤدي إما لخضوعها الاستسلامي للمجتمع نتيجة لقوة سلطانه وقهره ، أو أن يؤدي إلى تمرد علني على الضوابط الاجتماعية ، مما يدمر العلاقة بين الفرد و المجتمع، لذلك فإن حل فرويد وفقا لهذا التصور النظري ، يؤكد على تخفيف حدة الكبت، مع ضرورة أن تجد الحضارة بدائل يمكن من خلالها التنفيس عن حالة الكبت التي يعيشها الكائن الاجتماعي . أملا في تحقيق التوازن المفقود بين الذات و المجتمع، و في محاولة هدم الصدع بينهما يمكن أن تتدخل الثقافة بإعادة تصميم آليات التنشئة الاجتماعية ، بما يخفف من عبء الكبت الثقافي للمجتمع ، و يسهل اندماج الذات في المجتمع. [1]

أما الحل القرآني فينطلق في فهمه لإشكالية النظام الاجتماعي من فكرة الربط بين ركيزتين أساسيتين هما :

1-إن النفس البشرية تحمل طياتها الخير و الشر ، مصداقا لقوله تعالى : " و نفس و ما سواها ، فألهمها فجورها و تقواها " [2]، و هذا ما يؤكد توازن بين فطرتي الخير و الشر في الطبيعة البشرية .

2-إن السبيل الأمثل لتجاوز مشاكل المجتمع يكون بالتعاون و التضامن ، الذي يعتمد على التقوى كمعيار للحكم على الأشياء ، مصداقا لقوله تعالى : " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"[3].

---

1 – عقيل نوري محمد ، المرجع السابق.

2 – السورة 91، الشمس ، الآية 7-8.

3 – السورة 49، الحجرات ، الآية 13.

و بالتالي فإن الأمن و التنظيم الاجتماعي ، هما سرا المساواة و العدالة و الأخوة فعندما تتجسد في المجتمع، تنخفض الحركة الإجرامية ، و الأمراض الاجتماعية ، و تدفعه للتقدم.

II : الأثر السلبي للبيئة الثقافية على الإجرام

قد تحيد و تخرج الثقافة عن مسارها المتمثل في التربية و التنشئة الاجتماعية و التهذيب و غرس قيم السلم و الأمن الاجتماعي إلى العنف و نشر الثقافة الإجرامية ، و تنمية الروح العدائية و الميل للعدوان . [1] و يظهر ذلك في سوء التنظيم و عدم الانسجام و الصراع أو فقدان الشعور الجمعي أو حالة التغير الاجتماعي و التوازن و التناسق بين أجزاء ثقافة المجتمع.

وبذلك تصبح الرسالة الأخلاقية للثقافة مملوءة بقيم متناقضة تدخل الشك و الريبة لدى لأفراد و تدفعهم للسلبية و الإجرام. [2]

يقتضي تفسير التأثير الإجرامي للثقافة من خلال هذه العمليات الاجتماعي، تفسير المدرسة الاجتماعية الأوروبية وتفسير المدرسة الاجتماعية الأمريكية وأخيرا التفسير الاجتماعي والصراع الثقافي كما هو مبينا.

---

1 – هناك اختلافات جوهرية بين العدوان (*Agression*) و الميل للعدوان (*Agressivité*) و العدوانية (*Hostility*) و العدوانية (*Agressivités*)، و كثيرا ما تستعمل هذه المفاهيم كلها للدلالة على الفعل العدواني... و الفرق بينهما:

– العدوان : هي طاقة في الإنسان يمكن أن تظهر في سلوك عدواني أو في سلوك آخر .

– الميل للعدوان: هو سلوك يتجه به صاحبه إلى إيقاع الأذى بالأشخاص الآخرين أو ممتلكاتهم إما بدنيا أو لفظيا أو بأي طريقة أخرى.

– العدائية : و هو شعور بالكراهية و الغضب و الحقد و الشك إزاء طرف آخر و قد يؤدي هذا الشعور إلى العدوان .

– العدوانية : تتضمن كل العناصر السابقة ، فهي سلوك يهدف إلى إيقاع الأذى بالغير أو الذات أو ما يرمز إليهما .

2 – انظر، *M.CUSSON, La criminologie, Hachette, les fondamentaux, la bibliothèque de l'étudiant, 2000,P58.*

*** تفسير المدرسة الاجتماعية الأوروبية :**

تضم هذه المدرسة ثلاث اتجاهات ، يجمع بينها غلبة التفسير الاجتماعي للجريمة ، جرت العادة على جمعها تحت اسم واحد هو المدرسة الاجتماعية الأوربية في علم الإجرام، و أهم أقطاب هذه المدرسة : لاكاساني ، تارد ، دور كايم . [1]

الفرع الأول :نظرية الوسط الاجتماعي :

صاحب هذه النظرية ، هو عالم الاجتماع لاكاساني LACASSAGNE الذي كان أستاذ الطب الشرعي بمدينة ليون الفرنسية . و قد ركز لاكاساني على التأثير البالغ للوسط الاجتماعي في مجال خلق الجريمة . [2] و يمكن اختصار نظريته في عبارتين شهيرتين : " المجتمعات ليس لديها إلا المجرمين الذين تستحقهم " .

" و الوسط الاجتماعي هو مزيج من الثقافة الإجرامية ، و المجرم هو الميكروب ، عنصر ليس له أهمية إلا حين يتهيأ له الوسط الملائم لنموه و انتشاره " . فهذا الوسط هو الذي أنشأ الجريمة و ليس تكوين المجرم . [3]

يتضح من ذلك أن لاكاساني ، استلهم من فعل باستور ، الذي تعد نظريته أساس العديد من البحوث ، منها بحث رو RAUX حول الوسط العائلي للمنحرفين الصغار ،

---

1 – كان هؤلاء الثلاثة من معاصري لومبروزو ، الذين عاصروه فيما ذهب إليه ، من نسبة الإجرام إلى عوامل بيولوجية تتعلق بشخص المجرم ، و كانت نظرياتهم الاجتماعية بمثابة رد فعل على الاتجاه البيولوجي في تفسير الظاهرة الإجرامية .

2 – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، علم الإجرام و علم العقاب ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ط 2 ، 1999 ، ص ، 87 .

3 – ظروف كل مجتمع هي التي تحدد إذن عدد و نوع الجرائم التي توجد فيه و هذا هو الذي يفسر اختلاف الظاهرة الإجرامية و تنوعها من مجتمع لآخر ، فكل مجتمع يصنع من المجرمين و الجرائم بقدر ما تتجه الظروف ، و لا يوجد به أكثر أو أقل من هذا القدر ، فلكل نموذج من المجتمعات نموذجه الخاص به من الإجرام .

و تبقى نظريته متجدرة في فرنسا ، من بين المختصين في الطب الاجتماعي ، و في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر جزئية من الدراسات البيئية لمدرسة شيكاغو . [1]

و لئن كان لاكاساني لم ينكر دور العوامل التكوينية في إحداث الظاهرة الإجرامية، فإنه قد أعطاها مفهوما مغايرا لذلك الذي طرحه لومبروزو . فالسمات التكوينية في اعتقاده لا تفسر علة الجريمة ، ذلك أنها متوافرة لدى غير المجرمين , أما التكوين العضوي البيولوجي هو الذي يلعب دورا في إنتاج السلوك الإجرامي ، بأنه عبارة عن محصلة للوسط الاجتماعي بحكم ما يحدثه هذا الوسط من تأثير في الإنسان بفعل جملة العوامل و الظروف المتباينة على المدى الزمني لحياته كالتعليم ، الوظيفة ، مستوى المعيشة و غير ذلك من الظروف المؤثرة في حياة الإنسان . [2]

فالبرغم من الفضل الذي يرجع لهذه النظرية في توجيه البحث نحو الوسط الاجتماعي في إحداث الظاهرة الإجرامية ، لكنها لم تهتم كثيرا بالمظاهر الشخصية للانحراف ، و هي لا تفسر الكيفية التي يؤثر بها الوسط الاجتماعي على شخص المجرم ، كما أنها لا تستطيع أن تبرر تأثير الوسط الاجتماعي على قلة من أفراد المجتمع هو المجرمون دون سواهم . و هذا ما حاول جابرييل تارد الإجابة عنه . [3]

الفرع الثاني : نظرية التقليد الاجتماعي :

من بين معاصري لومبروزو و معارضيه ، فيلسوف اجتماعي و فقيه فرنسي معروف ، هو جابرييل تارد G. TARD الذي غالبا ما يشار إليه بأبي علم النفس الاجتماعي الحديث .

---

1 - *J. PINATEL et P. BOUZAT, Op. Cit, p. 102 .*

2 - *L. NEGRIER – DORMONT, Criminologie, Librairie, de la cour de cassation, Paris, édition Litec, 1992, p. 71 .*

3 - *R.GASSIN, Criminologie, Librairie, Dalloz, Paris, 4ème édition, 1998, p. 153 .*

و تنصب معارضة تارد على نموذجية المجرم المطبوع بوجه خاص ، و على فرضية لومبروزو في المجرم بالولادة ، ففي كتابه " الفلسفة العقابية " لم يكتف تارد بإنكاره فكرة لومبروزو في الحتمية البيولوجية بل أقام مكانها نظرية الجديدة في تفسير السلوك الإجرامي و التي سماها بنظرية التقليد " La théorie de l'imitation " .[1]

الجريمة في اعتقاده تارد حقيقة اجتماعية و هي ظاهرة سادت في كافة المجتمعات و الحضارات القديمة منها و المعاصرة ، و تفسير ذلك في نظره أن الإنسان جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يعيش فيه و هو في ذلك المجتمع يخضع لكافة العوامل والظروف التي يعج بها المجتمع بما في ذلك ظاهرة الجريمة ، لكن كيف يصير الفرد في المجتمع مجرما ؟ .[2]

حاول تارد الإجابة عن التساؤل من خلال استقرائه للتاريخ و تحليه لشخصية الفرد من ناحية و للأنماط و الأنشطة السلوكية الاجتماعية السائدة في المجتمع من ناحية أخرى . و يستشهد تارد بتاريخ بعض الحضارات الأوربية القديمة حين ازدهرت فيها الكثير من العلوم و الآداب و الفنون من جهة ، و من جهة أخرى ازدهرت فيها ظواهر البطش و القسوة و الإجرام . و قد أراد تارد أن يجعل من حالة النبلاء الإيطاليين الذين عاشوا خلال القرنين 14 و 15 مثلا يوضح به فرضيته و فكرته .

و يرى تارد أن نبلاء هذين القرنين مارسوا الجريمة و العنف بكل صور هما و أشكالهما ، لقد ولدوا في الجريمة و عاشوا فيها و عاشوا بها و انتهت حياتهم بانتهائها . فهو يعتقد أن الجريمة في تلك العصور كانت جزءا متمما لنظام الحكم السائد في البلاد . كما كان وجود الحكومة كسلطة حاكمة جزء ضروري لتحقيق النظام و ديمومة الحكم .

---

[1] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 241 .

[2] – عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص ، 124 .

فالجريمة بهذا المعنى لم تكن غير ظاهرة اجتماعية هي حصيلة ثقافة المجتمع مهنة خاصة ، تتطلب متطلبات فردية معينة تنجم و طبيعة الإجرام .[1]

و هنا يرى تارد أن مرور الزمن قد يؤدي إلى تبلور صفات ، و سمات خاصة يتميز بها أفراد المهنة الواحدة ، فيمكن الآن التمييز إلى حد ما بين ذوي المهن العقلية كالعلماء و الفلاسفة و رجال الفكر عن أولئك الأشخاص من ذوي المهن اليدوية التي تعتمد على اللياقة الجسمية و الجهد ألبدني إلى حد كبير . و من هنا يتساءل تارد لم لا تكون الجريمة مهنة ، أو حرفة ذات طبيعة خاصة أو تركيب خاص ؟ فهي في الحقيقة مهنة ، أو حرفة مقفلة بوجه من شاء ، إنها مهنة فريدة يتهيأ لها الفرد على طفولته المبكرة و من خلال ظروف نفسية و اجتماعي و ثقافية ، تساعد على تأهيل الفرد للدخول إلى مهنة الجريمة عن طريق واحد متجانس متشابه ، أنهم يجتمعون على أهداف مشتركة أبرزها أنهم جميعا ينتظرون مصيرا مشتركا .[2]

و لكن كيف يدخل الفرد إلى عالم الجريمة ؟ يرى تارد أن كل مجرم مبتدئ يسعى وراء مثل أعلى يقتدي به أو يحاول السير على منواله . و هذا طبيعي بالنسبة لفرد يعيش من خلال ظروف اجتماعية و اقتصادية و ثقافية ذات أبعاد خاصة لا تترك الكثير من حرية الاختيار في تحديد أهداف الفرد ، أو الإقتداء بمثل عليا يحذو حذوها .

و هذا ما يتم أيضا من خلال اتصال الفرد بنطاق ضيق في داخل المجتمع الكبيرة ، فهو لا يتصل إلا بمقدار ما يحقق أهدافه و غاياته ، و فيما عدا ذلك فهو لا يعنيه سوى تلك الطبقة الاجتماعية الصغيرة التي ينتمي إليها و يتعاطف مع أفرادها ، أما بقية أجزاء المجتمع الكبير فهي غريبة عليه بعيدة عن أهدافه و غاياته .

---

[1] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 242 .

[2] – عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص ، 125 .

و من مثل هذا الإطار الاجتماعي النظري يتابع تارد عرض أسس نظريته في التقليد، فهو يرى أن كل نمط من أنماط السلوك الاجتماعي لابد أن ينسخ حول مثل معين، يسعى الفرد إلى محاكماته و تقليده ، و هذا ينطبق على كل أنواع السلوك الاجتماعي . فقد نجد من الأفراد من يعمد إلى زيادة النسل أو إلى تحديد هو ذلك تقليدا للآخرين ،و قد نجد من يقتل بدافع التقليد ، و هناك من يخشى إيذاء الغير بدافع التقليد أيضا . [1]

" نقتل أو لا نقتل عن طريق التقليد " في الماضي كان النبيل يقاتل في مبارزة حتى يبقى محترما من قبل طبقته ، اليوم فإننا نسرق بتقليد المجرم المحترف .

و فيما لو ظلت المبارزة عادة مشروعة حتى يومنا هذا لو جدنا اليوم كيف يقتل الأفراد بعضهم بعضا ، و بنية القتل و ذلك تقليدا أو تنفيذا لعادة اجتماعية مروعة و مقبولة ، و الانتحار ظاهرة تقليدية أيضا ، إذ هناك شعوب تشجيع أفرادها على الانتحار ، أو تدفع العسكري المنهزم في معركة حربية إلى قتل النفس ، بطولة و استشهاد في سبيل الواجب ، و قد يسرق الأفراد تقليدا و قد يمتنع الأفراد عن السرقة تقليدا أيضا. [2]

في تقليد الموضة ، هناك عدة نماذج جديدة لتصرف تنتشر انطلاقا من المثال الأول يتكلم عنه الجميع ، في باريس عام 1975 ألقت الأرملة GRAS بي محض (Acide sulfirique) على وجه عشيقها ، و قد تحدثت الصحف كثيرا عن هذه الحادثة و تم تسجيل أربعة حوادث مماثلة بفرنسا لنساء قمن بنفس الأعمال مع أزواجهن أو عشاقهن. [3]

---

[1] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 243 .

[2] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 243 .

[3] – *M. CUSSON, Op, Cit, P, 56* .

في تقليد بعادة ، العادات القديمة و التقنيات الإجرامية الماضية تنتقل إلى أجيال جديدة ، مثال عن ذلك : جماعة الإجرام " VENDETTA فون ديتا" في كورسيكا . [1] التقليد يفسر في تشابه الإجراءات التي يتبعها المجرمون في نفس المكان و في نفس الزمان " المجرمون يقلدون دائما شخصا حتى عندما يبتكر ، أي عندما يجمع بطريقة مفيدة تقليدا من مصادر متنوعة ، فإنه يكون في حاجة دائمة للتشجيع من طرف المثل ، و رضا جماعة من الأشخاص سواء كانوا جماعة من الأجداد أو الأصدقاء أين يوجد التقابل بين الجريمة كعادة و الجريمة كموضة . [2]

و يواصل تارد في تفسير الجريمة وفقا لنظرية التقليد ، و يقدم في هذا المجال ظاهرة تناول الكحول بوجه خاص ، فهي كما يراها عادة أرستقراطية تنشأ و تشيع بين أفراد الطبقات العليا ، ثم تنحدر إلى مستويات الطبقات الدنيا فالملوك و النبلاء و الأمراء يتناولون الكحول بكثرة و قبل إتباعهم و رعيتهم ، إذ يكن السكر بعيب أو جريمة بين أفراد الطبقات العليا في غالبية المجتمعات ، و لكنه يصبح جريمة بين تلك الطبقات التي تدعى بالطبقات الفقيرة ، لقد وضع " جيمس الأول " ملك انجلترا ضريبة باهظة على استهلاك التبغ يوما من الأيام بحجة حرمان أبناء الطبقات الدنيا من تدخينه ، و قد جاء في الأسباب الموجبة لفرض هذه الضريبة ، أن السماح لأبناء الطبقات الفقيرة بتدخين التبغ تقليدا للطبقات العليا يؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة ، و إلى فساد التربة و إلى تلوث الأجواء ، الأمر الذي لزم حرمان الطبقات غير الموسرة من تقليد الطبقات الموسرة . [3]

---

1 – رؤوف عبيد ، أصول علمي الإجرام و العقاب ، دار الخيل للطباعة ، مصر ، ط 8 ، 1989 ، ص، 188.

2 – *M.CUSSON, Op, Cit, p, 56* .

3 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 243 .

كذلك الحال بالنسبة لظاهرة التسكع و التشرد ، إنها نمط شائع من أنماط الحيـــاة اللاهية التي يعيشها أفراد الطبقات الموسرة و لذلك تصبح عند تقليدها من قبل الطبقـــات الدنيا جريمة لا يمكن التغاضي عنها . [1]

و يمكن عن طريق هذا التقليد ، تفسير دور المظاهر النفـــسية مثـــل : التعـــود و الذاكرة، فالشخص بحكم العادة يقلد نفسه في مواقف سابقة ، كما يقلد غيره و يـــساعد على هذا التقليد الذاكرة التي تعينه على استرجاع المواقف السابقة . [2] و بتطبيق هذا على العلاقات الاجتماعية نجد أن الحياة الاجتماعية تنظم و تطور عن طريق التقليد ، و أن كل فرد يتصرف في المجتمع وفقا للعادات و الأعراف التي يقبلها الوسط الذي يعيش فيه ، فإذا سرق شخص أو قتل فإنه لا يفعل سوى تقليد شخص آخر سبقه إلى هذا السلوك . [3]

مما تقدم يتضح أن النظرية تارد تقوم على محور انتقال الأنماط السلوكية بمقتـــضى عملية اجتماعية هي عملية التقليد التي تتم بالاتصال المباشر أو غير المباشر بين طرفين من الأشخاص أحدهما عنصر منشئ والأخر أو بين مكان أخر، أو بين جيل و آخر، تتخـــذ طريقا واحدا ينحدر من الأعلى إلى الأسفل، ومن الطبقات الاجتماعية العليا إلى الطبقات الدنيا، ومن مجتمع المدينة إلى مجتمع الريف أو القرية[4]

والرجل القدوة المجرم يمارس تأثيره على من حوله بقوة تتناقص كلما زادت المسافة الفيزيائية والنفسية للأشخاص الذين يتأثرون به، هكذا تفـــسر الإجراميـــة في تطورهـــا، مساراتها، لونها المحلي، وتوزيعها الجغرافي.

---

1 – عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص ، 126 .

2 – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 88 .

3 – *R. GASSIN, Op, Cit, p, 54 .*

*عدنان الدوري، المرجع السابق، ص.246.

وقد أكدت غالبية الدراسات كيف أن التقليد أو الاختلاط كان عنصرا أساسيا في تطوير بعض أنواع السلوك الإجرامي وبوجه خاص في أشكاله المنظمة، كالإجرام المحترف والجريمة المنظمة، وإدمان العقاقير المخدرة، أو في بعض الظـواهر الإجراميـة الأخـرى كالكحولية،التشرد التسول والمقامرة والبغاء...

إن الاعتماد على التقليد في تفسير السلوك الإجرامي يجعل منه قانونا صالحا للتطبيق على الأشخاص في كل زمان ومكان وهذا القول ينافي حقيقة التفاوت النسبي في التـأثير على الأفراد فلا شك في أن الأفراد ليسوا على درجة واحدة من التأثير، فالبعض منهم قد يكون لديه استعداد إيجابي للتقليد بحكم تكوين شخصيته بينمـا لا يتـوافر مثـل هـذا الاستعداد لدى غيرهم فيرفضون الانقياد بموجب قانون "تارد" في التقليد والقول بغير ذلـك يعني انضمام كافة أفراد المجتمع إلى عالم الجريمة[1].

الفرع الثالث:نظرية البنيان الاجتماعي الثقافي

صاحب هذه النظرية هو عالم الاجتماع الفرنسي المعروف أميل دوركايم الذي يعد من أهم مؤسسي المدرسة الاجتماعية الأوربية وقد تركت نظريته أثرها على الكثير مـن النظريات التي تلت في علم الإجرام[2]

ولقد كان دور كايم أول من أشار إلى سوية الجريمة أو السلوك الإجرامي حيـث يعتقد باستحالة القضاء على هذه الظاهرة في أي مجتمع من المجتمعات.

واعتبر دور كايم الجريمة ظاهرة طبيعية وعادية ترتبط وجودا وعدما بالمجتمع بل هي انعكاس لثقافة المجتمع وجزء لا يتجزأ من النظام السائد فيه وهي تعبر من جانب أخر عن

---

[1]- عبد الرحمن محمد أبو توتة، مرجع سابق ص، 127.

[2] - علي عبد القادر القهوجي، فتوح عبد الله الشاذلي المرجع7 السابق ص 89.

انعدام الشعور والتضامن في المجتمع الذي تنتشر فيه ، لكنها هو مع ذلك تعد علامة من علامات الصحة في المجتمع .

و من هذا الموقف الأساسي يمكن استنتاج النتائج التالية :

– ما دام الإجرام ظاهرة عادية ، فإن أسبابه ليست استثنائية لكنها تنبع من تركيبية الثقافة التي ينتمي إليها .

– ما دام الإجرام هو نتيجة للتيارات الجماعية في المجتمع فمن وجوده و علاقته مع مجموع التركيبة الاجتماعية يمثل طابع للديمومة .

– الإجرام يجب أن يفهم و يحلل ليس لذاته ، و لكن نسبة إلى الثقافة المحددة في الزمان و المكان.[1]

الجريمة كما يراها دو كايم ، ظاهرة ينشئها المجتمع ذاته ، و ذلك من خلال بعض الأنماط السلوكية، التي يعتبرها أفعالا جانحة خارجة على متعارفات المجتمع الشائعة ، و يشر إليها بالجريمة التي يصبح فاعلها مجرما . و لأجل ذلك فإذا استطاع أي مجتمع من المجتمعات القضاء على ظاهرة الجريمة نهائيا ، انعدم ذلك المعيار الذي يفصل بين الفعل المجرم و بين الفعل المشروع ،و ضاع معه الحد الأدنى الذي يمكن للفرد أن يبدأ به عملية توافقه الاجتماعي ، وفقا لقواعد الضبط الاجتماعي المقررة في المجتمع الذي يعيش فيه ، و هذا لاشك غير محتمل الحدوث إلا في المجتمعات الخيالية . هذا هو الأساس الأول الذي تقوم عليه نظرية دوركايم في تفسير الانتحار.

أما الأساس الثاني فهو يرى أن حاجات الفرد لا تقف عند حدود معقولة ، و لذلك كان من الضروري قيام تنظيمات جمعية ، كقوة خارجية للسيطرة على سلوك الفرد و الحد من

---

1 – *J. PINATEL et BOUZAT ? Op, Cit, p, 100 .*

طغيان حاجاته التي لا تعرف القناعة و الاعتدال ، و لذلك تصبح مهمة التنظيم الاجتماعي هي تحديد أهداف الفرد و تعيين

الوسائل الاجتماعية التي تضمن له تحقيق هذه الأهداف . [1]

فالتنظيم الاجتماعي كما يراه دوركايم ، يشكل جهازا ضابطا لسلوك الأفـــراد في المجتمع ، و حين يختل هذا الجهاز و يضطرب في تأدية وظيفته الضابطة ، ينطلق الأفـــراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزين كل الأهداف و الوسائل المقررة لتحقيقها ، و عندئذ تفقد الجهة التقليدية الضابطة قدرتها على تصحيح مسيرة الأفراد و ضبط سلوكهم ، و لـــذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم انتظام و فوضى ، حيث تغيب السوية الاجتماعية و يحـــل الشذوذ و الانحراف . [2]

هذا ما يحدث في الغالب خلال الأزمات الاقتصادية الحادة ، أو خلال للرخاء الاقتصادي المفاجئ ، أو نتيجة التغير التقني السريع ، حيث ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهداف عريضة ليس بوسعهم تحقيقها ، أو قد يستحيل عليهم تحقيقها أحيانا ، فالأزمـــات الاقتـــصادية الشديدة تضعف من قدرة الأفراد على مواصلة عملية التوافق الاجتماعي المطلوب و ذلك بما لديهم من إمكانيات ضئيلة ، و الرخاء الاقتصادي المفاجئ يشجع الأفراد على المبالغـــة في قدراتهم بحيث يحاولون تحقيق ما يفوق حدود طاقتهم الحقيقة ، كذلك شأن حالة التغير التقني السريع الذي يفتح أمام الأفراد أفاقا خيالية تجعلهم يتجـــاهلون حـــدود طاقـــاتهم

---

[1] – و في إطار عموم التنظيم في المجتمع ، فسر عالم الاجتماع الأمريكي *MERTON* السلوك الإجرامي على أنه ظاهرة من ظواهر الانفصال ، و عدم الترابط و الوفاق بين مجموعة الغايات و الأهداف ، التي تحددها الجماعة حسبما تميل إليه الثقافة السائدة ، و بين الوسائل و التعبير و القواعد التي يبنى عليها و يقرها التنظيم الاجتماعي و البنية الاجتماعية لتحقيق هذه الغايات و بلوغ هذه الأهداف .

[2] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 237 .

المعقولة، و هذا كله في رأي دوركايم يؤدي إلى قيام ضغوط كبيرة قد تـــدفع الفـــرد إلى الانتحار. [1]

و استخلص دوركايم من هذا التصوير للجريمة نتيجة هامة ، حرص على تأكيدها، هي أن الإجرام بوصفه ظاهرة اجتماعية عادية و مألوفة فإنه لا يمكن أن يتأتى من أسباب استثنائية ، و لكنه يجد أسبابه في البنيان الثقافي للمجتمع الذي تحدث فيه الجريمة ، فلـــيس سبب الجريمة عيوبا في الفرد أو المجتمع ، و إنما سببها ذات التنظيم الاجتمـــاعي و ثقافـــة المجتمع الذي ترتكب فيه الجريمة .

و من جهة أخرى أكد دوركايم أن الإجرام يجب أن يفهم و أن يفسر لا بالنظر إلى الجريمة ذاتها ، و لكن بالنظر إليها في علاقتها بثقافة معينة في الزمان و المكان . [2]

*** تفسير المدرسة الاجتماعية الأمريكية :**

لا يميل الأمريكيون بصفة عامة ، إلى تفسير الجريمة بالنظر إلى العوامل البيولوجية ، بل يذهب أغلب علماء الإجرام في الولايات المتحدة الأمريكيـــة إلى تفـــسير الظـــاهرة الإجرامية ، يردها إلى العوامل الاجتماعية ، و المدرسة الأمريكية في علم الإجرام ليـــست قديمة ، بل يمكن عدها من المدارس الحديثة التي لا تزيد عن نصف قرن من الزمان . و من ناحية أخرى ، لا تعد المدرسة الأمريكية خلقا من العدم ، و ذلك أنهـــا تـــأثرت بفكـــر اجتماعي قديم لدى علماء الإجرام من

الأوربيين. [3] و النظريات الأمريكية في تفسير السلوك الإجرامي عديدة ، و من ثم يصعب عرضها مجتمعة في هذا النطاق الضيق ، و لهذا يمكن الاكتفاء بأهمها .

---

1 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 237 .

2 – علي عبد القادر ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 90 .

3 – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 90 .

الفرع الأول : نظرية الاختلال التفاضلي :

إذا كان الفيلسوف الفرنسي تارد قد أقام نظريته في انتقال السلوك الإجرامي على فرضيته الأساسية في المحاكاة و التقليد ، فإن الأستاذ الأمريكي "سذرلاند SUTHERLAND كان أكثر دقة في تحديد كيفية حدوث مثل هذا الانتقال بالنسبة للسلوك الإجرامي بوجه خاص ، لقد بنى سذرلاند نظريته الاجتماعية على فرضية جديدة سماها " الاختلال التفاضلي " Association différentielle. [1]

يعتقد سذرلاند أن عدم التنظيم الاجتماعي ، هو الذي يهيئ تلك الظروف و المواقف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية ، من أشخاص مجرمين إلى أشخاص غير مجرمين.[2]

فالمعدلات الإجرامية المرتفعة مرجعها عدم التنظيم الاجتماعي، الذي يعد محور نظرية الاختلاط التفاضلي سواء بالنسبة للأفراد أنفسهم ، أو بالنسبة للجماعات المختلفة.[3]

يرى سذرلاند أن الأفراد و الجماعات على السواء ، قد تنظم حول مجموعة معينة من المواقف أو الاتجاهات التي تتصل بالجريمة أو الأعمال المخالفة للقانون . و قد يكون بعض هذه المواقف أو الاتجاهات ذات صفة سلبية بالنسبة للجريمة ، أو قد تكون ذات صفة إيجابية ، أي تتجه نحو تحبيذ ارتكابها ، و إذا كان الفرد هو جزء من جماعته التي

---

[1] – يختلف الباحثون و الفقهاء في ترجمة تسمية نظرية سذرلاند ، فمنهم من ترجمها على أنها :" المخالطة الفارقية ، رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ، 305 . و عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص ، 130 ، أو نظرية " العلاقات المتباينة " ، أنظر ، عوض محمد و محمد زكي أبو عامر ، مبادئ علم الإجرام و العقاب ، الدار الجامعية بيروت ، 1996 ، ص ، 103 ، أو نظرية " الاختلاط الفارق " ، انظر نور الدين الهنداوي ، المرجع السابق ، ص ، 73 ، أو نظرية " المخالطة المتفاوتة " ، أنظر ، سليمان عبد المنعم سليمان ، أصول علم الإجرام القانوني ن الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1994 ، ص ، 280 ، أو نظرية " الجماعات المتباينة " ، أنظر ، عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 92 .

[2] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 247.

[3] – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 93 .

ينتمي إليها . فكل ما لدى هذه الجماعة من مواقف و اتجاهات لاشك و أن تعبر عن مواقف الفرد أو اتجاهاته ، فقد يتعلم الفرد عن طريق انتمائه إلى جماعة معينة كراهية القانون أو عدم احترامه ، و هذا بالذات يشجع الفرد على ارتكاب الفعل المخالف للقانون فكلما سنحت له الفرصة لذلك ، يوصف هذا الفعل عملا مألوفا لا يضر الجماعة و لا يترك وراءه وصمة اجتماعية ، و على العكس من هذا فقد يوجد من الجماعات ما تصر على تنشئة أفرادها على حب النظام و القانون ، و هذا ما يفسر أن هذه الجماعات تحرم على أفرادها ارتكاب كل ما من شأنه مخالفة النظام و القانون .

و هكذا تكون فكرة عدم التنظيم الاجتماعي ليست إلا حالة تفاضلية أو نسبية ، تتوقف على نوعية و ماهية التركيب الاجتماعي الثقافي الخاص بكل جماعة ، و ذلك بالنسبة لمواقفها الخاصة نحو القانون و مدى احترامها للنظام و كرهها لمن يخالفه . [1]

ينطلق سذرلاند من فرضية أساسية ، مفادها أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث ، يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بأفراد آخرين ، و ذلك بعملية تواصل أو عملية تفاعل اجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة أو المجتمع الواحد . [2]

فالشخص الذي يتدرب على الجريمة لا يبدع سلوكا إجراميا ، شأنه في ذلك شأن من لم يتعلم الميكانيكا ، فهو لا يستطيع القيام باختراعات ميكانيكية . [3]

و يتم مثل هذا التواصل الاجتماعي بالاتصال اللفظي، أي باللغة الكلامية الشائعة، أو بالإشارة . و يرى سذرلاند أن عملية التعلم هذه لا تجري بين أطراف متباينين و بصورة عشوائية بل أن مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين أشخاص على درجة متينة من

---

1 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 247-248 .

2 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص 248 .

3 – عوض محمد و محمد زكي أبو عامر ، مبادئ علم الإجرام و العقاب ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1996 ، ص 104.

الصلة الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة أو الزمالة ، و هذا يعني أن يكون بين هؤلاء علاقات أولية مباشرة ، و هذا بالذات ينفي قيام مثل هذا التواصل عبر الوسائل الثانوية ، كالراديو و التلفزيون و الصحف و السينما أو غيرها من وسائل التواصل العامة، التي تشكل ما يعرف بالعلاقات الثانوية بين أفراد المجتمع .[1]

و يتابع سذرلاند عرض عناصر نظريته ، إذ يفسر لنا أبعاد عملية التعلم و ماهية ما يتعلمه الأفراد خلالها . فهو يرى أن ما يتعلمه الفرد خلال اختلاطه بالآخرين يتكون من جانبين أساسين : الجانب الأول يتصل بالعناصر المادية التقنية ، التي تعلق بطرق ارتكاب الجريمة و وسائل التحضير لارتكابها و عمليات التخطيط و الإعداد ، و التنفيذ و كافة الأعمال اللاحقة على ارتكابها .

أما الجانب الأخر ، فهو الذي يشمل المواقف و الاتجاهات و البواعث و التبريرات التي تدفع الفرد في سبيل ارتكاب الجريمة ، أو ترسم له الإطار الفلسفي الإجرامي الذي يبرز له ارتكاب الفعل المجرم أو يمهد له العيش في عالم الجريمة السفلى ، أو الانتماء إلى مجتمع الجريمة و المجرمين ، أم كيف تتم عملية تكوين الاتجاهات الإجرامية ،و بالتالي كيف يصبح الفرد مجرما ؟

يوضح سذرلاند هذا الأمر بعملية تجري بين نوعين من القوى مجموعة القوى الأولى و التي تمثل الاتجاهات و المواقف السلبية التي تدفع الفرد أو تشجعه على مخالفة القانون و ارتكاب الجريمة ، و المجموعة الثانية و تمثل الاتجاهات و المواقف الإيجابية التي تشجع الفرد على احترام النظام و القانون ، و بالتالي تصرفه عن ارتكاب الجريمة .

و الاتجاهات الإيجابية ذات قوة رادعة مانعة ، تهيأ للفرد عناصر المقاومة ضد إغراء بعض الظروف و المواقف المشجعة على ارتكاب الجريمة ، أما كيف يصبح الفرد مجرما أو

---

[1] – عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص ، 131 .

جانحا ، فذلك يكون عند رجحان كفة القوى السالبة على القوى الايجابية بعبارة أخرى حين تطغى قوى الاتجاهات التي تشجع على ارتكاب الجريمة ، على تلك الاتجاهات التي تصرف الفرد عن ارتكابها. و هذا معناه أن الفرد لا يصبح مجرما إذا غلبت اتجاهاته الايجابية على اتجاهاته السلبية .

و الحالة الأولى ، يصبح الفرد مجرما ، إذا زاد اتصاله بالأنماط الإجرامية التي يتعرض لها حيث يتأثر بها و يعمل على تقليدها و محاكاتها ، و بالتالي يندفع في طريق ارتكاب الجريمة أو الجنوح . و في الحالة الأخرى لا يصبح الفرد مجرما إذا زاد انفصاله عن تلك الاتجاهات الإجرامية ، أو زادت عزلته عن تلك الأنماط الإجرامية ، و بالتالي لا يتأثر بها و لا يعمل على تقليدها ، فيظل بالنهاية شخص يحترم القانون و لا يرتكب ما يخالفه ، و هكذا تصبح العملية تعادل قوى بين مجموعتين متناقضتين من المواقف و الاتجاهات . [1]

الاختلاط التفاضلي يختلف من حيث التكرار و الاستمرار و الأسبقية و العمق ، كلها شروط لكي ينتج الاختلاط أثره في تعلم السلوك الإجرامي ،و التكرار و الاستمرار هما وسائل الاختلاط ، فكلما كان الاختلاط قابلا للتكرار و مستمر من حيث مدته كان تأثيره على الفرد أثر فاعلية . [2]

فحين يتعرض الفرد إلى بعض المواقف و الظروف بصورة متكررة و لمدة طويلة نسبيا ، فإنه يستجيب لها و يعمل على تقليدها . و هذا لا يكفي وحده ، بل أن هذه الأنماط السلوكية تختلف باختلاف أولويتها في حياة الفرد ، أي بمرحلة زمنية تترك أثارها على سلوك الفرد و حياته ، فالسلوك الذي يتعلمه الطفل في مرحلة مبكرة من حياته يظل

---

1 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 249 .

2 – سليمان عبد المنعم سليمان ، أصول علم الإجرام القانوني ، الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1994 ، ص ، 284 .

راسخا إذ تستقر آثاره طيلة حياته المستقبلية ، و بعبارة أخرى فلو تعلم الطفل حسب القانون و احترامه صار صالحا يخشى القانون و يحترمه طيلة حياته .[1]

و بتالي يكون سذرلاند أول عالم اجتماع معاصر حاول بصدق وضع نظريته اجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي ، فهو على الرغم من اهتمامه الكبير بدراسة بعض الأنماط السلوكية ، مثل إجرام الخاصة أو ما يعرف بإجرام ذوي الياقات البيضاء ، أو دراسة الإجرام المحترف فإنه قدم لعلم الإجرام نظرية جديدة كادت أن تطغي على كل تفسير أخر ، و قد يكون هدف سذرلاند من نظريته هو دحض فكرة الاعتقاد السائد بإيجاد سبب ثابت للسلوك الإجرامي ، و القول بإمكانية البحث عن مجموعة من العوامل و الأسباب التي تظهر شيئا من الارتباط بالسلوك الإجرامي في جميع الأقوال و في كل زمان ومكان .[2]

و مع ذلك تركت هذه النظرية ثغرة واسعة استطاع الكثير أن يطل منها على بعض العيوب المنهجية ، و على بعض فرضيات النظرية الأساسية ، و أول ما قيل في نظرية سذرلاند ، أنها لم تستطيع تعريف بعض المفاهيم الأساسية ، التي استخدمت في التفسير النظري للسلوك الإجرامي ، من بين هذه الانتقادات أن اختلاط الأشخاص غير المجرمين بآخرين مجرمين أو التورط معهم في علاقات شخصية شاملة هو الذي يجعل من هؤلاء مجرمين .

و هناك من يأخذ على نظرية سذرلاند فشلها في تفسير كيفية انتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية ، كإجرام سكان الأرياف و مجرمي الحرب و بعض الأنواع الأخرى

---

[1] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 250-251 .

[2] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 252 .

من الجرائم ، كما و قد أهملت النظرية أهمية الخبرة السابقة التي تتكون لدى الأفراد قبل عملية تعرضهم للأنماط السلوكية الإجرامية .[1]

سذرلاند يفسر الجريمة على أنها الأثر الميكانيكي لزيادة وطغيان الاتجاهات السلبية، فيما يخص احترام القانون على الاتجاهات الإيجابية ، مثل هذه التركيبة تجعل النظرية صعب التأكد من صحتها ، إذ كيف نفسر كل هذه التأويلات و الاتجاهات ؟ .[2]

فمهما قيل في هذه النظرية من نقد كثير إلا أنها جاءت ببعض الفرضيات العلمية الجديدة ، قد لا تخضع للاختبار العلمي الدقيق ، و لكنها فرضيات لا تستطيع أن يدحضها العلم ، أو ينفيها العلماء نفيا قطعيا .

الفرع الثاني : نظرية المجازفة الطبقية :

تنسب هذه النظرية إلى الأستاذ الأمريكي و التركلس W. RECKLESSE و تقوم على محور " المجازفة "بارتكاب الجريمة عند تحقيق عناصر معينة تتعلق بشخص المجرم، فالمجرمون بوجه عام لا يقفون في قبضة العدالة بنسبة واحدة إذ هناك احتمالات تفاضلية بينهم ، و هذه الأخيرة تجعل بعضهم أكثر من غيرهم احتمالا للوقوع في قبضة القانون من جهة و أكثر احتمالا لجريمة من قبل المحاكم المختصة من جهة ثانية ،و أكثر احتمالا لإرسالهم إلى إحدى المؤسسات العقابية لتنفيذ العقوبة بحقهم من جهة ثالثة .[3]

و الحقيقة أن "ركلس" لم يكن أول من اهتم ببحث علاقة الجريمة بالمستوى الاقتصادي أو بالطبقة الاجتماعية للشخص المجرم . لقد كانت العوامل الاقتصادية مدى إسهامها في تكوين السلوك الإجرامي من أبرز فرضيات علم الإجرام لفترة طويلة من

---

1 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 253 .

2 – *M. CUSSON, Op, Cit, p, 57 .*

3 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 257 .

الزمن ، و لعل الأستاذ الهولندي بونجيه كان أكثر العلماء تأكيد الدور العامل الاقتصادي في نشوء السلوك الإجرامي . وقد أظهر بوضوح و من خلال الإحصائيات الجنائية المختلفة، كيف أن الجريمة تزيد في معدلاتها بين طبقات العمال الفقراء ، مقارنة بالطبقات الوسطى و طبقة الأغنياء لذلك ينبغي التساؤل عن حقيقة ارتباط معدل الإجرام بالطبقات الاجتماعية . [1]

و لعل من الواضح أيضا أن إحصائيات الشرطة الجنائية تشير إلى ازدياد عدد المقبوض عليهم بوجه عام ، و ذلك بالنسبة لمجرمين الفقراء أو العمال من ذوي المهن الحقيرة أو ممن لا مهنة لهم . و قد يرجع ازدياد معدلات القبض هذه بين هؤلاء الأشخاص إلى عدم تيسر بعض الإمكانات اللازمة للدفاع عنهم أمام المحاكم الجنائية المختصة ، أو حصولهم على العون أو المساعدة القانونية المطلوبة . و من ناحية أخرى ينبغي عدم إغفال تلك المواقف العدائية الواضحة ، التي تتخذها غالبية أجهزة الشرطة من هؤلاء الأشخاص ، كلما وقعت جريمة في منطقتهم أو كلما عجز المسؤولون عن كشف هوية الفاعل لها . [2]

و على ضوء مثل هذا التمييز في المعاملة التي يلقاها الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات فقيرة يعلل "كلس" أن هؤلاء الأشخاص لا يجدون العون الكافي للدفاع عن أنفسهم ، سواء أكان ذلك على مستوى التحقيق الجنائي الذي تقوم به الشرطة ، أو على مستوى التحقيق القضائي الذي يجري أمام المحاكم الجنائية المختصة ، و على العكس من ذلك ، فقد يتيسر للشخص الغني كل أسباب العون و الحماية و كل الامكانيات المادية و المعنوية التي قد تساعد على تبرئة ساحته ، أو إفلاته من العقاب .

---

[1] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 258 .

[2] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 258 .

و قد يكون "ركلس" قد أبرز في هذا بعض الجواب السلبية للقضاء الجنائي الأمريكي المعاصر ، و لكن مثل هذا الأمر لم يعد بالواقع الغريب على بعض الأجهزة القضائية العاملة في كثير من المجتمعات المعاصرة التي تعاني من طبقية اجتماعية واضحة .

و لا يكفي حرمان المتهم الفقير من بعض الضمانات الدستورية المطلوبة ليزيد وقوعه في قبضة القانون أو احتمال تجريمه و عقابه ، بل هذا يؤدي إلى الاتصال بالمشبوهين و ذوي السوابق أو المجرمين المحترفين [1] و عندئذ يفتح باب الدخول إلى عالم الجريمة السفلي.

و قد استعان ركلس ببعض الإحصائيات الخاصة بمستويات القبض على المجرمين في أكثر من مدينة أمريكية ، و لعل خير ما يوضح هدفه هو ما أورده عن مدينة أمريكية صغيرة في ولايات انجلترا الجديدة New England لا يزيد عدد سكانها عن 17.000 نسمة . لقد وجد أن نسبة المقبوض عليهم في هذه المدينة الصغيرة هي أقل من 01 % بين أفراد يمكن وصفهم بالطبقات الغنية الموسرة ، و 10 % بين من يوصفون بأفراد الطبقات المتوسطة ، و 90 % بين تلك الطبقات التي توصف بالمستوى الفقير أو دون المتوسط ، [2] و هذا ما أدى بأحد الباحثين إلى القول بان الجريمة تعد ظاهرة بروليتارية .

مهما قيل في إبراز مساوئ العيش لأفراد هذه الطبقة الاجتماعية الفقيرة ، و مهما حاولت بعض الإحصائيات كشف مدى تصاعد عدد المقبوض عليهم من أفراد هذه الطبقة ، فلا يصح أن نجعل من هذه الطبقة مصدرا أوليا لنشوء الجريمة . [3] ذلك أن هناك فئة من المجرمين لا يرتكبون الجريمة لحرمان أو لنقص سبب حياتهم المعشية ، بل هم أشخاص يعيشون مستويات اقتصادية و اجتماعية عالية و هذه الطبقة من المجرمين تدعى

---

1 – عدنان الدوري ،المرجع السابق ن ص , 259 .

2 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 259 .

3 – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 263-264 .

بالمجرمين ذوي الياقات البيضاء على حد تعبير سذرلاند ، و جرائم هذه الفئة ليس بجرائم عادية ، و لكنها جرائم خاصة لا يستطيع القانون أن يمد يده إلى هذه الطبقة ، و ذلك لما يختفون وراءه من جاه عريض و ثروة كبيرة ، أو مناصب اجتماعية بارزة مما يجعل احتمال القبض على أفراد هذه الطبقات أمرا نادرا .[1]

الفرع الثالث : نظرية التفاعل و الوسم الإجرامي :

يبدأ هذا الاتجاه التفاعلي أو الذي يقوم على الوسم بفرضية أساسية مفادها أن الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة ، تخضع في طبيعتها إلى تعريف الجماعة و تنشأ بحكمها ، إذ تعتبر هذه الجماعة أن بعض الأنماط السلوكية هيه خروج كبير على بعض القواعد التي تضعها الجماعة ، و لذلك يوسم فاعلها بوسمة الخروج على المجتمع ، أو بالأحرى الخروج عن قواعد الجماعة ، و لذلك فإن الانحراف ذاته لا يقوم على نوعية الفعل الذي يسلكه الشخص ، بل على النتيجة التي تترتب عليه أو على ما يطلقه الآخرون من صفة على الفاعل ، بحيث يوسم بوسمة الانحراف و لذلك فإن الانحراف ذاته لا يتحدد بذاته و إنما بما يراه الآخرون فيه ، و ردود فعلهم إزاءه ، تلك هي الفرضية الأولى الأساسية التي بدأ بها هذا الاتجاه الجديد.[2]

أما الفرضية الثانية فهي أن هذا الانحراف لا ينشأ عن مصدر واحد بل نتيجة مجموعة من المواقف و الظروف ، و لذلك فقد ينشأ الانحراف نتيجة تعارض مصالح الأفراد ، و تصارع قيمتهم بأي شكل من أشكال هذا التعارض ، أو هذا الصراع دون أن ينحصر الأمر بالضرورة بحالة شذوذ اجتماعي معين ، و على هذا ينبغي أن تنظر للإجرام

---

[1] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 260 .

[2] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص 263 .

و الانحراف كعملية اجتماعية تقوم بين طرفين أساسيين : هما الفعل المنحرف الذي يصدر عن الفرد الجانح من جهة و رد فعل الآخرين اتجاه هذا الانحراف من جهة أخرى . [1]

و الانحراف يبدأ بمحاولات أولية يختار الفرد فيها أنماطا سلوكية منحرفة يختبر ردود فعل المجتمع إزاءها . و المجتمع لا يمكن أن يسكت إلى مثل هذا الانحراف مدة طويلة ، ذلك أنه سرعان ما يهتم بعض الأفراد بهذا الانحراف فيظهرون إزاءه بعض الاستحسان أو العقاب . [2]

و هنا يميز الأستاذ الأمريكي إدون لمرت E. LEMERET بين نوعين من الانحراف أحدهما أولي و الأخر ثانوي .

الانحراف الأولي هو الذي يأتيه الفرد مكرها و هو عالم بانحرافه ، إذ سيشعر بغرابة و شذوذ في قرارة نفسه ، أما النوع الثاني فهو الانحراف الذي يقره الفرد و يدرك ماهيته ، و يدرك خصائصه النفسية و الاجتماعية و يدرك طبيعة الدور الذي يقوم به، و مثل هذا الانحراف يتأكد و يثبت نتيجة تكرار الانحراف فترة بعد أخرى ، و نتيجة خبرة الفرد\ به و إدراكه لردود فعل المجتمع إزاءه . و يضع " لمرت " تحليلا خاصا لعملية تبلور الانحراف و المراحل التي تجري بها كحلقة بعد أخرى حتى تكتمل حلقاته ، و يصبح ثابتا دائما ترسخ أصوله و مكوناته ن هذه المراحل كما يراها "لمرت":

- مرحلة الانحراف الأولي ، و هو أول سلوك يصدر عن الفرد كمبادرة لاختبار رد فعل المجتمع إزاءه .
- مرحلة قيام ردود فعل المجتمع التي تأخذ شكل عقوبات اجتماعية معينة ز
- مرحلة تكرار الانحراف الأولي ، و زيادة نسبته أو كميته .

---

[1] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ن ص 264 .

[2] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 265 .

- مرحلة قيام ردود فعل اجتماعية أكثر عنفا و أشد قسوة و قيام رفض اجتماعي لسلوك .

- مرحلة ازدياد الانحراف بحيث يصحبه شعور بالعداء لمصدر هذا الرفض و العقاب.

- مرحلة قيام المجتمع باتخاذ ردود فعل رسمية تأخذ شكل وسم المنحرف بوصمة الانحراف و الإجرام .[1]

- مرحلة زيادة الانحراف للرد المباشر على موقف المجتمع نحو الفرد المنحرف و مواجهة وصمة المجتمع بالجريمة .

- المرحلة الأخيرة ، و هي المرحلة التي يقبل فيها المنحرف بمركزه الاجتماعي الجديد كشخص منبوذ عن مجتمعه .[2]

و تبقى نظرية الوسم الإجرامي محدودة ، حيث وجهت لها عدة انتقادات بخصوص عدم قدرتها على تفسير الانحراف الأولي ، و تظهر أيضا أكثر محدودية بحيث أن ظاهرة الوسم تحاول أن تفسر لوحدها مسار انحراف الفرد بغض النظر عن صورته قبل بداية فعل الانحراف .

كما أن العلاقة بين الانحراف و بين ردود فعل المجتمع إزاءه ليست علاقة ثابتة واحدة في كل الظروف و الأحوال . و إنما هي تختلف باختلاف الزمان و اختلاف المكان ، و باختلاف الأفراد الذين يتهمهم المجتمع بالانحراف ، ويوصمون بوصمة الشذوذ أو الإجرام رغم أن سلوكهم المنحرف لا يبدو كذلك ، بل هو سلوك طبيعي منسجم متوافق في طبيعته ، و من ناحية أخرى هناك بعض الأفراد الذين يسلكون سلوكا منحرفا فعلا ،

---

[1] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 265-266 .

[2] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 265-266 .

و لكن سلوكهم يظل بعيدا عن فضول المجتمع و ردود فعل أفراده ، هذا فضلا على أن هناك من الأفراد ممن يحكم عليهم المجتمع بحكم الجنون أو يصمهم بوصمة الشذوذ. [1]

*** التغيير الاجتماعي و الصراع الثقافي :**

لا يمكن لحياة جماعية أن تستقيم بدون تنظيم معين ، فالتنظيم أساس الاجتماع الإنساني و سبب من أسباب تطوره و تقدمه . إذ هو يضمن حالة من الاستقرار في العلاقات القائمة بين الأفراد و يضمن تعاونهم على نطاق واسع ، و لذلك فإن طبيعة الحياة الاجتماعية تتطلب قيام مجموعة من التنظيمات المختلفة ، التي تهدف إلى إشباع حاجات الأفراد المتنوعة و المتزايدة و المتغيرة ، فعندما لا يكون لهذه التنظيمات مكانة في هذه الحياة الجماعية ، يفقد الشعور الجمعي و الانسجام و التوافق ، و يكون مصير المجتمع التغير و الصراع .

الفرع الأول : التغير الاجتماعي :

يعد موضوع التغير الاجتماعي ، من أبرز الموضوعات المعاصرة ، التي يهتم بها علماء الاجتماع و الإجرام الآن . فقد درست هذه الظاهرة من جميع جوانبها ، و ظهرت نظريات علمية لتفسير هذه الظاهرة و تبيان نتائجها المختلفة . و الواقع أن بعض علماء الاجتماع يفضلون التمييز بين مفهوم التغير الاجتماعي Le changement Social في معناه الدقيق أو التغير الثقافي Le changement Culturel في معناه الواسع ، فهم يحاولون أن يقتصر مفهوم التغير الاجتماعي على تلك التغيرات التي تلحق بالكيان

---

1 - *F. BREIFER, Intégration sociale et psychopathologique chez les usagers de drogues, Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'Université lumière de LYON Directeur de Thèse professeur G. BROYER, http : w w w. thèse Univ. LYON 2 FR, 1999 .*

الاجتماعي دون غيره ، و لذلك فالتغير الاجتماعي ، تتناول تلك الأنساق الخاصة بالسلوك الاجتماعي للأفراد ، و التفاعلات الاجتماعية التي تجري بينهم .[1]

أما المعنى العام للتغير الثقافي ، فهو الذي يتناول كافة التغيرات التي تلحق بالأعراف و العادات الاجتماعية ، و التي تؤدي إلى تغير حجم و تركيب و وظائف النظم الاجتماعية القائمة ، أو تلك التي تتناول التركيب الطبيعي للأفراد و مستويات دخلهم و منزلتهم الاجتماعية أو كل ما يلحق بوظائف الأسرة و الحكومة ، أو بعض أجزاء النظام الاجتماعي العام ، و مع هذا فالبعض من يتوسع في مفهوم التغير الاجتماعي ، فيجمع بين المفهومين الاجتماعي و الثقافي على صعيد واحد ، و لذلك يكون التغير الاجتماعي لدى هؤلاء ، وهو كل تغير يلحق بالتنظيم الاجتماعي للمجتمع من جهة ، و كل تغير يصيب عناصر ذلك المجتمع من الجهة الأخرى ، و من الظواهر التي لاحظها بعض علماء الاجتماع ، أن التغير الاجتماعي بوجه عام لا يتناول جميع الجوانب المختلفة لثقافة المجتمع الواحد ، بشكل واحد أو بنسق واحد .[2] و عهلى سبيل المثال فإن التغير الذي قد يلحق بميدان الصناعة و أساليبها قد لا يكون بنفس السرعة أو الكيفية التي يتناول فيها ميدان التربية و طرق التعليم ، إذ غالبا ما تسبق التغيرات الصناعية المادية في بلد ما إمكانية المدارس و الجامعات على تقبل مثل هذه التغيرات ، بشكل يهيئ تربية فنية مناسبة ، تسد نقص الأيدي العاملة في هذه المجالات الجديدة ، فالتغير السريع الذي يصيب ميدان الصناعة ، يفرض ضغوطا عاجلة على النظام التربوي ، ليجعله يتماشى مع حاجة المجتمع إلى عناصر بشرية فنية صالحة للقيام بالمهام الصناعية الجديدة .

من هنا تبدأ ظهور حالة التناشز ، أو حالة من التخلف ، التي يشير إليها بعض علماء الاجتماع أحيانا بحالة التناشز الثقافي . و هذا يعين أن التغير الذي ينصب على بعض

---

[1] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص 277 .

[2] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 277–278 .

قطاعات الثقافة المادية ، كالتي تتصل مثلا ببناء المنازل و إدارة المصانع و تصنيع المواد الأولية و غيرها من العناصر الأخرى التي تتصل بالبيئة الطبيعية أو الأشياء المادية ، غالبا ما يفوق تلك الطرق و الأساليب التي يعتاد الناس عليها ، في كيفية الاستفادة من هذه العناصر المادية أو يفوق قدرة الأفراد على تحقيق التوافق المطلوب إتجاه المنجزات المادية الجديدة .[1]

و قد حاول بعض علماء الإجرام أن يجد ما يربط حالة التناشز الاجتماعي أو الثقافي بالجريمة أو السلوك الإجرامي ، و تقوم فرضيتهم عل أن الجريمة تشيع في الثقافات التي يختل فيها التوازن بين الجانبين المادي و المعنوي بشكل كبيرة ، و بعبارة أخرى ، فإن التطور السريع ، الذي يصيب وسائل التقنية المادية قد يؤدي إلى خلق ظروف جديدة تساعد الأفراد على مخالفة القانون و النظام .

فالمعروف أن القوانين العقابية ذات طبيعة مستقرة ثابتة ، و هذا ما يجعل أن كل تغير مفاجئ سريع في طبيعة الحياة المادية للأفراد ، لا يستتبع بالضرورة تعديلا فوريا في نصوص القوانين العقابية السائدة في المجتمعات ، و هذا يعني أن هذه الأخيرة قد تعجز عن مواجهة بعض الحالات الجديدة ، التي ظهرت نتيجة للتغير الاجتماعي الذي لحق بثقافة المجتمع ، و هذا معناه أن هذه الحالات و الظروف الجديدة تخلق جرائم جديدة لم تتضمنها نصوص هذه الوانين التقليدية ، و هذا بدوره يضاعف حجم الجريمة و يزيد في معدلاتها في ذلك المجتمع .[2]

غير أنه لا يمكن التسليم بقبول هذه الفرضيات النظرية على أنها حقائق علمية ثابتة في كل المجتمعات و في كل الثقافات ، ذلك أن الأخذ بهذه الفرضيات يجعل منها قانونا

---

[1] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص 278 .

[2] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 279 .

علميا ن يجري تطبيقه على المجتمعات المتعددة ، و ذلك لعدم تيسير الدراسات العلمية المقارنة في هذا المجال . [1]

الفرع الثاني: الصراع الثقافي :

يقصد بالصراع الثقافي ، تعارض و تضارب ثقافات و مبادئ و قيم معينة تسود في إحدى الجماعات مع ثقافات و مبادئ و قيم تسود في جماعات أخرى . [2]

و يرى ثورستن سلين T. SELLIN أن الصراع بين الثقافات ينشأ عندما تصطدم القيم الخلقية و الاجتماعية التي يعبر عنها و يحميها القانون الجنائي مع القيم السائدة لدى جماعات معينة ، و هذا يعني أن عضو الجماعة يجد نفسه أمام موقفين ، إما أن ينصاع إلى أوامر و نواهي القانون الجنائي السائد في المجتمع ، بوصفه قانونا يعبر عن القيم الخلقية و الاجتماعية للمجتمع متجنبا في الوقت ذاته و يعرض نفسه للجزاء المترتب على المخالفة.

و يعتقد سلين بأن الصراع القائم بين الثقافات يواكبه صراع نفسي داخلي ، ينتهي بالفرد إلى الوقوع في هاوية الجريمة . [3]

و كما أبرز العالمان أدوين هـ ، سذرلاند و دونالند . ر. كرسي H. EDWIN SUTHERLAND DONALD R. CRESSY دور الصراع بين الثقافات من خلال تقسيم هذا الصراع إلى صراع داخلي و صراع خارجي . [4]

أ- **الصراع الداخلي** : و هو تعارض الثقافات ، و الأفكار السائدة لدى مجموعة داخلة في مجتمع حضاري واحد مثال ذلك جماعة الأسرة و جماعة الأصدقاء و جماعة العمل ،

---

1 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص 279 .

2 – فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الإجرام و علم العقاب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط 5 ، 1978 ، ص ، 48 .

3 – عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص 140 .

4 – رؤوف عبيد ، أصول علمي الإجرام و العقاب ، دار الجيل للطباعة و النشر مصر ، ط 8 ، 1989 ، ص ، 196.

و قد تسود في كل من هذه الجماعات مبادئ تختلف عن تلك التي تسود في الأخـــرى ، و تتعارض معها في الاتجاه ، فينساق الفرد إلى السلوك الذي يرضي إحـــداها فحـــسب ، و ربما كان سلوكا غير مشروع . و من أهم مظاهر الصراع الداخلي ، هو الصراع الذي ينشب بين الثقافة أو المبادئ العامة السائدة في المجتمع ، و بين ثقافات أو مبـــادئ فرعيـــة تسود في جماعات صغيرة ، فيترتب عليه إتيان السلوك المخالف للقانون ، مثل ذلك جرائم الثأر التي ترتكب في بعض المناطق استنادا إلى مبادئ سائدة فيها لا تقبل هـــذيا الـــسلوك الإجرامي فحسب ، و إنما تعتبره واجبا على أبناء ه1ه المناطق .[1]

ب- **الصراع الخارجي** : و هو التعارض بين اتجاهات ثقافية لمجتمعين حضاريين مختلفين ، و يرى بعض العلماء أن أسباب هذا الصراع الخارجي هي :

1- الاستعمار أو النفوذ الأجنبي : حيث يعتمد المستعمرون إلى فرض بعض الأســـاليب الثقافية على أفراد الشعب المستعمر ، الأمر الذي يجعل من بعض الأنماط السلوكية المباحة جرائم طبقا لقانون المستعمر ، و مثال ذلك واقعة تعدد الزوجات التي تشكل جريمة طبقا للقانون الفرنسي الذي كان نافذا في الجزائر أثناء فترة الاستعمار ، بينمـــا لا يعـــد هـــذا السلوك جريمة طبقا لثقافة و قيم المجتمع الجزائري المسلم .[2]

2- الهجرة : إذ يترتب عليها انتقال ثقافـــات ن و مبـــادئ المهـــاجرين و حـــضارتهم و سلوكهم المتفق مع هذه الحضارة إلى المنطقة التي يهاجرون إليها ، , قد يكـــون هـــذا السلوك غير مشروع ، وفقا لقانون الدولة التي هاجروا إليها نتيجـــة اخـــتلاف المبـــادئ السائدة في كل من الحضارتين .[3]

---

1 – السيد علي شتا ، علم الاجتماع الجنائي ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1997 ، ص ، 176 .

2 – عبد الرحمن أبو توتة ، المرجع السابق ، ص ، 141 .

3 – فوزية عبد الستار ، المرجع السابق ، ص ، 51 .

و في المعتاد لا يبقى هؤلاء المهاجرون في عزلة في بادئ الأمر و يحافظون على نماذج السلوك الخاصة بهم ، و من ثم تكون نسبة الإجرام بينهم قليلة إلى أن ينشأ جيل جديد يكون أكثر انفتاحا إلى الخارج ، و أكثر احتكاكا بالوسط الجديد ، فيبدأ الصراع الحقيقي بين الثقافات ، و تزداد من تم نسبة الإجرام بتعدد صور الصراع فيما بينها . [1]

3- الاتصال في مناطق الحدود : و ذلك يحدث بين ثقافات متباينة قريبة إلى بعضها و تعيش كل منها على هامش الأخرى و في هذه الحالة يكونه الصراع بين ثقافة كبيرة واسعة ، و بين ثقافة محدودة تعيش على مقربة منها و لكنها لا تدخل على أعماقها . [2]

الفرع الثالث : العولمة الثقافية :

إن لكل شعب ثقافة التي تميزه عن غيره من الثقافات ، بصرف النظر عن موقعه الجغرافي على خريطة العالم ، عن تاريخه و الأحداث التي مرت عليه ، عن قوته العسكرية أو الاقتصادية ، عن تقدمه أو تأخره في العلوم أو التكنولوجيا ، عن غناه أو فقره . فلكل ثقافة خصوصيتها التاريخية التي تنفرد بها ، و المعتقدات و التقاليد و العادات التي تتحلى بها مجتمعاتها ، فلكل ثقافة كرامتها و عزتها و قيمتها من الواجب على مختلف الشعوب احترامها و المحافظة عليها ، بل و المعاونة على تنميتها . [3]

أ- **تعريف العولمة الثقافية** : يقصد بالعولمة الثقافية ، وضع نظام ثقافي موحد ، له قواعد و أصول و لوائح محددة متفق عليها بين الأمم الشعوب ، و تقوم الحكومات برعايته و التقييد به ، بل و تعمل على تنفيذه كما هو متبع مؤخرا في

---

1 – رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ، 197 .

2 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 280 .

3 – محمد الشبيني ، صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 1 ، 2002 ، ص ، 93 .

الأنظمة العالمية الجديدة ، في عولمة الاقتصاد و التجارة و البحـــار و الطـــيران ، و غيرها من الأنظمة التي ظهرتا مؤخرا في العقدين الماضيين .[1]

إن هيمنة الولايات المتحدة على تكنولوجيا المعرفة ، و علـــوم الاتـــصال القـــضائية و الأرضية و شبكات الإنترنت ، تجعلها أكثر قدرة للسيطرة على المنظومة الثقافية العالمية .

أن تعمل الولايات المتحدة على وحدانية الثقافة العالمية حيث تتلاقى مختلف ثقافـــات الأمم و الشعوب في منظمة ثقافية واحدة ، لكي تنصهر تلك الثقافات في بوتقـــة ثقافيـــة أمريكية تتميز بالعالمية .

إن صادرات الثقافة الأمريكية من أفرم سينمائية و بـــرامج تلفزيونيـــة و منتوجـــات الكمبيوتر ، سوف تزداد انتشارا و تتسع سوقها في مختلف أرجاء العالم .

إن عالم وحدانية الثقافة في منظومة أمريكية واحدة سوف يتصدى للثقافات الـــسلفية التقليدية التي فاتها قطار التجديد و الإسراع و الابتكار ، و تأخذ تلك المنظومة بيد تلـــك الثقافات لتكون أكثر موائمة و تطبيقا لمتطلبات العصر الحالي .

إن عالم اليوم هو عالم الثقافة التي لا تعرف الحدود الجغرافية ، و لا الأحداث التاريخية، و ليست ثقافة منغلقة أو مكتفية بذاتها ، بل الواقع الثقـــافي اليـــوم يتطلـــب توظيـــف التكنولوجيا الحديثة و الأقمار الصناعية الفضائية و الأرضية و شبكات الإنترنت ، كـــل هذا يبرز الزعامة الأمريكية لحتمية الثقافة. .[2]

---

[1] – محمد الشيباني ، المرجع السابق ، ص ، 101 .

[2] – محمد الشيباني ، المرجع السابق ، ص ، 95 .

ب- **العولمة و التنوع الثقافي** : إن المحافظة على التنوع الثقافي يمثل ضرورة من ضروريات الحياة يجب على المجتمع الإنساني أن يعمل من أجل المحافظة عليه في كل زمان و مكان ، و اليوم في زماننا هذا نجدها أكثر بروزا خاصة في ظل العولمة .

ت- التعددية الحضارية و التعددية الثقافية و التعددية اللغوية هي ركن من أركان الديمقراطية الدولية ، و إذ سيطرت حضارة واحدة و لغة واحدة ، فهذا يؤدي إلى نظام شمولي يحكم العلاقات الدولية .

ث- و لابد الإشارة إلى أن موضوع المحافظة على التنوع الثقافي و التعددية الثقافية ، سبق و أن أضارت إليه " اليونسكو " في إعلانها الصادر في : 1966/11/03 ، حيث نصت في المادة الأولى منه على أن " لكل ثقافة كرامة و قيمة يجب احترامها ، و من حق كل شعب و من واجبه أن ينمي ثقافته " . [1]

فلكل شعب ثقافته و حضارته الخاصة به ، فمثلا بالنسبة للأزياء و الملابس من المفروض أن تعكس شخصية الفرد و ثقافة المجتمع و رفض الزي الوطني هو تعبير عن حدوث تغيير ثقافي ، كذلك هو الحال بالنسبة للأغاني و الرقصات و مختلف العادات و التقاليد . [2] و الثقافة المستوردة تنتهك المحظورات الثقافية ، ليست فقط فيما تقدم من تصرفات احتماعية غير مقبولة و عنف و جنس ، و لكن أيضا من خلال تقديم أساليب جديدة للتعامل و عادات استهلاكية أو تمرد على سيطرة الأسرة . [3]

---

1 – سالم علي خرسان ، العولمة و التحدي الثقافي ، دار الفكر العربي ،بيروت ، ط 1 ، 2001 ، ص ، 140 .

2 – مثل : أخذت مطاعم " ماكدونالد " في الحسبان لختلاف الأذواق الوطنية ، فتقدم البيرة لزبائنها في ألمانيا ، و النبيذ في فرنسا ، بل و أحيانا طاجين لحم الضان في استراليا و الماكسياجيتي في الفلبين ، و هذا ما يفسر عدم التجانس الثقافي بين هذه الدول .

3 – باسم علي خريسان ، المرجع السابق ، ص ، 123 .

و العولمة الثقافية بهذا المنظور سوف يجعل الثقافة بوصفها إنتاجا اجتماعيا تتحـــول إلى سلعة ، ينطبق عليها ما ينطبق على السلع المادية .[1]

إن العولمة الثقافية و أحادية الثقافة تهدف إلى القضاء على التنوع و التعددية الثقافية ، التي تعتبر سنة من سنن الكون ، فالحياة أساسها التنوع و التعدد ، و هذا ما جاء في محكم التنزيل قوله تعالى { و من آياته خلق السماوات و الأرض و اختلاف ألسنتكم و ألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين}[2]

و قوله كذلك تبارك و تعالى : { لكل جعلنا منكم شرعة و منهاجا و لو شـــاء الله لجعلكم أمة واحدة و لكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات } .[3]

و كما جاء على لسان أحد الأساتذة أن الأحادية الثقافية و القضاء على التنوع الثقافي في ظل العولمة ، سوف يؤدي لا محالة إلى العنف و الإجرام ، و ذلك لأن اختلاف اللغـــة و العادات و أساليب التربية ، و أساليب الضبط الاجتماعي ، و تباين المثل و القيم مـــن جيل الآباء و جيل الأبناء يشكل أرضية خصبة تضاعف من نمو الفـــرص و الاتجاهـــات و المواقف ، التي تؤدي إلى عدم التوافق و الانسجام الاجتماعي ، الذي بدوره يـــسهم في نشوء السلوك الإجرامي و زيادة معدلات الجريمة .

كما تهدف الأحادية الثقافية والقضاء على التنوع الثقافي إلى تهديد التـــوازن المـــادي والنفسي للفرد، الأمر الذي يقود للإجرام. كما تهدف الأحاديـــة الثقافيـــة إلى صـــراع الحضارات ، وبالتالي انعدام الأمن والسلم الدوليين.

---

[1] – قضايا فكرية حول الغزو الثقافي ، *http//www. Bath. Darty. Org.*

[2] – السورة 30 ، الروم ، الآية ، 22 .

[3] – السورة 5 ، المائدة ، الآية 48 .

خلاصة:

نستطيع من العرض و النقاش السابق استخلاص المجموعة التالية من المعايير التصميمية التي يؤدي تطبيقها في مرحلة تصميم و تخطيط الأحياء السكينة ، إلى الحد من الجريمة و الرفع من مستوى الأمن بها و نشر الإحساس بالأمن لدى السكان:

- وضوح المداخل إلى الحي كبوابات تحدد للحي نطاق الحيازة الخاص به، و تمنحه هويته المميزة بطريقة تمكن السكان من مراقبة هذه المداخل و التحكم فيها .
- إلغاء الطرق العابرة داخل الأحياء السكنية ، و استخدام نظام الشوارع السد أو الساحات أو الشوارع الحلقية للحد من دخول العابرين بسياراتهم أو على الأقدام إلى الشوارع السكنية المحلية.
- تصميم شبكة طرق تخفض من سرعة السيارات و تحد من سيطرتها.
- زيادة فرصة السكان و المارة في المراقبة ، بحيث يتمكن السكان من داخل وحداتهم السكنية من مراقبة الشارع و الوحدات السكنية المجاورة ، و أن يتمكن المارة كذلك من مراقبة الأنشطة المتبوهة حول الوحدات السكنية أو بداخلها.
- تنمية مفهوم الحي من خلال التأكيد على إبراز هويته المميزة وتحديد نطاق الحيازة للفراغات ، مما يؤدي إلى تمكين السكان من القيام ببعض الأنشطة المشتركة خارج الوحدات السكنية وبالتالي تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم، وتمييز الغرباء بسهولة ووضوح .
- توظيف مفهوم تنسيق الحي من خلال توفير العناصر الحيوية، مثل الأرصفة والتشجير والاضاءة والجلسات المظلة والمحمية ومباني المرافق والمحلات التجارية وكذلك توفير الفراغات المشتركة شبه الخاصة كمناطق تجمع ضمن الحي السكني

لتشجع السكان على البقاء خارج الوحدات السكنية والتنقل على الأقدام داخل الحي السكني.

- إلغاء المناطق التي تمكن المجرم من الاختباء،مثل بقاء القطع السكنية بيضاء (غير مطورة) ومنتشرة داخل الحي وبين الوحدات السكنية.

أما ما يمكن استخلاصه من البيئة الثقافية فيمكن القول أن لهذه الأخيرة وجهين لعملة واحدة أو هي سلاح ذو حدين وللفرد حرية الاختيار.

فإن أخذ الفرد ما ينفعه منها كانت في صالحه وقومت سلوكه، وإن أخذ القشور منها كسرته.

ولقد تأكد لنا من خلال بحثنا أن القيم الثقافية الموروثة —مع الأسف- لا تزال تؤثر في وعي وسلوك المواطن في المدينة، فالقيم القبلية لبعض النازحين لا تزال مرسخة مما تؤثر سلبا على سلوكاتهم وبالتالي على المجمع الذي يعيشون فيه.

الفصل الثاني: تطور العمران في الجزائر

أولا: التجربة العمرانية الكولونيالية في الجزائر

ثانيا: التجربة العمرانية الجزائرية الجديدة

ثالثا: تقييم السياسة الحضرية الجديدة الجزائرية

خلاصة

الفصل الثاني : تطور العمران في الجزائر.

أولا: التجربة العمرانية الكولونيالية في الجزائر:

رغم أن الجزائر قد عرفت حركة عمرانية مستمرة ـــ كما لاحظنا ذلك في الدول التي تعاقب على حكم المغرب الأوسط ـــ فإن الحركة العمرانية في الجزائر لم تتبلور إلا مع الحركة الإستعمارية . لقد قدر "إيف لاكوست"YVES LACOSTE" سكان المدينة في الجزائر غداة سقوطها فريسة الإحتلال الفرنسي سنة 1830 ب5%، لايعادل 150.000 حضري يرتكزون في الجزائر وقسنطينة وتلمسان [1]والتي شكلت أساس الشبكة العمرانية ما قبل الكولونيالية .

لقد ورثت الإدارة الفرنسية نموذجا عمرانيا في مرحلة إنهيار بطيء [2]وإذا كانت هذه المدن تشكل مرتكزا أساسيا للسيطرة التركية على الأهالي المهيكلين في قبائل ، فإن سقوط السلطة المركزية عجّل بسقوط هذه المدن في يد الإستعمار الفرنسي بسهولة أيضا.

1.1 ـــ العمران في المنطق الإستعماري:

لم يكن من السهل على المستعمر توسيع نفوذه في الجزائر ، فقد كان عليه خوض الحرب ضد الأهالي قرابة أربعين سنة حتى يقرر بأن تصبح الجزائر مستعمرة استيطانية بمعنى أن المستعمر قد أسكن بقوة عدد هائل من الأوربيين (فرنسيين ، إسبان) ومعظمهم مزارعين وعسكر كما يتضح من الجدول التالي:[3]

---

[1] *Yves lacoste .l'algèrie passè et prèsent in "chrif rahmani, la croissance urbaine , op cit p76*

* بمعنى المرحلة التي سبقت الإستعمار الفرنسي للجزائر

[2] *Dr sari djillali . les villes prè coloniales de l'Ouest Algerien (Nadroma,Mazouna, Kolea)S N E D , Alger,1970p 185*

جدول رقم 1: تطور عدد المستوطنين في الجزائر 1840ـ 1871

1840 .	1851	1871
25000 ن	130000ن	272000ن
المصدر: CHRIF RAHMANI , la croissanse ,op cit p36		

لقد كانت حركة الاستيطان قاسية جدًا على المجتمع الجزائري ما قبل الكولونيالي .

حيث اضر الاستعمار بحكم منطقة إلى تفكيك البنيات التقليدية ،ومنها تفكيك القبائل رمز المقاومة ضد الإستعمار حتى تسهل عملية اكتساب أراضي للاستيطان وتوفير بنيات تحتية يرتكز عليها المستوطنون الجدد ، ولنجاح هذه العمليـــة أصـــدرت الإدارة الاســـتعمارية مراسيم عقارية أهمها قرار مجلس الأعيان senatus conslte [1] الصادر ب22أفريـــل 1863 وقانون فاري Loi Warnier[2] الـصادر ســنة 1873 . وتـــدريجياً بـــدأت المستوطنات تتعمق بظهور شركاتكبرى والتركيز العقاري . ومن هنا تـــضطر الـــسلطة الإستعمارية إلى تطوير البنية التحتية التي ترتكز عليها اقتصاديا وعسكريا واجتماعيا، ومنها المدينة والقرية حسب النمط الأوروبي ليتمكن المستوطن الجديد من التكيف مـــع البيئـــة الجديدة . بمعنى أن أقامة المستوطن الجديد يجب أن تمر عبر المدينة.

2.1 ــ النموذج المديني الاستعماري:

بعد القضاء على المقاومات ، بدأ المستعمر يسيطر على المجال ، وقد كانت المدينة أولى عمليات التوسع الاستعماري ، بتعمير المدن العتيقة كتلمسان وقسنطينة ومزونـــة، بتوسيعها حسب مخطط المدينة الأوروبية تجنبا لاعتداءات محتملة من الأهـــالي ــ أنظـــر خريطة تلمسان رقم3 ــ لقد رسم الاستعمار مخططا مجاليا يتناسب ومنطقة الاستعماري يهدف إلى ربط القطاعات الغنية للجزائر بالميتروبول من خلال الثلاثية مخازن الحبوب ــ

[1] * كلمة مشتقة من لفظ سينات *senat* مصطلح يطلق على البرلمان أماساتوس كونسلت فهي القرارا ت التي يصدرها السينات لتقوية القانون

[2] – قانون ينسب إلى أواراني منظر الحركة الاستعمارية

سكة حديد ـــ ميناء أومعادن ـــ سكة حديد ـــ ميناء لتصدير المعادن . كانت المدينة تهدف إلى تمرير التجارة عبر العالم وداخل منطقتها[1] 1انطلاقا من هذه الثلاثية .

ومن هنا ترتسم شبكة مجالية استعمارية حسب الشكل رقم 4 تبرز أن هذه الشبكة تتشكل من ثلاثة محاور تتحكم فيها وهران الجزائر وقسنطينة ، وفي الأطراف تتضاعف بمحورين ثانوين لعنابة وتلمسان ، أما مجموع المناطق الداخلية ، فإنها تترابط فيما بينها بسكة حديد تلمسان، سوق أهراس، ومن جهة أخرى تفرض ضرورة المراقبة العسكرية لكامل البلاد، توسيع المجال الاستعماري داخليا أكثر فأكثر إنشاء شكبة من المدن والقرى.

بسكة حديد تلمسان ، سوق هراس ، ومن جهة أخرى تفرض ضرور ة المراقبة العسكرية لكامل البلاد ، توسيع المجال الاستعماري داخليا أكثر فأكثر إنشاء شبكة من المدن والقرى.

وفعلا تشكلت شبكة حضرية كولونيالية أحدثت قطيعة مع الشبكة الحضرية ما قبل الكولونيالية ، وتكون قاعدة لخدمة الإقتصاد الاستعماري."إن هذه المدن الأوروبية في معظمها بتصميمها المنتظم وطرقاتها المتقاطعة في زاوية قائمة قد تأسست بمحاذاة السهول والجبال ، أو مصب حوض كبير"[2] (1)

[1] برت فهوزلتس، النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين دار الآفاق الجديدة بيروت 1960ص 22.

[2] *société de géographie et d'Archcologie d'Oran . Bulletin trimestriel, Tome 58, fasc 208 (4em trimest) , 60 année , doc 1937 Oran*

2.2 ــ أثر التحضر الكولونيالية على المجتمع الأهلي:

كان تأثير التحضر الكولونيالي واضحا على المجال والمجتمع الذي فوق المجال،

حيث برزت عنصرية مجاليه ségrégation spatiale فالمدينة أصبحت تعبر عن إقامة الأوروبيين وبعض العائلات الجزائرية الميسورة المتوفرة على كافة مرافق الحياة ، تحيط بها أحيانا الأحياء الشعبية المنتفخة بالهجرة الريفية، تشكل هذه الضواحي أماكن سكن العمال المحليين الذين يعملون في بعض الصناعات التحويلية والخدمات[1] . وبمعنى آخر "إنها مجمعة حضرية دون روح ليس لها مواصفات المدينة، ودون مستوى ضمان المزايا الاقتصادية للحياة المدينة، خاصة فيما يتعلق بالشغل والسكن ، لا تتمتع بالضمانات والأمن كالذي ميز النظام الاقتصادي الاجتماعي السابق"[2] ، أما البقية الكبيرة من الأهالي les indigènes فقد حوّلوا إجباريا إلى الدواوير ومراكز التجمع بموجب المراسيم العقارية ، حدت إقامتهم في مناطق فقيرة جبلية، وكل مسكن محاط بـ " زريبة" كسياج له أين يتعايش الإنسان مع الحيوان من حيث الأكل والنوم، يتميز المجال الجديد بصغر المساحة الزراعية، مما قلص أراضي التجوال من أجل تغذية الماشية وتناقص المساحة المخصصة للزراعة المعاشية ، مما أدى إلى انتشار المجاعات ، وهذا ما حتم على الأهالي المشردين الاعتماد على الغذاء الطبيعي، فمن أجل تخفيف العجز الغذائي "كان قسم كبير من سكان الدوار يعتمد على جمع البلوط وخلطه بكميات مماثلة له من الشعير، وكان البلوط يشكل نصف كمية الغذاء بالنسبة للفئات الأفقر، وذلك طيلة أربعة أو خمسة شهور في السنة . وكانت نسبة قليلة من السكان تأكل الخبازة وبعض النباتات الشوكية وبعض الخضر البرية"[3] . ومع تطور الحركة الاستعمارية كان بعض الأهالي يضطر إلى

---

[1] د. عبي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960) مرجع سابق ، ص 72

[2] *P. Bourdieu et A Sayad . le déracinement , la crise de l'agriculture traditionnelle - en Algérie , les Editions de minuit , Paris 1964, p 111*

[3] - د. عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 90

العمل الموسمي في مزرعة المعمر (جني عنب الخمر) او التوجه إلى المدينة للعمل في خدمات تكون حقيرة جدا (تنظيف الحذاء). إن المدينة في منطق الاستعمار هي المجال المخصص لإقامة الأوروبي قبل كل شيء ، في حين يجب على الأهالي الثبات في الريف بعيدا عن الأوروبيين حتى لا يضايقونهم ويكونون في خدمتهم متى شاؤوا، كتب الجنرال لا بأسي :" لهم السكان المحليين) إنتاج الحبوب، الزراعة الكبيرة وتربية الماشية وهذا ما لا يمكننا أن نزاحمهم فيه ، ولنا الزراعة الصناعية والتجارة والصناعة وسكك الحديد والغابات والأعمال الكبيرة ذات الاستعمال العام، وأخيرا لنا المدن"[1]. يوضح الشكل رقم 15 التطور في معدلات التحضر خلال الفترة الاستعمارية بشكل متباين جدا، ففي الفترة الممتدة ما بين 1860 و 1954 كان عدل التحضر الأوروبي يتجاوز 69% بينما ظل بالنسبة للأهالي أقل من 17% في المتوسط.

وانطلاقا من هذا المنطق الاستعماري، فإن المجتمع التقليدي الجزائري قد استمر رغم البدائل الثقافية التي حاول المستعمر غرسها في الجزائر، لقد حافظ المستعمر على البنيات الفكرية الخرافية علما بأن التحول الاقتصادي والحضري الذي عرفته أوروبا اقتضى تحولا جذريا في البناء الثقافي والاجتماعي ، وهكذا خلق الاستعمار نمطين من المجتمع، الجزائر الأوروبية الحضرية والجزائر الريفية الحضرية، وبذلك يكون الاستعمار قد خلق نقيضه وعدوه في المستقبل ، فلا غرابة أن تنشأ الحركة الوطنية المسلحة من أصول ريفية ، ويكون في نفس الوقت العقبة الأساسية في توطيد المجتمع الأول، وبالتالي لا يجب التقليل من أهميته بالنظر سلبية ، يقول فرانتز فانون Frantz Fanon: "إن الفلاح الذي يثبت في مكانه يدافع بشراسة عن تقاليده، بحيث يمثل في المجتمع المستعمر العنصر المنضبط في إطار البنية الجماعية، صحيح أن هذه الحياة الخامدة الثابتة على إطار رهيف.يمكنها أن تولد حركات على مستوى القاعدة والتشدد الديني أو حروب قبائلية. غير أن في عفويتها ، فان

[1] الجينرال لا باسي، نقلا عن الدكتور عدي الهواري ، المرجع نفسه، ص 73

الريفية تبقى منضبطة يذوب فيها الفرد في الجماعة "[1]. وهكذا فغن هذه المدن والقرى الاستعمارية ما هي في الواقع إلا مستوردات ثقافية من بلاد أخرى، شيدت بمعزل عن الثقافة التقليدية الأهلية. لقد كان عملها محصورا في أن تكون بوابة للعالم الخارجي وإقامة المستوطن. كان الأهالي يؤمون إلى المدينة دون أن يغير ذلك من بنائهم الثقافي ويحسن وضعيتهم الاجتماعية، وحتى الذين ثبتوا في المدينة حافظوا في الغالب على علاقات قوية مع قراهم وعائلتهم، و لم تكن المدينة تعتبر دائما في نظر المهاجر على انها مقره النهائي ، بل على أنها مسكن مؤقت يستطيع أن يغادره متى شاء، وهكذا فإن الولاء للمدينة كان فكرة غريبة.[2]

[1] *Frantz Fanon, les damnés de terre, F, Maspéro , paris 1968 , pp 66- 67-*

[2] - بارت . ف هوزلتس ، النواحي الاجتماعية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص 164

ثانيا: التجربة العمرانية الجزائرية الجديدة:

1.1- امتداد العمران الكولونيالي[1]* بعد الاستقلال:

في السنوات الأولى للاستقلال ، لم يكن للفئات الفقيرة الواسعة في الريف سوى السعي إلى تحسين أوضاعها الاجتماعية بعد مرحلة شقاء وبؤس وتهميش دام أكثر من قرن، حيث كان المستعمر على العكس من ذلك يعيش ظروف حسنة في المدينة ، ومن هنا ستشكل المدينة في نظر الريفي المحروم مبدئيا الملجأ الذي سيحسن من شروط وجوده، وهذا ما يفسر الهجرة الريفية المكثفة باتجاه المدينة الأوروبية المنشأ والتصميم، يشير الجدول التالي النمو السريع للمدن في الجزائر بتأثير الهجرة الريفية في العقد الأول من الاستقلال.

جدول رقم 2: نمو المدن (1966- 1973)

القاعدة 1966= 100

المدن الساحلية	المدن الداخلية	المجمعات الصغرى
133.2	132.9	140

المصدر:

A.Prenant : Essai d'évaluation et d'intrépretation de la croissance urbaine en Algérie 1966- 1974 , Mars 1976 , p75

لقد عبر علماء العمران بالنمو الديمغرافي للمدينة الجزائرية في هذه المرحلة ، فبدل أن تكون بديلا ايجابيا تفاقمت مشاكل لم يُغير أحوال الوافدين الجدد من النواحي التالية:

* العمران الذي انتشر أثناء الفترة الاستعمارية

- كان المهاجرون إلى المدينة اكبر حجم يزيد عن إمكانيات المدينة ، الشيء الـــذي جعلها لا تسد حاجياتهم من سكن وعمل وشغل وصحة وتعليم.

- استغلال فوضوي للمجال، حيث نمت مناطق سكنية غير مصممة حسب معـــايير البناء الحضري الحديث.

- تركز الشبكة الحضرية في المنطقة الساحلية ، ممـــا زاد في اخـــتلال في التـــوازن الإقليمي.

- تعقد المشاكل وانتشار الآفات الاجتماعية كالإجرام، المخدرات والدعارة...الخ.

- لم يغير الوافدون الجدد من سلوكاتهم المستمدة من بنائهم الريفي وخاصة البنـــاء القبلي .

- ومن هنا كان السلطة العمومية وهي واعية بهذه المشكلة المدينة ، أن تعيد النظر في اشتغال الشبكة الحضرية الموروثة عن العهد الكولونيالي، كجزء من محـــا ولتـــهم الواعية في محاربة التخلف ، كغيرها من البلدان النامية.

2.1 – السياسة الحضرية الجديدة:

أ- جراراة المشهد الحضري: بدأت السلطة العمومية تفكر في المدينة كظـــاهرة حـــضرية (phénomene urbaine) مع تعقد المشاكل الناتجة عن النمو الحضري الـــديمغرافي . تميزت بالتدخل المباشر للسلطة في تطوير الظاهرة الحضرية ، مقتبسة آليات اشتغال المدينة الحديثة في كثير من الحالات ، من خلال تشييد قاعدة اقتـــصادية- كالتجربـــة الغربيـــة الأوروبية الحديثة – لكن بإدارة دولاتيـــة volontarisme étatique معتمـــدة علـــى التصنيع باعتباره المحرك الأساسي للتنمية المستقلة [1] développement autocentré ،

[1] - *J Peneff , Industriels Algériens, paris Ed, du CNRS / CRESM , 1981, pp 87 -88*

ذلك ما يدفع المجتمعات التقليدية نحو التصنيع والتحضر هو رغبة صفوفها الحاكمة على المزيد من القوة من ناحية، وتدعيم مكانة هذه المجتمعات داخل نطاق المجتمع الدولي من ناحية أخرى، فالقوة الاجتماعية للدول في هذا العصر تتحدد إلى حد كبير وفقا لتوافر أساس صناعي حضري كبير [1]. ورغم تأخرها ، فغن إرادة السلطة العمومية قد عملت على توسيع الشبكة الحضرية من خلال تطوير المدن الكبرى الساحلية وخلق مدن داخلية رابطة villes – relais وإحياء للمدن المتوسطة [2] أنظر الشكل رقم 16 – لقد أخذت هذه الاستراتيجية بعدا اجتماعيا تهدف إلى تحقيق توازن جهوي بين الشمال والجنوب بالتوزيع العادل للنشاطات الاقتصادية والمرافق العمومية، تماشيا مع ما جاء في الميثاق الوطني:" إذا كانت الثورة الجزائرية تهدف إلى ترقية الإنسان والمساواة بين المواطنين، فلا يمكننا تحقيق أهدافها إلا في حدود تمكنها من إلغاء الفوارق بين الجزائريين بغض النظر عن المنطقة التي يعيشون فيها " [3] ومن هنا تتدعم الشبكة الحضرية بمشروع القرى الاشتراكية، تهدف إلى تحضير الريف ، فكل قوية اشتراكية تتضمن بالضرورة 12 تجهيزا ثقافي ، اجتماعي، رياضي) وهذا من شأنه أن يثبت السكان الريفيين والبوادي في قراهم للتقليل من الهجرة الريفية نحو المدن المتواجدة أصلا والقطيعة مع الطلاق المعتاد بين المستثمرات الفلاحية المتجمعة وسكن العمال المبعثر [4]، إن هذا المشروع يطمح إلى تغيير نهائي للمشهد الزراعي للمناطق عامة وتحويل جذري لظروف استغلال الأرض وحياة السكان [5]، ومن هنا جاء مشروع الألف قرية اشتراكية، ففي سنة 1981 كان قد أنجز 140 قرية اشتراكية و 240 أخرى كانت في طريق الانجاز – انظر الخريطة رقم 4 – غير أن مشروع القرى الاشتراكية قد كلف السلطة العمومية مجهودات وتكاليف ، لذلك سعت

---

[1] - د. محمد الجوهري وآخرين ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، مرجع سابق ،ص 37

[2] - أنظر هذا الصدد:

Aspects de l'urbainisation algerienne N° spécial Bull Soc lan Géog 1972 n° 1, p 144

[3] - الميثاق الوطني 1976، ص 110

[4] - *Marc cote , L'espace Algérien , les prémices d'un aménagement , op cit , p 191*

[5] - ميثاق الثورة الزارعية ، رئاسة مجلس الوزراء ، 8 نوفمبر 1971 المطبعة ص 32

إلى اتخاذ إجراءات جديدة أكثر مرونة وتنوعا ومن ذلك القريـــة المركـــز (village - centre) والمساكن التابعة (habitats - satellites) ، وهي تجمعات سكنية تضم من 10 إلى 30 سكن تمكن الفلاحين من التقرب من عملهم والاستفادة من بعض المرافـــق (المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الطرق)، وإذا كان إنشاء القرى الاشتراكية قد تولتـــه الدولة بشكل كامل ، فإن هذه الإجراءات الجديدة تعتمد على البناء الـــذاتي [1] (auto - construction).

[1] - *Marc Cote , op , cit , p 193*

الخريطة رقم 4: توزيع القرى الاشتراكية في الجزائر

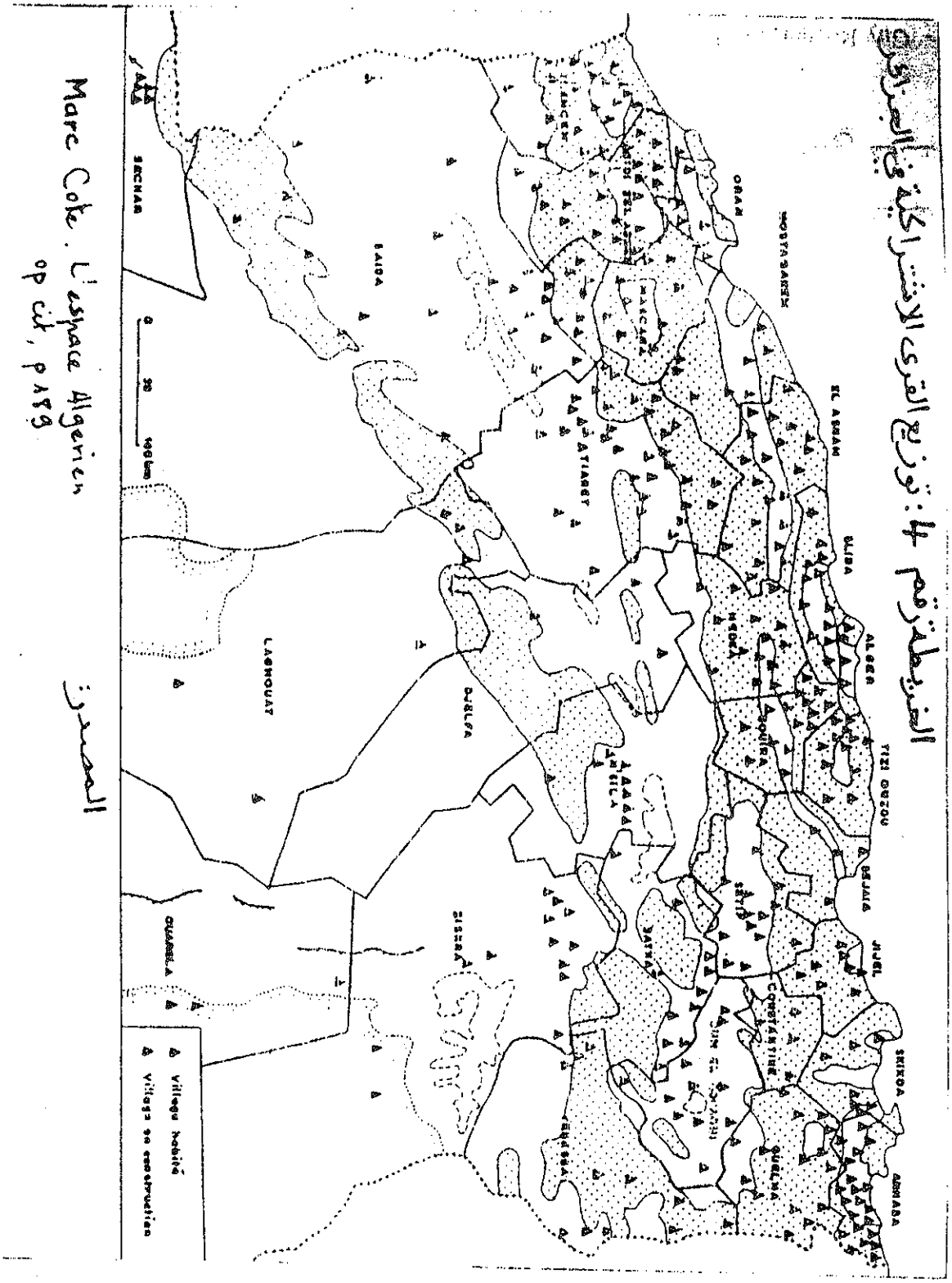

المصدر:

Marc Cote. L'espace Algerien
op cit, p 159

ب- المدينة الجديدة وضرورة التغير الاجتماعي: يجب الانطلاق من العلاقة الوثيقة بين التغير الاجتماعي بما فيه التغير الفكري والنمو الحضري الاقتصادي في التجربة الجزائرية، وبالتالي الترابط بين مستوى التحضر والتغير الثقافي الملازم له، إن التغير الاجتماعي هو حالة تتعرض إليها المجتمعات عبر تطورها التاريخي، وقد حدد غي روشي Guy Rocher مميزاته [1] فيما يلي:

أولا: عن التغير الاجتماعي ظاهرة جماعية بحيث تدخل فيه المجموعة أو قطاع محسوس في هذه المجموعة، ويمس ظروف أو أنماط معيشيته أو أكثر من ذلك التغير في أنماط التفكير.

ثانيا: يجب أن يكون التغير الاجتماعي تغيرا في البناء ، بمعنى إحداث تغيرات في التنظيم الاجتماعي في مجملها أو في بعض مكوناته.

ثالثا: يفترض التعرف على التغير في البناء في الزمن، بمعنى آخر نستطيع تحديد مجموع التحولات أو تسلسلها بين نقطتين أو أكثر في الزمن ، وانطلاقا من هذه النقاط المرجعية، نستطيع التأكد من وجود تغير ما وإلى أي حد حدث التغير .

رابعا: يكون التغير حقا في البناء ، كل تغير اجتماعي اتصف بنوع من الديمومة، بمعنى لا يجب أن تكون التغيرات الاجتماعي بأنه "كل تحول ملاحظ في الزمن يمس بطريقة لا تكون فقط عابرة وإنما تغير في بناء واشتغال التنظيم الاجتماعي لمجموعة معينة ويغير سير تاريخها"[2]

إن هذا التغير هو الذي من المفترض أن يحدث في المدينة الجزائرية من خلال تحول الوافدين نحو التحضر، بحيث يشمل تحولا نوعيا في القيم الريفية واستبدالها بقيم حضرية

---

[1] - *Guy Rocher , le changement social , Introdiction à la sociologie générale . ed - HMH 1968 pp 20-21*

[2] - *Guy Rocher , le changement social , op cit, p 22*

جديدة بتغيير القيم والمعتقدات في المجتمع، لتجعلها أكثر ملائمة للنهضة الاقتصادية المدنية [1] ، ستكون المدينة القناة التي تمرر عبرها الثقافة الرسمية للدولة.

3.1- الوسائل التشريعية والمالية للظاهرة الحضرية الجديدة في الجزائر:

إذا كان من الضروري وضع سياسة حضرية بديلة جزائرية تتلاءم مع التوجهات السياسية العامة، فإن الظاهرة الحضرية تفرض إعادة النظر في التشريعات التي كانت توجهها و في معظمها موروث عن العهد الاستعماري ، وكذلك الوسائل المالية اللازمة ، وهذا ما قامت به السلطة العمومية من خلال وضع سلسلة من الإجراءات والقواعد لتطوير الظاهرة الحضرية الجديدة.[2]

- **الوسائل التشريعية:**

أ- المستوى العقاري: تصبح البلدية – سنتوسع في طريقة تنظيمها لا حقا- المسؤول الرئيسي في تنظيم المجال عامة، لتواجه مشكلتين أساسيتين: المضاربة على الأراضي المخصصة للبناء (كانت تتم بين الخواص) وضرورة توفير المجال لتطوير التجهيزات والمرافق العمومية لتغطية الطلب على الخدمات والمواد، فبموجب التعليمية رقم 26-74 صدر قانون الاحتياطات العقارية (réserves foncièrese) وتعرف كما يلي: "الاحتياطات العقارية تتشكل من جميع الأراضي بغض النظر عن طبيعتها ، سواء ملكية الدولة أو الخواص ، تدمج جميعا بالضرورة ضمن المحيط العمراني"[3].

---

[1] - برت . هوزلتس ، النواحي الاجتماعية للنهضة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 87

[2] - *Prenant A . Semmoud B. les nouvelles périphéries urbaines en Algérie , une rupture avec les oppositions traditionnelles centre- périphérie. Tr . tle reonde urbanisation au Magreb, tours, 1978, pp 25-66*

[3] - قانون الاحتياطات العقارية، التعليمية رقم 26-74 بتاريخ 1974/2/20 ، المادة 2.

ولذلك تمنع كل عملية بيع للعقارات داخل المحيط العمراني بشكل حر. و إنما يجب أن تتم مع البلدية على أساس تقديرات تقوم بها مصلحة "الدومين" والتي بموجبها يحافظ الخواص الذين ستصادر أراضيهم على مساحة تتناسب وحجم عائلتهم معرفة بالمرسوم بـ (20م 2 / شخص في المتوسط أي 180 م2/ عائلة) ويحول الفائض إلى أملاك البلدية وبموجب هذا الإجراء تلتقي مع مبدأ الثروة الزراعية بالنسبة للأراضي الزراعية ، وبذلك تستطيع التحكم في المجال وتواجه مشكلة التوسع العمراني.

ب- المستوى العمراني: وضعت السلطة العمومية أداة قانونية لهيكلة العمران، تتمثل في التصميم العمراني التوجيهي [1] plan d'urbanisme directive بحيث يوزع المجال كما يلي:

- تقسيم المجال إلى المناطق حسب الحاجة.
- المسارات والممرات الرئيسية للمحافظة عليها، تغيرها أو إنجازها بعرضها وخصائصها.
- الأمكنة المخصصة لأهم التجهيزات ذات المنفعة العامة والأمكنة المكشوفة
- تحديد المساحات الخضراء للمحافظة عليها أو إنشائها.
- المشاريع الأولية الموجهة للتزويد بمياه الشرب.

وقد دعم هذا الإجراء بقوانين وطرق للاستفادة من المجال عبر مخططات عمرانية مفصلة تمس التوزيعات الخاصة منها المناطق الصناعية (ZI) * والمناطق السكنية الحضرية

---

[1] - *circ intermin (interieur , Finances) n ° 14801 D.G . AA. CL / F.L du 8 dec 1975*

* - تنجز المناطق الصناعية كلما تقرر إنجاز خمس وحدات صناعية على الأقل ، تخلق حوالي 1000 منصب شغل

الجديدة (Z.H.U.N) والتي تمثل تجمعا سكنيا جماعيا يضم جميع التجهيزات والخدمات ، وقد تقرر إنجازها منذ 1975 .[1]

- **الوسائل المالية:**

إن تهيئة المجال الحضري عملية مكلفة قبل كل شيء ، بمعنى أنه من الضروري وضع أرصدة قصد الاستثمار في المشاريع الحضرية المبرمجة في التصميم العمراني الموجه. الحضرية / لذلك اعتمدت السلطة العمومية على وضع مخططات تنموية تمس بشكل مباشر المنطقة الحضرية ومنها مخطط التنمية البلدي (P.C.D) ، حيث يهدف إلى توزيع القروض المحلية الموجهة إلى البلديات وتنسيق الاستثمارات الصادرة عن الميزانية المركزية الاستثمار للخطة القطاعية) وتطوير المخطط المحالي للتنمية [2] ، كما دعم (P.C.D) بمخططات أخرى موجهة أساس للظاهرة الحضرية. مخطط التحديث الحضري (plan de modernisation urabaine P.M.U) من إعداد كتابة الدولة للتخطيط (S.E.P)، ويعتبر أصلا برنامجا ماليا [3]، وإذا كانت هذه المخططات تعتمد على المصاريف العمومية بشكل شبه مطلق ، فغنها تختلف من حيث المصدر، إذ التمييز بين المصاريف العمومية البلدية والدولة المركزية، وبشكل عام فغن المصاريف البلدية قد ارتفعت خلال الفترة 1970- 1990 نتيجة الارتفاع ليس في الدخل الضريبي المحلي، وإنما بفعل المساعدات التي تقدمها الدولة عبر الريع النفطي، ذلك أن مساهمة البلديات في التنمية المحلية لا تمثل إلا 11% من مجموع المصاريف العامة ، مما يفسر المساهمة الكبيرة للدولة وفي نفس الوقت

---

[1] *Guerroudji . T : la procédure des Z. H. U . N . cahiers Géo de l'ouest . Oran 1980 - N° 56 pp.55 -57*

[2] *Circ du SEP C3 de juin 1974 relative à l'élabo et l'adopt des plans communaux de développement.*

[3] *circ C2 de Mars 1974 concernant le P.M.U -*

يجعل الجزائر من الدول التي لا تساهم المجموعات المحلية إلا بنسبة قليلة في التنمية ، واتكالها الكبير على الدولة ، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 3: مساهمة المجموعة في التنمية في بعض الدول

اليابان	%70	الاتحاد السوفياتي	%40
الو، م ، أ	%50	فرنسا	%26
يوغسلافيا	%46	الجزائر	%11
ايطاليا	%41	تونس	%8
المصدر			
Cherif Rahmani , la croissance urbaine en Algérie op, cit, p 196			

ومن خلال الجدول يبرز الدور المتعاظم الذي قامت به الدولة في بعث التنمية وفي نفس الوقت الظاهرة العمرانية المرتبطة بها، إن مجهودات الدولة باتجاه المحيط – المجموعة المحلية – عظمة إلى درجة أنها بدأت تولد ظرفا جديدا يصعب تحديد مداه [1] إن المركز لا يكتفي بالتمويل فقط وإنما يقرر، ينشط، يراقب بواسطة ممثليه المحليين، فالوالي مثلا يتحول إلى رئيس البلدية إذا رفض هذا الأخير أو تقاعس في توفير الشروط الضرورية لكل عملية تجهيز أو استثمار[2].

ثالثا: تقييم السياسة الحضرية الجديدة الجزائرية:

عرفت الجزائر موجة حضرية بعد الاستقلال لم تعرفها من قبل، فهي تعرف تقليديا بريفيتها ، يوضح الشكل رقم 15 النمو السريع لمعدل التحضر تماشيا مع مخططات

---

[1] - *Chabane Benakezouh, la déconcentration en Algérie , Du centralisme du "déconcentralisme "O.P.U , Avril 1984, p 302*

[2] - القرار 73-136 في أوت 1973 ، المادة 12 موضحة اكثر في القانون البلدي المادة 271(بالنسبة للمصاريف الضرورية.

التنمية التي اعتمدت عليها من خلال تطوير القطاع الصناعي والخدمات والتي اتجهت أصلا نحو التمدن السريع، فمنذ بداية السبعينات ينتقل معدل التحضر من 36% إلى 51% خلال الفترة 1966- 1987، ولتوضيح أكثر، فغن الفترة 1966- 1977 تميزت بنزوح حوالي 1.7 مليون نسمة نحو لمدن بمعدل 130000 ساكن سنويا[1] . وعلى مستوى عام، فإن إحصاء 1977 قد كشف عن وجود 231 مجمعة حضرية لأكثر من 5000 ساكن ، أو 211 مدينة إذا اعتمدنا على التعريف النوعي للمحافظة الوطنية للإحصاء والتحقيقات الإحصائية CNRES *

وبتدخلها المباشر في إدارة الاقتصاد ، فإن السلطة العمومية كانت تريد إحداث نقلة نوعية في اشتغال المدينة ، بتحويلها من مدن استهلاكية التي تميزت بها خلال الفترة الاستعمارية وما قبل الاستعمارية (الاقتطاع الضريبي من الريف، الريع العقاري، نشاطات تجارية والسيطرة على الإقليم) إلى مدن منتجة من دون أن تكون عالة على إقليمها الريفي أصلا، ذلك أن سياسة التنمية الجزائرية عملت على تعميم الوحدات الصناعية وخلق التجهيزات والخدمات في عدد كبير من المدن والأرياف المحيطة بها . نظريا ، بدأت المدينة تفقد طابعها الطفيلي لتكتسب وظائف إنتاجية وخدمية.

غير أن التوسع الحضري الذي عرفته الجزائر خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الاستقلال واجه مشاكل ، بنفس ما وجهت التنمية بشكل عام، سواء من خلال عدم اكتمال الوحدات المدينة نفسها أو الشبكة الحضرية عامة، "فعلى صعيد كل الجزائر، ساهم تضاعف المراكز الإدارية السياسية والصناعية في دائرة النظام الحضري بالمدن الصغيرة ، لكن دون أن يحدث إدماجا فعليا للديناميكيات الاقتصادية والديمغرافية والعمرانية، بحيث

---

[1] - *Marc cote , l'espace Algerien , op , cit , p 111*

* يعتمد تعريف المحافظة للاحصاء على 9 معايير (عدد النشيطين في غير الزراعة % تطور السكان ، الوظيفة الإدارية...، وللمزيد أكثر انظر إلى :

CNRES: Etude de l'amateur urbaine au reconsement de 1977. document provisoire, SEP , Alger 1978, p 95

تملك المجموعات كالهضاب ، أنسجة عمرانية غير متكملة "[1]كبناء مصانع دون مساكن للعمال أو استثمارات غير – كافية لم تمتص البطالة، الشيء الذي أرغم الوافدين الريفيين إلى المدينة ، وهو أمر سيدهم أصلا الثقافة التقليدية الريفية المتجذرة في مجتمع كمجتمعنا ، بتقاليده القاسية التي تناهض عادة التبدل السريع ولا تستطيع تكييف ذاتها بسرعة كافية حسب التحولات الحضارية، إن المدينة في الجزائر لم تكتمل بعد و لم تتخلص من طابعها الريفي، "إن العمران في الجزائر لم يتشكل بعد في طريق التشكيل بنفس الطريقة التي تتشكل بها التنمية ".

Claude Chaline , les villes du monde arabe, Op , cit , p 30 - [1]

الشكل رقم 15: نمو الحركة العمرانية في الجزائر

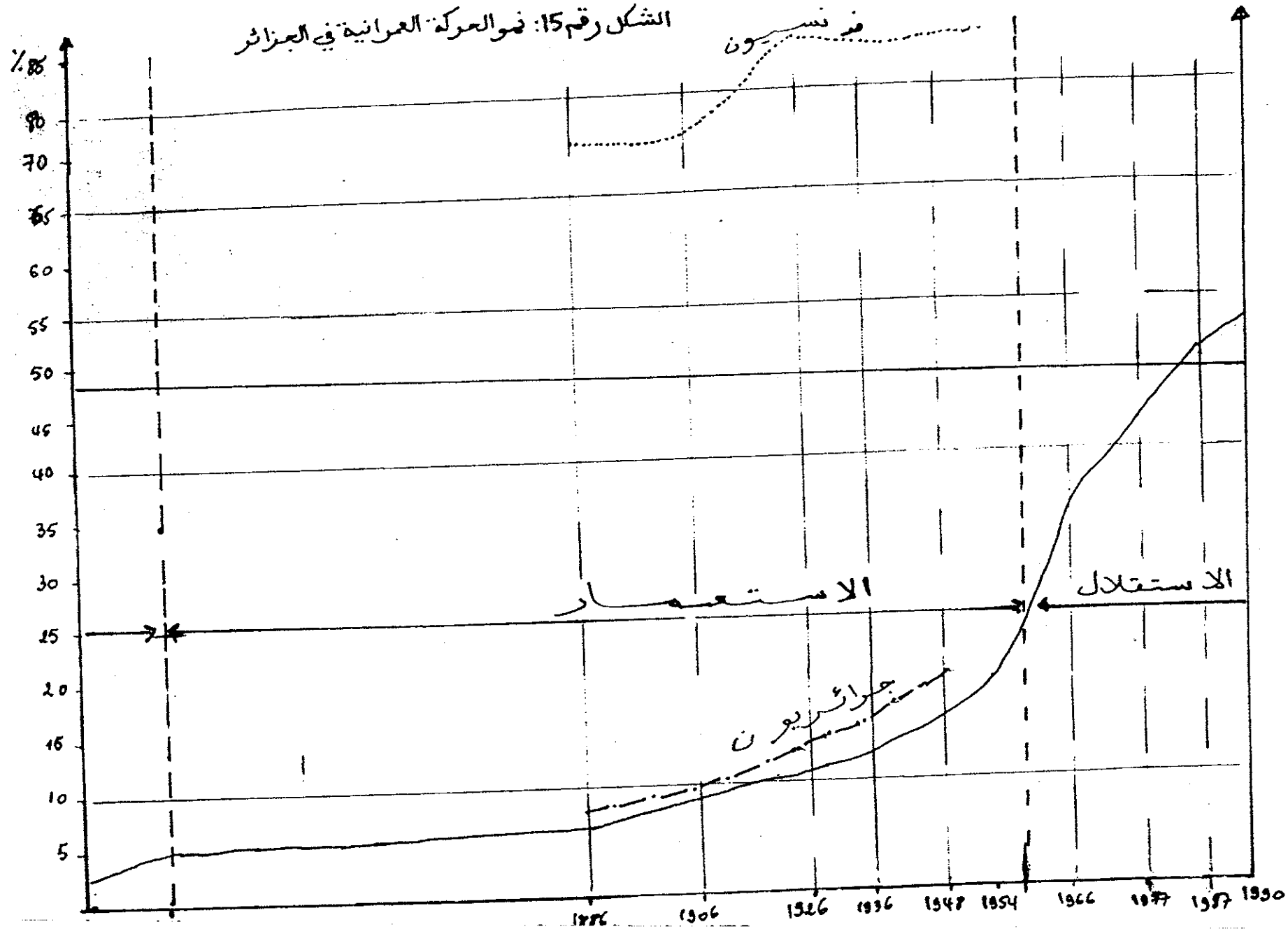

خلاصة:

تميز المشروع التنموي الجزائري بعد الاستقلال بارتباط التنمية بالدولة في وعـــي وممارسة النخبة الحاكمة والفئات الاجتماعية المجتمع بالمؤسسة السياسية لدرجة أن عقدي التنمية ومخططاتها من بداية الاستقلال إلى الثمانيات قد أدمج المجتمع في الدولة .

وأن ما تهدف إليه الدولة الاشتراكية هو تغيير المجتمع المدني جذريا حتى تـــضمن الانتقال الكامل من المبادئ الموروثة عن التنظيم الاجتماعي السابق إلى مبـــادئ التنظـــيم الاشتراكي.

إن التنمية لن تحدث في فراغ وإنما تنعكس في المجال الطبيعي- منذ الاســـتقلال – المتنامي باستمرار بالرغم من المكاسب التي تحققت بفضل مجهودات الدولة، فإذا كانت قد أصبحت المحرك الأساسي للمجتمع ، كل شيء مرتبط بها... فإنها لم تصل إلى مبتغاها، فلا استقلال اقتصادي تحقق ، ولا صناعة ولا مستوى معيشي تحسن والخاسر الأول والأخير هو الفرد الجزائري.

الفصل الثالث: تصميم وإجراءات الدراسة

أولا: منهج الدراسة

ثانيا: مجتمع الدراسة

ثالثا: خطوات الدراسة

رابعا: الدراسة الاستطلاعية

خامسا: فروض الدراسة

سادسا: تقنيات الدراسة

سابعا: أسس تحليل البيانات

خلاصة

الفصل الثالث: تصميم وإجراءات الدراسة

أولا: منهج المسح بالعينة : منهج الدراسة

نظرا لكون طبيعة الدراسة وصفية ، أفادنا هذا المنهج في وصف و تشخيص الظـــاهرة موضوع الدراسة و ساعدنا في تحديد أسباب مشكلة الإسكان و علاقة البيئة الـــسكنية أو العمرانية بالظاهرة الإجرامية .

و يسر هذا المنهج فهم الآثار الاجتماعية الثقافية النفسية في حياة الإنسان بالإضافة إلى تحديد الترابطات بين متغيرات البحث.

من خلال هذا المنهج استطعنا أن نفسر الأبعاد الحقيقية للظاهرة و أن نستخلص الدلالات و المعاني المختلفة من البيانات و المعلومات التي جمعناها من الواقع عـــن طريـــق الأدوات المستخدمة.

1- المنهج التاريخي :

من خلال الدراسات الحضرية المتتالية ترتفع المنهجية إلى مستوى المطلوب مـــن حيـــث استعمال التاريخ كأداة من أدوات البحث ففي علم الاجتمـــاع الحـــضري و في تحليـــل خصائص المراكز الحضرية كما يستعمل في تحديد فترات سياسة التهيئة الحضرية .

توضح السميائية الحضرية فهم الحضرية فهم المدينة على أساس أنها رمـــوز و خطـــاب ، يساعد هذا الخطاب في معرفة الأشكال و تماثيل المدينة .

تكمن الصعوبة في التحليل عند الانتقال من الموضوع الاقتصادي نحو موضوع ثمن الأرض هذه المعطيات تأخذها الماركسية الجديدة في التحليل على مستوى نمط الإنتاج.

تقاس هذه الظواهر عند وجود السوق حسب أربعة متغيرات :

1-سهولة الهدف .

2-المحيط الاجتماعي .

3-طبيعة الأجزاء القابضة و تنظيم رأسمال المتغير المؤسسات .

4-قواعد و قانون التعمير .

تقع معظم نماذج الدراسات المتعلقة بإيجار السكن و ثمن الأرض في نظرية الاستهلاك ضمن الاقتصاد الجزئي .

أما فيما يتعلق بالمرجع الماركسي بتأرجح بين تعميم نظرية – ريكاردو و ماركس المتضمنة الريع العقاري . كما تعرف المدينة كمكان للإنتاج و فضاء لإعادة قوة العمل (الاتجاه الماركسي).

على هذا الأساس من التحليل نحترم عدة نقاط المسيرة التاريخية لأنها حافظت في دراسة التطور التاريخي للمراكز الحضارية على الصرامة العلمية .

أما نظرية – ريكاردو – تساند في مسألة الريع الاقتصادي الخاص بالمجال بينما تتضمن الهامشية في الكلاسيكية الجديدة " لدفان تونر " أطروحة المدرسة الانجليزية " اقتصاديات الأرض " .

يظهر حسب المدرسة " الإيكولوجية " معرفة حدود المجتمع الحضري صور المدينة و نموها و الكثير من الشروحات الإحصائية .

تحدد نظرية التحليل الاجتماعي للأرض أساسا عن طريق التقسيم الفئوي للفضاء حيث توضح الجداول المرفقة في معظم الدراسات العلاقة بين المسلمات التي تتقارب مع المجتمع الحضري خاصة في درجة التحضير ، في مفهوم الفئة الاجتماعية ، التمايز، التعمير ، في

تحديد الفضاء الاجتماعي لتسمح جميع هذه المؤشرات في الدراسات الأمريكية بتنظيم أحداث الظواهر .

و في الأخير اعتمدنا هذا المنهج لدراسة هذه الظاهرة في معظم مراحلها التاريخية للتعرف على مكوناتها و العوامل التي أدت إلى وجودها و انتشارها و تطورها .

2- تحليل المضمون :

لقد استعملت هذا المنهج لتفسير و تحليل مختلف أجوبة الأسئلة المفتوحة التي واجهنا بها المسؤولين بخصوص ظاهرة البيوت القصديرية بحي الكدية تلمسان .

3- المنطق الرياضي :

يعبر مفهوم النموذج عن صورة المجال العادية (يعبر في التراث العلمي الانجليزي عن صورة السلوكيات لتحديد أزمة السكن) يعبر عن إقامة علاقة رياضية بين عدد من المتغيرات، مستوى الدخل ، نوع العمل ، الجنس ، السن ، لتكوين نموذج عام مرتبط في الزمن بعامل التاريخ لإنتاج جميع أشكال المقاربة الرياضية عن طريق (الجب، الجداول و الإحصاء) ، كما يعبر النموذج الرياضي عن مجموعة الفرضيات الأساسية التي ترشح قوانين تنظيم البناء و على هذا الأساس قيمة بالنسبة للمجرد و للوهم ، إن لم تصل المفاهيم إلى درجة القياس الكمي المضبوط فإنها تبتعد عن مجرد آراء أو أحكام تتحدى الحقيقة و تفتقر إلى التنسيق .

و كما تعبر مسألة الأداة المفاهمية عن تقنيات المنطق الرياضي في معالجة البناء الاجتماعي ، من المعروف أن الوضعية الحالية للعلم لم تصل بعد إلى مستوى إنتاج مفاهيم نموذجية في موضوع أزمة السكن و الإسكان لا يزال يعتمد المعالجة الإحصائية و يبتعد عن العمل المنطقي لأن القيم الاستكشافية مكتسبة من حيث الفعل و الهدف .

بالفعل ، لم يرتفع بعد الجهاز الرياضي إلى مستوى الشرح الاجتماعي و يقدم صور المجال الاجتماعي في حقيقة الأمر ، يتمركز النقاش في علم الاجتماع الحضري حول التميز و الاختلاف بين فئات المجتمع و تقسيم العمل في المجتمع الصناعي و التغير الذي أفرزه النمو في قيم العمل و العائلة و اتجاه الحراك في الحضر توضح جميع العناصر المذكورة عن طريق الإحصاء لتبيان درجة المستوى السوسيو اقتصادي و الاختلاف الثقافي .

لما نتصفح التراث العلمي المكتبي حول هذه القضايا نجد أن الدراسات التي استعملت أداة الإحصاء بينت أن تفتت و دواب العائلة كان عبر مراحل التطور و النمو بطريقة تدريجية بالمدن .

أيكولوجية العامل الرياضي أداة قوية في جمع معطيات مكثفة و تقنية إحصائية تساعد في تفسير المفاهيم ، و تشرح مجموعة المتغيرات المعبرة عن استقلالية و عزل عوامل التحليل و تؤسس علاقة بين مجموعة من المعلومات بهدف إقامة النظام .

تستعمل مدرسة التحليل الاجتماعي للأرض الجهاز الرياضي في إقامة علاقات بين متغير الدرجة الاجتماعية ، مركز العائلة ، التمايز حيث تؤكد الإحصاءات الدرجة الاجتماعية في سلم القيم و توضح مبادئ ترتيب العائلة .

لا نستطيع أبدا دون شرح الواقع الاجتماعي أن نتنبأ و نعيد بناء نظام المفاهيم ، لأن الواقع بعيد عن الإطار النظري الذي يعتمد في الأساس على مجموعة من الأفكار الصارمة و على هذا الأساس من التحليل نخلص إلى أن الاعتبارات الأمبريقية لا تفرز في الشرح و الفحص الدقيق لعدد من المعطيات المنظمة .

4- المنهج المقارن :

من خلال تعرضنا لحيين سكنيين متباينين بمدينة تلمسان وهما حي الكدية وحي الكيفان كان من الضروري علينا تطبيق المنهج المقارن الذي يعطي التباين الموجود بين هذين الحيين للتعرف على مدى تباين الأسباب والبلوغ إلى هدف الدراسة.

ثانيا: مجتمع الدراسة:

أ- التصميم العمراني لمدينة تلمسان:

تعرف الخريطة العمرانية لولاية تلمسان فوضى غير مسبوقة، فقد أحصت مديرية البناء والعمران 300 حي سكني بدون تهيئة عمرانية عبر كامل تراب الولاية ، وصنفت مصالح العمران توزيع هذه الأحياء إلى خمسة أصناف من السكنات، ويتعلق الأمر بالإحياء القديمة المسماة بالمدينة التي تضم 1576 مترلا كندرومة وتلمسان القديمة، ثم الصنف الثاني الذي يشمل الأحياء الكولونيالية وتحتوي على 250 مسكنا.

أما الأحياء القصديرية وهي من الصنف الثالث فتتكون من 14 ألف مسكن قصديري يفتقد لأدنى الشروط الضرورية.

أما سكنات الأحياء الكبرى فتضم 6180 سكنا، بينما تحتاج 21200 قطعة أرض وزعت قبل 1990 إلى التهيئة العمرانية بعدما أنجزت عليها سكنات بطريقة عشوائية تحولت الآن إلى مصدر لامتصاص الأموال الضخمة، وبلغ العدد الإجمالي للسكنات الموجودة بوسيط يفتقد للتهيئة العمرانية 43300 سكن، في المقابل تتطلب هذه السكنات 300 مليار سنتيم لإعادة تهيئتها لمواكبة المقاييس المتوسطة المطلوبة في مثل هذه الحالات من أجل القضاء على ظاهرة الواجهات الفوضوية للأحياء كغياب الرصيف والشوارع المهيأة والطرق المزفتة.

الإحصاء الجديد الذي تم إعداده كان بهدف وضع تصور لمواجهة ظاهرة التزييف التي بدأت تزحف على ولاية تلمسان ، ويرتقب أن تتولى الوكالة الفرنسية للتنمية تمويل أغلب عمليات إعادة التهيئة في إطار برنامج خاص مع وزارة السكن بهدف القضاء على المحيط السكني غير اللائق وتهديد البناءات القصدرية، وسيمكن الإحصاء الجديد من تسريح وتيرة دراسة المشاريع المرتقبة وضبط خريطة التوزيع العمراني ولاية.

وفي هذا الأثناء تتولى الوكالة الفرنسية للتنمية تمويل 04 مشاريع بـ 03 بلديات من ولاية تلمسان بغلاف مالي يقدر بـ 10 ملايير سنيتم، وفي سياق نفس عمليات إعادة التهيئة وفق رؤية تمتد من 2005 إلى 2009، خصوصا والعملية سبق وأن مست 09 أحياء شعبية منذ 2002 إلى يومنا هذا، إلا أن التكلفة المرتفعة لهذه العمليات أدت إلى عرقلة تفعيل وتسريح إتمام التهيئة العمرانية، من جانب آخر كانت مديرية البناء والتعمير قد أحصت 79 حيا قصديريا يفتقر إلى أدنى الضروريات ، مما يحتم إعادة إدماج السكان بالاستفادة من السكن الاجتماعي مقابل تهديد البناءات القصديرية التي ساهمت في تشويه الخريطة العمرانية بتلمسان وزادت من تفاقم خطر الآفات الاجتماعية والأمراض المنتقلة عن طريق المياه بالإضافة إلى أن هذه الأحياء التهمت جزءا كبيرا من الأراضي الصالحة للبناء التي تقلصت بشكل كبير.

ب- نماذج للدراسة :

I- حي الكدية تلمسان نموذجا للدراسة :

- مجتمع البحث :

يقع حي الكدية في مدخل مدينة تلمسان ، يحده شمالا مدينة الحناية وقرية عين الحجر، ومن الجنوب منصورة وأبو تشفين ومن الغرب قرية مليلية ومن الشرق حي أوجليدة.

وقد كانت تسمى الكدية قديما – على حد قول بعض الشيوخ الكبار- بالقضية باعتبار أنه كان هنالك سوق كبير تقضي فيه الناس حوائجها وتحول فيما بعد هذا الاسم من القضية إلى الكدية.

قديما كانت المنطقة شبه جبلية ، و كانت خارج أسوار مدينة تلمسان، و في مطلع القرن التاسع عشر بدأت تظهر بعض السكنات أنجزها المستعمرون مما أدى إلى تعبيد بعض الطرقات للوصول إليها .

مع مرور الزمن، التحق الكثير من أقارب سكان هذه المنطقة ، فأنجزت مساكن أخرى دون استشارة السلطات الفرنسية أو المهندسين، و في تلك الفترة لم تتدخل سلطات البلدية الفرنسية لوضع حد للامتدادات العمرانية القصديرية و الفوضوية لأن استقرار السكان في هذا المكان، البعيد عن مركز المدينة، يسهل طريقة تجمعهم المراقبة للعسكريين، و يقدمون خدمات كثيرة للجالية الفرنسية و بعد الاستقلال لم تول الحكومة أهمية لانتشار مثل هذه الأحياء، نظرا لأنها كانت تهتم بالمشاكل الخطيرة الموروثة من الاستعمار و التي كانت خاصة تتعلق بتسيير البلاد،يبلغ عدد المساكن التي أقيمت على أرض الكدية حوالي

450 بيتا قصديريا بني أغلبها بالباربا والزنك وما يفوق 80% من المساكن هي بناءات فوضوية.

البعض الآخر من الأكواخ لا تدخلها أشعة الشمس إطلاقا، و لا تضم بين جوانبها نوافذ للترويح و التهوية ، لها نافذة واحدة مربعة أو مستطيلة الشكل ،تطل على الداخل مساحتها ½ م^2 (نصف م^2) و ذات باب خارجي صنع من الخشب أو من القصدير أو الزنك لا يتجاوز ارتفاعها المتر و نصف، و عرضه متر و نصف.

و في الجانب العلوي من هذا الحي نلاحظ مرفولوجية أخرى فيما يتعلق بمواد البناء بحيث غيرت مواد البناء التقليدية بمواد بنائية حديثة تشبه ما نجد في البناء الفوضوي ، زجاج، خشب ، مواد حمراء (آجور) جديدة.

على العموم هذه المساكن لا تتعدى الغرفتين تتميز بالضيق الشديد بها حوش (فضاء تابع للسكن، في الهواء الطلق يستعمل للأعمال اليدوية المنزلية و للطبخ و هو المجال الأول قبل الدخول إلى بيت النوم) تدور معظم الحياة اليومية فيه ، هذا الفضاء يطابق تماما ما هو موجد في المساكن الريفية بالحي ممرات ضيقة و ملوية جدا لا تتسع لمرور شخصين في نفس الوقت .

II- الكيفان تلمسان (حي الدالية) نموذجا للدراسة:

يقع حي الدالية تلمسان في بوابة مدينة تلمسان وسمي بهذا الاسم باعتبار أنـــه في القديم كانت المنطقة مشهورة بزراعة الكروم وحاليا توجد بكل الفلل آثار للكـــروم أي تقريبا كل فلة لا تكاد تخلوا من شجرة الكروم ما تعرف في بعض المناطق بالدالية.

معروف عن هذا الحي أن ساكينيه من الطبقة الراقية ومعروف عليه أيضا أن به فلل فاخرة، كما معروف عليه باتساع أزقته.

تم تصميم الطرق في هذه الأحياء بعروض مختلفة وحسب النظام الشبكي المتعاملة، ينقسم كل حي سكني إلى مجموعة من الفيلات طوابقها بها مستودعات تـــسمح بإقامـــة المحلات التجارية، وجميع هذه الوحدات السكنية محاطة بأسوار لا يقل ارتفاعها عن (3م).

والمتأمل لهذه الفلات يعرف ولأول وهلة أن أصحابها يعيشون في رخاء وسخاء وبالفعـــل هو كذلك.

ثالثا: خطوات الدراسة:

سارت هذه الدراسة على أساس الخطوات الآتية:

1- استطلاع التراث المعماري والثقافي فيما يتعلق بمشكلة الإسكان بمدينة تلمسان وكذلك استطلاع إحصاءات الجرائم الـــتي تحـــدث بـــالحي السكني القصديري المتواجد بالكدية بمدينة تلمسان.

2- واعتمدت الدراسة العملية على زيارة حي الكدية وحي الدالية الكيفان المتواجدين بمدينة تلمسان والتعرف على مساوئ الأول ومحاسن الحي الثاني (الراقي) ومختلف أوجه المقارنة بين الحيين والتأثرات الجانبية.

واقتضت الدراسة مقابلة المسؤولين والمشرفين الساهرين على السكن والإسكان بمدينة تلمسان من أجل الوقوف على الحقيقة وعن الأسباب التي أدت – خاصة حي الكدية – إلى تدهور النسيج العمراني بمدينة تلمسان ، كما تم مقابلة رجال الأمن من أجل الحصول على نتائج الإجرام المسجلة في كل الحيين.

3- اعتمدت الدراسة أيضا على تطبيق الاستمارات والاختبارات تطبيقا فرديا على كل فرد من أفراد العينة المدروسة بحي الكدية وصاحب عمليات التطبيق إجراء مقابلة شخصية لكل حالة بحث فيها حالته، ظروفه ومشاكله وآلامه وتطلعاته وأدت مثل هذه المناقشة إلى شعوره بالثقة في المقابل ، ومن ثم الإفصاح بصدق وصراحة عن مشاعره وإحساساته واستغرق التطبيق الفردي جهدا ووقتا كبيرين.

4- ولقد طبقت الاختبارات والاستثمارات على عينة أخرى من الطبقة الراقية والميسورة التي تعيش بحي الدالية الكيفان (تلمسان) لتمدنا بالمعطيات التي تصلح لعقد المقارنات بين الحيين (حي الكدية وحي الدالية الكيفان تلمسان).

5- اعتمدت في البحث في تحليل النتائج على التكرارات والتوزيعات التكرارية وكذلك النسب المئوية من أجل تدعيم البحث والوصول إلى حقائق علمية مضبوطة.

رابعا: الدراسة الاستطلاعية:

إن القراءات الأولية الاستطلاعية يمكنها أن تساعدنا في توسيع قاعدة معرفتنا عن الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه وتقدم لنا خلفية عامة دقيقة عنه وكيفية تناوله.

ومن ثم كان علي كباحث أن أطلع على عدة موضوعات تنير طريقي للوصول إلى هدفي المبتغى، وبالفعل استطعت الاطلاع على بعض المواضيع والدراسات – للأسف- لم تكن من الجزائر – رغم انتشار ظاهرة الإجرام داخل بعض البيئات العمرانية وإنما خارج بلدنا كدراسة توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية بمدينة الرياض للدكتور: بن سالم بن عمر وكذا دراسة أخرى أجريت بالكويت من قبل الدكتور يعقوب قطب حول التخطيط الحضري.

أما أهم الدراسات التي اطلعت عليها في الجزائر هي دراسة الدكتور عبد الحميد دليمي والخاصة بدراسة واقع الأحياء القصديرية وكانت هذه الدراسة من واقع مدينة قسنطينة.

فمن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قمت بها استطعت الوقوف على استكمال الجوانب التي وقفت عندها الدراسات السابقة، الأمر الذي يؤدي إلى تكامل الدراسات والأبحاث العلمية.

خامسا: فروض الدراسة:

تعد الفرضيات احد ركائز البحث العلمي،إذ لا يمكن الاستغناء عنها ومن الفرضيات التي تفرض علينا وجودها في هذا البحث ما يلي:

1- السكنات القصديرية والمباني ذات الشوارع الضيقة تعتبر وكرا لتنامي الظاهرة الإجرامية.

2- البيئة العمرانية لوحدها ليس سببا وحيدا في تنامي الظاهرة الإجرامية وإنما هناك عوامل أخرى اقتصادية وثقافية لها تأثير مباشر في ذلك.

3- يمكن للبيئة العمرانية والثقافية أن تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الظاهرة الإجرامية.

4- لا علاقة للإجرام بالبيئة العمرانية والثقافية

كل هذه الفرضيات تخضع للدراسة والتجريب في الإطار الميداني.

سادسا: تقنيات الدراسة:

لقد راودتني فكرة بحثنا حول البيئة العمرانية وأثرها على الظاهرة الإجرامية وأنا طالب في تكوين ضباط الشرطة بالمدرسة التطبيقية للشرطة بالصومعة سنة 2003.

لقد تكونت لدي قناعة في أن دراسة التصميم العمراني كموضوع من زاوية الجغرافية الحضرية ستكون غير فعالة ما لم تدرس من زاوية سوسيولوجية و أنثروبولوجية ، و مرد ذلك أن البيئة العمرانية ما هي إلا ترجمة للعلاقات الاجتماعية في الوسط الطبيعي .

1-**مصادر جمع البيانات** : تمثل عملية تحديد مصادر جمع البيانات قضية مهمة و ضرورية لكل بحث علمي ، لأنها تساعد في تحديد ليس نوع المصادر فقط ، بل

تحديد الأداة الملائمة لجمع البيانات ، و لأن من المعايير الأساسية في اختبـــار أداة معينة تتوقف على مدى تلاؤمها مع مصدر جمع البيانات. [1]

أ- المصدر غير الميداني :

اعتمدنا على البيانات الجاهزة المتعلقة بموضوع البحث ، و قد تضمنت مجموعة مـــن المصادر و المراجع تفاوتت من حيث الأهمية و الترابط بالموضوع .

كما اعتمدنا على مصادر أساسية ، و هي تلك البحوث المتنوعة من كتب و مقالات و منشورات و مجلات و دوريات و جرائد و التي مست بشكل مباشر أو غـــير مباشـــر موضوع البحث ، سجلت في قائمة المراجع ، و أخص بالذكر مؤلفات ابـــن خلـــدون، الدكتور عبد الحميد دليمي و محمد عاطف غيث ... الخ، أما المقالات فقد استفدت كثيرا من شبكة الانترنت خاصة تلك الدراسات التي أقيمت بالسعودية و الإمـــارات العربيـــة المتحدة .

أما الصحف الوطنية فقد استفدت كثيرا من صحيفة الشروق و النهار الجديد كمـــا استعنت بالبيانات الرسمية للتحقيق من صحة الفروض خاصة تلك الموجودة عند جهـــاز الشرطة باعتبار أن النسيج العمراني داخلي من تخصص الأمن الوطني .

كما استفدت من الوثائق الشخصية كعقود الأرض و المراسلات، و قد اعتمدت على منهجية تحليل المضمون في فهمها و استخلاص مغزاه بما يخدم البحث . [2]

---

[1] – د. عبد الباسط عبد المعطي ، البحث الاجتماعي ، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه و أبعاده ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1985، ص 217.

[2] – محمد عبد المجيد، تحليل المحتوى في بحوث الأعلام، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1983، ص 40.

ب- المصدر الميداني :

يمثل العمل الميداني مرحلة حاسمة و ضرورية في البحث الأنثروبولوجي ، حيث يستطيع الباحث اكتشاف أهمية المشكلة المطروحة و مدى تطابق الفرضيات مع الواقع ، و لما اعتمد هذا البحث على الوظيفية البنائية منهج للدراسة ، كان من الطبيعي النزول إلى الميدان ، حيث شمل البحث حي الكدية و الكيفان.

و حتى تتحقق دراسة ميدانية موضوعية تخدم موضوع البحث ، فقد تم تحديد الإجراءات التالية :

1-الاتصال بالمصالح و السلطات المعنية مباشرة بموضوع البحث و في مقدمتها مصالح البلدية ، ديوان الترقية و التسيير العقاري بتلمسان OPGI وكذا DLEP و أخيرا مصالح الشرطة (الأمن الحضري السابع نطاق اختصاص الكدية و كذا الأمن الحضري الثاني اختصاص الكيفان) .

2-اختيار العينة الكبرى و العينات الصغرى المشكلة لها العددية و القطاعية و المكانية و التي شكلت وحدات البحث المناسبة لأغراض الدراسة .

انطلقت الدراسة في استخراج العينة (L'echantillonnage) من مبادئ أساسية تخدم أغراض البحث ، ذلك أن طبيعة البحث تفرض علينا اختيار المحيط العمراني التوجيهي للحيين (الكدية و الكيفان) و اللذان يمثلان العينة الكبرى . ثم تقسم العينات المناسبة الممثلة للعينة الكلية بصفة أكثر فيما يخص الظاهرة المراد تحليلها [1] كأخذ نهج أو شارع من الشوارع داخل هذه الأحياء المراد دراستها .

كما يجدر الإشارة أن جمهور البحث أو العينة فقد كان اختيارها بصفة عشوائية .

---

[1] – علي عبد الرزاق جليي ، تصميم البحث الاجتماعي ، الأسس و الاستراتيجيات ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1986، ص 153.

2-استمارة البحث :

أ- طريقة صياغة الأسئلة: استخدمت استمارة البحث لدراسة وحدات العينة الكبرى(1) ، تضمنت مجموعة من الأسئلة وجهت إلى الفئة المدروسة من أجل الحصول على معلومات تهم المشكلة المراد دراستها .

وقد شملت هذه الاستمارة عدة بيانات إذ كانت هناك أسئلة تعبر عن بيانات ديموغرافية، بيانات عن الهجرة والانتقال، بيانات عن السكن والتجهيزات، بيانات تبين الرضا عن المسكن، بيانات عن الناحية الاقتصادية الميزانية والاستهلاك وبيانات أخرى تشمل العلاقات الأسرية والعلاقات مع الجيران وأخيرا بيانات عن الوظائف المنتظرة من المدينة.

وقد بدأنا تصميم الاستمارة بوضع أسئلة لا تتطلب مجهودا في التفكير مراعيا سهولة ألفاظها بحيث تتفق ومستواهم، وقد تضمنت هذه الاستمارة على أسئلة مفتوحة تترك المبحوث يعبر عن مواقفه وسلوكياته اليومية، وطموحاته وإعطاء آرائه بحرية، وأسئلة مغلقة فرضتها فروض الدراسة بحيث توجه فكر المبحوث نحو إجابات معينة لتفادي الإجابات السطحية.

في الأخير قمنا بتفريغ أجوبة المبحوثين، في جداول بسيطة ، استعملنا الطريقة الإحصائية والنسب المئوية لحساب العلاقة بين المتغيرات ثم استخلاص العوالم الأكثر قوة من غيرها في تحديد ظاهرة أزمة السكن والعوامل المؤثرة في حياة الإنسان الاجتماعية وسلوكياته التي يقوم بها في المحيط الذي يعيش فيه.

3-أدوات جمع البيانات :

أ- الملاحظة : تمثل الملاحظة الأداة الرئيسية للبحث الاجتماعي [1] ومنها بحثنا حيث استطاع الباحث بواسطتها تجميع بيانات و معطيات تدعم الدراسة الميدانية ، و بالنظر إلى أهداف الدراسة اضطررت إلى تنويع الملاحظة، إذ اعتمدت على الملاحظة المباشرة من خلال متابعة سلوكات و تصرفات الأفراد في العمل و المناسبات .

كما اعتمدت على الملاحظة بالمشاركة ، حيث قمت بها بمعايشة الأشخاص و مجالسة الأفراد كما أنني جلست للاستماع لعدد من الأشخاص بمقر الشرطة تورطوا في قضايا متعددة.

ب- المقابلة : تمثل المصدر الثاني لجمع البيانات ، و المقابلة في البحث حوار لفظي أجريته مباشرة مع أفراد العينة أو بشكل غير مباشر .

و كان الهدف من إجراء هذه المقابلات هو الحصول على معطيات عامة في التحاليل الخاصة لمادة الاستبيان، و قد راعيت في أسئلة المقابلة الظروف الاجتماعية للمبحوثين بطرح أسئلة تتماشى ولهجتهم و مستواهم الثقافي .

---

1 - د. محمد علي محمد، علم الاجتماع و المنهج العلمي ، مرجع سابق ، ص 361.

سابعا: أسس تحليل البيانات:

مرحلة التفريغ و التحليل للبيانات :

تمثل مرحلة تفريغ البيانات و تحليلها آخر مرحلة في البحث و قد اتبعت الطريقة التالية :

أ- تطبيق المنهج الإحصائي :

لقد تم التركيز على المنهج الإحصائي في هذا البحث بهدف الحصول على نتائج إحصائية تظهر مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة ، كما أن هذه الطريقة أداة مكملة لتحليل البيانات و الكيفية التي تم الحصول عليها عن طريق الملاحظة و المقابلة، كما لجأ الباحث في هذا الصدد إلى المقارنة الإحصائية و تحليل المعطيات النوعية اعتمادا على تصريحات المبحوثين ، كما استعان بطريقة العرض الجدولي المتمثلة في استخدام الجداول البسيطة و الجداول المركبة .

ب- التمثيل البياني :

بعد جمع البيانات الإحصائية ، لجأت إلى عرضها بطريقة لتسهيل تفهمها و الإلمام بها و ذلك بتمثيلها في رسوم بيانية ، باعتبارها مفيدة و فعالة لتوضيح و شرح الحقائق الرقمية و إبراز العلاقة بين المتغيرات و استقراء اتجاهاتها العامة بأسلوب يسهل فهمه [1] . و قد اختلفت الرسوم البيانية باختلاف البيانات التي يجب عرضها و تتمثل في المنحنيات البيانية و أشكال مختلفة .

[1] – جلال الصياد و عادل سمرة ، مبادئ الإحصاء لطلاب الدراسات الأدبية ، مرجع سابق ، ص 102.

جـــ-الخرائط :

تمثل طريقة أخرى في تمثيل العمليات من خلال فرز الاستمارات و اللوحات لنقلـــها إلى الخريطة النهائية ، بفعل تعقد الحياة في هذا العصر و ازدياد عدد السكان و ضـــغطهم المتزايد على الموارد المتاحة، و إلى ضرورة القيام بدراسات تفصيلية تختص باســـتخدامات الأرض و توزيع السكان و الموارد و العمران . [1]

[1] – د. محمد سطحية ، دراسات في علم الخرائط ، دار النهضة العربية ، بيروت 1972، ص 17.

خلاصة:

ارتأيت في خلاصة هذا الفصل المتعلق بتصميم وإجراءات الدراسة الحديث عن مجموعة من الصعاب أو الصعوبات التي تلقيتها أثناء الدراسة وقد سجلتها في شكل نقاط:

1- الصعوبة الأول:

صعوبة الحصول على البيانات من مجتمع البحث وذلك يرجع أساسا إلى الوضعية الراهنة التي تمر بها البلاد خاصة فيما يتعلق بالإحصاءات في الأسر والعائلات وكذا التحقق من صدق البيانات الرسمية المتوفرة لدى الأجهزة المتخصصة في ميدان السكن والإسكان والديمغرافية ، وقد تمكنت من التحقيق من حدة هذه الصعوبات من خلال الاتصال بأكثر من جهة مختصة من داخل وخارج المدينة لاستفاء البيانات الضرورية والتأكيد من تطابق المعلومات.

2- الصعوبة الثانية:

اكتشفت عند النزول إلى الميدان ومقابلة العديد من المسؤولين لا مبالاة وعد الاهتمام بالبحث العلمي وعدم الاعتراف بأهميته بالإضافة إلى ذلك لاحظت سلبية في التعاون والهروب من المسؤولية في تسهيل مهمتي خاصة لما أردت الاطلاع على البيانات والوثائق الرسمية المتعلقة بأزمة السكن.

3- الصعوبة الثالثة:

تبلورت أساسا ، في عدم إدراك العينة لأهمية ودور البحث الاجتماعي في خدمة المجتمع.

الفصل الرابع: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

أولا: استمارة المعلومات الخاصة

ثانيا: اختبار صحة فروض الدراسة

ثالث: استمارة دراسة الحالة

خلاصة

الفصل الرابع:عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

أولا: استمارة المعلومات:

1-منهجية دراسة السكن العشوائي :

إن ظاهرة التحضر التي يعرفها حي " الكدية " ، كغيرها من المراكز العمرانية في الجزائر – كما أسلفنا الذكر – تعتبر حصيلة إرادة السلطة العمومية في إدماج السكان ضمن حركة التنمية الشاملة و حركة النزوح الريفي نحو المدن من جهة أخرى [1]. و إذا كانت هذه النقلة النوعية من الريف باتجاه المدينة قد أفرز مشكلة أساسية و تتمثل في امتداد النشاطات الريفية من زراعة و رعي – كما سبق أن فصلناه في الفصل الأول – فإن السلطة العمومية في تصوراتها إلى إحداث مدينة عصرية قد واجهت أزمة أخرى أكثر تعقيدا مما ذكرنا، إنها أمام نمو إسكان عشوائي بمواصفات ريفية، غير خاضع لمراقبتها و على هامش إجراءات التخطيط العمراني ، إن ظاهرة الأحياء العشوائية الريفية قديمة برزت أثناء الفترة الاستعمارية في الثلاثينات و خاصة في الحرب التحريرية [2]. و تعرف المدينة آنذاك ازدواجية مجالية بتناقضاتها الصارخة بين مجتمع أوروبيو أهلي يعيش في أحياء فقيرة مبنية بشكل عشوائي .

و إذا كانت مثل هذه المورفولوجية المدينية تستجيب للمنطق الاستعماري العنصري ، فإن امتداداتها في مرحلة ما بعد الاستقلال ، يتناقص مع إرادة السلطة العمومية في تطوير شبكة عمرانية بتجهيزاتها و مرافقها العمومية ، لتحسين شروط حياة المواطن وفق معايير المدينة الحديثة . لقد أصبحت الأحياء غير المخططة في الجزائر بسماتها الريفية ظاهرة

---

1 – *Abderrahim Hafiane , Les défis de L'Urbanisme de L'Habitaant ilegal à constantine, O.P.U 1989,P 21.*

2 – *Marc Cote, L'espace Algérien, Op Cite, P 121.*

مرضية يجب علاجها و استئصالها قبل أن يسري مفعولها كالسرطان [1]. إن مضاعفاتها لا تبرز فقط على مستوى تدهور النسيج العمراني للمدينة ، و إنما على مستوى العلاقات الاجتماعية و الأزمات النفسية .

و من هنا فإن الدراسة المتأنية الموضوعية لهذه الأحياء ضرورية كمشكلة حضرية، لقد ظهرت عدة دراسات اجتماعية و انثربولوجية حول هذه الحالة و خاصة في مدن العالم الثالث ، اعتمد كثير منها علة مناهج الدراسات كما لو كانت مجتمعات بدائية ريفية تقليدية، و منها دراسة وليام مانقين W.Mangin حول دور الجمعيات التقليدية في المحافظة على وحدة أبناء الإقليم أو القرية الواحدة في الأحياء الغير مخططة في مدينة " ليما" بالبيرو [2] حيث استولوا على المجال قصد بنائها و تعرف بأحياء وضع اليد " Squatters Towns " . لقد اتسمت مثل هذه الدراسات بالوصف ، و فيها تم رصد الطرق التي يسلكها سكان هذه الأحياء في احتلالهم للمجال و نمط البناء و طبيعة العلاقة التي تجمع بعضهم بعضا و مع السلطة العمومية و سلوكهم اليومي ، غير أن مثل هذه الدراسات تهمل الترابط العضوي بين الوحدات المضرية داخل البناء الحضري من وجهة النظر الوظيفية و علاقة طبيعة التشريعات الملازمة لحسن اشتغالها .

و انطلاقا من النظرة الوظيفية، فإن الأحياء العشوائية الريفية في المدينة تعبير عن اضطراب و خلل في البناء الحضري ، و في عدم قدرة نظام إنتاج السكن على تغطية الحاجات الاجتماعية من السكن لدى فئات واسعة من أفراد المجتمع الوافدين على المدينة و بالتالي فإن هذه الأحياء ما هي إلا تعبير مجالي عن اختلال بين الحاجيات من السكن

---

1 – ***W.Mangin. « The role of regional associations in the adaptations of rural Migrants to cites in peru .***

2 – ***W.Mangin. « The role of regional associations in the adaptations of rural Migrants to cites in peru .***

بالمفهوم الاجتماعي (الحق في السكن) و الظروف الاجتماعية لإنتاج هذا السكن. [1] " الأمر الذي جعل المدينة تمثل حالة بنائية تعبر عن تشويه النظام الاقتصادي و الاجتماعي ، يدل على ذلك صور الاضطراب و مستوى الازدواج الصارخ الماثل في اهتمام الناس في إشباع حاجاتهم الأساسية [2] ، في ضوء هذا المنطق ، يجب أن نفهم تشكل حي الكدية العشوائي ، بمميزاته الريفية في مدينة تلمسان.

إذ يمثل واحدا من المعالم التي تصنع مشهدا قبيحا للمدينة لتمنحها وجها مشوها و تضاعف من تدهور النسيج العمراني ، و بالتالي فإن الدراسة العلمية لا يجب أن تنطلق من اعتبار الحي العشوائي مجرد مجال محدود.

و إنما وحدة حضرية غير متفصلة مع البناء الحضري ، و من هنا فإن التوسع في فهم اشتغال حي الكدية من زاوية الأنثروبولوجية الحضرية، ستتركز على ثلاث اعتبارات أساسية:

1. تعتبر الأحياء العشوائية بناءا إلزاميا للتنمية الصناعية و الحضرية المخلخلة في الانجازات و التصورات على مستويات صناع القرار.
2. نعتبر الأحياء العشوائية ملجأ ضروريا بالنسبة للريفيين الوافدين على المدينة في ضوء عجز السلطة العمومية على توفير سكن ملائم لهم .
3. قيام الأحياء العشوائية في الدول النامية كالجزائر ، يعني إحياء علاقات اجتماعية و سلوكات و نمط تفكير مستمدة من الريف .

---

1 – د. محمد الجوهري و آخرون ، دراسات في علم الاجتماع الريفي و الحضري ، مرجع سابق ، ص 147.

2 – علي أبو عناقة ، الأحياء غير المخططة ، مرجع سابق ، ص 98.

2-الدراسات الميدانية لحي عشوائي ريفي في المدينة :

1. إطار البحث :

اعتمد البحث على اختيار إبراز آثار مثل هذه البناءات على تدهور النسيج العمـــراني لمدينة تلمسان و بالضبط حي الكدية ، كان علينا حصر عينة البحـــث في 100 وحـــدة سكنية بغض النظر عن حجم العائلات التي تأويها و مراعاة كل المواصفات الإيكولوجية و الاقتصادية الريفية ، كما اعتمدت الدراسة الميدانية على مـــساءلة مـــسؤولي الوحـــدة السكنية الرئيسيين ، حيث طرحت عليهم أسئلة بغية الكشف عن دور السلطة العمومية في إنتاج و إعادة إنتاج الأحياء العشوائية ثم متابعة سلوكاتهم و تصرفاتهم من خلال علاقاتهم بالمجال و بعضهم بعضا مع إبراز مظاهر الترييف في هذا الحي .

2. منهجية دراسة السكن العشوائي الريفي :

إن تعقيد مشكلة تحديد السكن العشوائي الريفي داخل المخطط العمراني واجهت تعدد الرؤى و التعاريف حول ضبط هذا المصطلح، بفعل تهرب المـــصالح المختـــصة بمـــشاكل العمران و التمدن عن تقديم معلومات مناسبة و اختلافاتها حول الاصطلاحات الأساسية التي تعتمد عليها .[1]

فالبعض يطلق عليه بالإسكان المشوه من منطلق أنه يشوه جمال المدينة و البعض الآخر بالإسكان العشوائي ، و هو البناء الذي يبني بدون تراخيص أو تخطيط كحل للطبقـــات الشعبية الفقيرة التي لم تجد عند الدولة حلا لمشاكلها الأساسية ، و أحيانا أخرى يعـــرف بالإسكان السرطاني ، حيث تنتشر البناءات كخلايا السرطان بشدة و بسرعة من نقطة ما في المنطقة إلى نقاط أخرى مشكلة إسكان سرطاني .

---

1 – ***Abderrahim Hafiane , Les défis de L'Urbanisme , Op cite, ,P 161.***

أما على المستوى، فقد اعتمدت على التعريف المتداول لدى بلدية تلمسان و يتمثل في اصطلاح السكن الفوضوي غير الرسمي ، ثم تعريف الإحصاء العام للسكان و السكن، حيث يميز بين " البناءات العادية " و التي تتصف بحالتها الجيدة لجدرانها و أسقفها الصلبة و " البناءات المنهارة غير المنتظمة " مثل القوربي ، الصفيح، المغارات ، و هذا النموذج من البناء يناسب ما يصطلح عليه بالحي القصديري " Le bidonville " و هو سكن عادي بجدرانه العارية من الاسمنت و السطح الرهيف . [1]

غير أن هذا التعريف يبقى غير كاف كونه ركز على المواد المستعملة في البناء فقط لذلك كان علينا البحث عن اصطلاح مناسب لمشكلة البحث بالاعتماد على المقارنة بين أنماط السكن داخل المجمعة الحضرية لمدينة تلمسان.

2-1- إهمال رخصة البناء و عشوائية الحي :

تتميز المدينة الحديثة بمستوى عال من التنظيم ، و هي ميزة تسهل التفاعل الوظيفي بين الوحدات العمرانية المشكلة للمدينة. إن المدينة إنجاز مادي قبل أن تكون علاقات اجتماعية في نمط حياة معينة ، لذلك يجب أن يسبق التخطيط المادي للمدينة دراسة تمهيدية علمية ، بهدف جعل المدينة مستعدة ماديا للمعيشة الجماعية المرضية [2] ، هذه الدراسة التي تتولاها عادة مصالح تقنية تحت إشراف المجموعات المحلية تكلل في النهاية بوضع تصاميم تفصيلية للشكل الذي ينبغي أن يكون عليه البناء . [3]

و من هنا جاءت ضرورة رخصة البناء " Permis de construire " بالنسبة للمحتاجين للتصاميم البنائية سواء كانوا مواطنين أو مقاولين عموميين، و حرسا منها على توسع عقلاني للمدينة ، دعم التشريع العمراني الجزائري قانون الاحتياطات العقارية بقانون

---

1 – *Recensement général de L'habitat et de la population 1977.*

2 – عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة ، علم الاجتماع الحضري ، دار النهضة العربية 1981، ص 24.

3 – روبير أوزيل ، فن تخطيط المدن، المكتبة العلمية ترجمة بهيج شعبان ، مرجع سابق ، ص 24.

خاص برخصة البناء بموجب مرسوم 26 سبتمبر 1975 [1] . و قد تضمن تعديلات على قوانين رخص البناء الموروثة عن العهد الاستعماري و جعلها تواكب السياسة الحضرية الجديدة ، و مما جاء فيها :

- فرض رخصة البناء ، لكل بناء أو أشغال التهيئة في البلديات الأكثر من 2000 نسمة و الأقل من 2000 نسمة بالنسبة للمجتمعات الحضرية في مقر البلدية.
- يجب تقديم طلب رخصة البناء إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي ، الذي يحولها بدوره إلى المصالح التقنية المختصة حتى ينظر إليها حول مدى موافقتها لمعايير البناء.
- غير أن فعالية رخصة البناء لا تتوقف عند صدور وثيقة تتضمن الأمر بالبناء ، و إنما قيام السلطات العمومية و خاصة البلدية بمراقبة مستمرة للبناءات الجديدة، لتأكد من جهة على توفر رخصة البناء ، و من جهة أخرى التأكد على مدى احترام التصاميم .

إذن بالنظر إلى هذه القوانين كان على السلطة العمومية التدخل لتوقيف البناء العشوائي في حي الكدية ، فقد أبرزت الدراسة الميدانية على عدم توفر أي رخصة بناء و هي مخالفات كان من الواجب الإشارة إليها من قبل كل " المسؤولين و أعوان الدرك الوطني قبل 2006 و أعوان الشرطة بعد 2006 باعتبار أن بعد هذه السنة أصبح الحي تابع لاختصاص الشرطة (بناء الأمن الحضري السابع) ، كل الموظفين ، أعوان الدولة المجموعات العمومية المحلفة أو في لجان بقرار من وزير منتدب للعمران ، الوالي ، أو رئيس المجلس الشعبي البلدي بحسب سلطتهم . [2]

---

[1] – المرسوم رقم: 67–75 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 ، المتعلق برخصة البناء (الجريدة الرسمية لـ 17 أكتوبر 1975).

[2] – المرسوم رقم: 57–75 بتاريخ سبتمبر 1975.

لم تسجل أي مراقبة جاءت و لم تتخذ إجراءات عقابية صارمة ضد البناءات من دون رخصة ، مما يجعل السلطة العمومية تتحمل المسؤولية الكبرى ، إن مثل هذه التصرفات ما هي إلا نتاج للتطبيق المشوه و الناقص للقوانين السارية المفعول تحكمها ذهنيات ماضوية غير حضارية سبق الإشارة إليها في التباطؤ في تشكيل الاحتياطات العقارية ، و لم يتوقف تهاون السلطة العمومية عند هذا الحد، بل تعدى ذلك إلى منح رخص الطريق Droit de voire [1] بهدف القيام بأشغال بتجهيز المسكن- المفروض أن يكون قد بنى برخصة البناء – (كإدخال الماء ، الطلاء ، تسييج) ، فصاحب المسكن لا يقوم بالأشغال المحددة في الرخصة فحسب ، بل توسيع المسكن في الأرض الحكومية (البايلك) و عادة ما يغتنم فترة الليل أو العطل ، حيث لا تقوم القوة العمومية و المصالح المختصة بالبناء بعملها ، إن أكبر خطأ ترتكبه السلطة العمومية هو منح رخصة الطريق و كان المسكن في وضعية قانونية ، كما يتطور تواطؤ السلطة العمومية أحيانا، عند إقدام مصالح البلدية بتجهيز الحي بالإنارة العمومية كما تقوم مصالح سونلغاز بإدخال الإنارة إلى هذه البيوت القصديرية دون إجراء دراسة تقنية معمقة يراعى فيها انتظام المساكن و أمن السكان في المستقبل (المهم هذه المصالح همها التجارة فقط) .

إن مثل هذه التصرف هو الذي سيشجع أصحاب المساكن العشوائية على توسيع مساكنهم أو تسهيل الأمور لوافدين جدد إلى المدينة من مناطق أخرى .

2-3- التشريع العقاري و الملكية العقارية الخاصة و عشوائية الحي :

إن تشكيل الاحتياطات العقارية في إطار السياسة الحضرية الجديدة لم تكن عملية اختيارية بالنسبة للمجموعات المحلية ، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول كفرنسا

[1] – المرسوم رقم: 83-699 المؤرخ في : 1983/11/26 المتعلق برخصة الطريق و الشبكات .

و بريطانيا و السويد [1] التي تصادر الأراضي حسب حاجاتها و حسب قوانين السوق ، و إنما عملية إجبارية يجب على البلدية تملك الأرض التي تحتاجها في داخل المحيط العمراني و الذي سيشكل قاعدة إنجاز المخطط العمراني في إطار الاحتياطات العقارية ، فإن المشروع الجزائري قد وضع القواعد التي يجب إتباعها عند مصادرة الملكية الخاصة ، لقد أخذ بعين الاعتبار أوضاعهم الاجتماعية و ردود أفعالهم المحتملة اتجاه السلطة العمومية ، لذلك اشترط على السلطة البلدية التي تقوم بالمصادرة ما يلي :

- تعويض أصحاب الأراضي المصادرة على أساس تقييم مصلحة الدومين Les domaines يترتب عنه تحديد قيمة التعويض .

- احتفاظ العائلة المصادرة بقطعة أرض لأجل البناء بمعدل 20 م^2 شخص في العائلة.

غير أن قراءتنا لهذه الإجراءات العقارية سندرك من خلالها مدى " تعسف" السلطة العمومية في مثل هذه العمليات و التي قد يتهيأ لتوسع السكن العشوائي. لقد كانت عملية المصادرة إجبارية من جهة و التعويض رمزي غير كاف، بمعنى لم يأخذ بعين الاعتبار قوانين السوق و تقلبات الأسعار ، و إنما تثبت الأسعار إداريا [2].

لقد كانت قيمة التعويضات قليلة جدا بالنظر إلى السوق الحر و حاجيات المصادرين ، فحسب مصالح بلدية تلمسان [3] ظلت التعويضات خلال السبعينات تقارب 2 دج للمتر المربع ثم تشهد زيادة محتشمة خلال الثمانينات ، لتصل إلى 50 دج للمتر المربع حتى يتواكب ذلك مع سياسة التملك الجماعي للمجال ، إن تسوية الشؤون الاجتماعية بهذه الإجراءات و القواعد يعتبرها المصادرون مهزلة " يضحكوا علينا بربعة فرنك" و من جهة أخرى ، فإن الاحتفاظ بـ 20 متر مربع لكل شخص من العائلة التي

---

1 - *Cherif Rahmani, La croissance urbaine en Algérie, Op cite, P250.*

2 - *Cherif Rahmani, La croissance urbaine en Algérie, Op cite, P 159.*

3 - المصلحة المالية لبلدية تلمسان، سنة 1988.

تصادر أرضها يسير بشكل معاكس للحاجيات المتزايدة للعائلة ، بفعل نموها الـــديمغرافي السريع .

إن الحاجة إلى الإسكان و فقدان الثقة في السلطة العمومية في تلبية الأفـــراد مـــن السكن عوامل تفرض على أصحاب العقارات و هم يسرعون في تسبيح أراضيهم بحـــائط قليل الارتفاع . و الأكثر من ذلك تتم عملية المصادرة بشكل تعسفي كالمـــصادرة دون سبق إعلان أو التباطؤ في التعويض أو حتى إجراءات المصادرة .

II- الحي العشوائي الريفي و تدهور النسيج العمراني :

إن تحليل النسيج العمراني للكدية يكشف عن اختلافـــات في نمـــاذج الإســـكان المتداخلة فيما بينها بين الجماعي و الفردي الكثيف و المبعثر القديم و الجديد ، العصري و التقليدي ، غير أن توسع السكن العشوائي بصفاته القصديرية يشكل الخلل و الاضطراب الصارخ في البناء الحضري لبلدية تلمسان ككل ، ليس على مستوى المادي البنائي ، بـــل أيضا على مستوى العلاقات الاجتماعية و أشكال التنظيم المحلية و طرق التفكير و وسائل الترقية و التي لا تزال مرتبطة بطابعها الريفي القصديري .

ثانيا: اختبار صحة فروض الدراسة

المبحث الأول: العمران والإجرام

النمو الديمغرافي :

يبين التحليل الإحصائي لأفراد العينة أن التركيب العمري للسكان يعتبر من أهـــم العوامل التي تؤثر في المجال الديمغرافي و أن هيكل توزيعهم حسب فئات الـــسن المختلفـــة توضح بصفة جلية العلاقة بنموهم و الزيادة الطبيعية و اتجاه الحضرية التي تـــبين بـــدورها القوى الإنتاجية للسكان و مقدار فعاليتهم الاقتصادية بالمنطقة .

يعتبر السؤال مكان الولادة محاولة الكشف عن مكان ولادة أفراد العينة و معرفة المناطق التي نزحوا منها و هل لدى أرباب الأسر في مكان آخر غير هذا الحي القصديري .

إن أغلبية سكان هذا الحي من العينة المدروسة زاد في مناطق نصف حضري ، و انتقلوا فيما بعد إلى هذا الحي ، و أن غالبيتهم نزحوا بسبب ما عانته الجزائر خلال العشرية السوداء (الإرهاب) .

الحالة المدنية لأفراد العينة :

دلت الشواهد الواقعية أن لظاهرة الزواج أثر كبير في خلق هذا النمط من الإسكان، كما أن انتشارها مرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و المعتقدات الدينية.

أمكنتنا البيانات المستقاة من الواقع حول الحالة الزوجية و معدلاتها لأفراد العينة المدروسة من الملاحظات التالية :

- إن أغلبية أفراد العينة محل الدراسة من الزوجين و تقدر نسبتهم 84 % المجتمع الجزائري هي السائدة و هذا يظهر بصفة جلية بهذا الحي القصديري .
- أما الملاحظة الثانية فنجد أن 6 % من مجموع أفراد العينة من المطلقين و لعل هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى الظروف الحياتية المختلفة لكل فرد.
- بينما 10 % من أفراد العينة من الأرامل توفي الزوج و لم يجدن مكانا آخر لسكن إلا هذا الحي (نظرا لسهولة الحصول على السكن و لعدم وجود معاونة مالية من قبل أهل الزوج، أما نسبة العزاب الذين يملكون كوخا بهذا الحي فمنعدمة.

و حول موضوع الزواج هذا تحاورنا مع الشباب المقبل عليه بهذا الحي و اتضح لنا أن هذا الحي القصديري أفرز ظاهرة جديدة تتمثل في كون أن بنات الأحياء الأخرى و حتى

القصديرية على اختلافها لا تقبل بالزواج بأبناء بحيث تعقدت حياة هـؤلاء العـزاب و عجزوا عن العثور على شريكة العمر التي تقبل أن تقضي ما بقي من حياتها في الأوساخ و الرائحة الكريهة في غرف ضيقة و ذات كثافة سكانية عالية فأهل الحي مـن الـشباب لم يجدوا مكانا للعيش و الحياة فيه حتى يقبل بهم للزواج.

و زادت الحياة صعوبة و تشابكت من عملية قبول بنات هذا الحي الـزواج بـشباب الأحياء الأخرى الأكثر رفاه دون غيره هذه الحالة أدت إلى ارتفاع نسبة عدد العزاب .

الحالة التعليمية لأرباب الأسر :

من العوامل التي تؤثر في الملامح الديمغرافية و الحضارية للسكان انتشار التعليم و ما يصاحبه من تقدم في المستوى المادي و الاجتماعي (و الرغبة في البحث عن حياة أكثـر رفاهية) و تعتبر الحالة التعليمية للأفراد بالحي أو بالمدينة مفتاح الخـروج مـن الحالـة الاجتماعية و الاقتصادية المزرية ، و تعتبر الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للسكان .

و أظهرت البيانات المستقات من الميدان أن الأمية منتـشرة في صـفوف الآبـاء و الأمهات و بصفة واسعة هذه ظاهرة خطيرة يتخبط فيها أغلب أفراد هذا المجتمع الصغير محل الدراسة و يتأكد هذا من خلال النسبة الكبيرة و التي تتجاوز النصف بنسبة 62 % و التي تعبر بصدق عن فئة الذين لا يقرؤون و لا يكتبون لأنهم لم يلتحقوا بالمدارس في سن اللازم لأن الكثير منهم كان يسكن بالمناطق الريفية الأكثر حرمانا في ميدان التعلـيم و في وقت الاستعمار الفرنسي و هذا ما انعكس على الأبناء بالسلب ، و أما نسبة الـذين لا يحملون شهادة و هم من الذين يقرؤون و يكتبون من بين أفراد العينة فبلغت 48 % و النسب في ذلك و الذي رفعهم إلى الوصول إلى مستوى القراءة و الكتابة هـو إدخـال سياسة محو الأمية بالمصانع للفئات العاملة. أو بالسياسة الجديدة التي تنتهجها الدولة بتعلم الكبار من خلال جمعيات اقرأ الخاصة بمحو الأمية.

الـــرضى عن السكن :

جدول يعبر عن مدى الرضى عن المسكن لعينة متكونة من 50 أسرة

نعم	19	38
لا	31	62
المجموع	50	%100

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أن نسبة الأسر الراضية عن وجودها بهـــذا الحي بلغت 38 % من مجموعة عينة البحث و لعل ذلك يرجع إلى اندماجهم الكامل من سكانه و أصبح ممكنا من خلال ظروف الإسكان الصعبة التي تعرفها جميع ســـكان هـــذا الحي من كثافة سكانية عالية داخل الغرف الواحدة و عدم وجود نظافة كافيـــة و فقـــر سكـــانه و انتماء هذه الأسر إلى فئات عمالية غير مؤهلة من نفس المركز الاجتمـــاعي و من خلال الحوار الحر الذي أجريناه مع أفراد العينة قال لنا أحدهم " جميع ســـكان هـــذا الحي أصدقاء و ألتقي بهم في كل يوم في أول وهلة كأنهم إخوة إنني منهم و هم مـــني و أحب جميع السكان بدون تمييز سواء كانوا من المنحرفين أو من العمال أو من المـــوظفين، إن العرف الذي يسود هذا المجتمع الصغير لا يترك أفراد أن يفكروا في أي شيء آخر .

أما 62 من أسر عينة البحث فقد أدلت بأنها غير راضية بمساكنها الحالية و لعـــل الأسباب ترجع إلى انتشار الأمراض المعدية عند الأطفال و ارتفاع نسبة المتـــشردين عـــن الشباب بالحي القصديري و أشار لنا أغلبهم إلى غياب الراحة و الطمأنينة و الأمان.

المشاكل خارج البيت بين أسر الحي :

تفرض طبيعة الحياة على الإنسان أن يكون اجتماعيا و يدخل في علاقات مع الآخرين و يتبادل معهم المشاعر و الأحاسيس، و نجده عموما يجاور في مسكنه الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها. و قد تجمع سكان هذا الحي لتفاهم و تكيفهم مع الأوضاع الاجتماعية التي ينتمي إليها ، و قد تجمع سكان هذا الحي لتفاهم و تكيفهم مع الأوضاع الاجتماعية الثقافية الاقتصادية السائدة : و مفهوم الجيرة يتضمن عنصرين أساسين: العنصر الاجتماعي و العنصر المكاني .

بحيث يعود الأول إلى أنماط العلاقات تنشأ من المقربة و التي تسهل الاحتكاك و التبادل بين أفراد الأسر و الثاني يحدد العلاقة بالمكان الفيزيقي الدال على درجة رضا الأفراد و الجماعات .

جدول يعبر عن المشاكل داخل البيت

الأولاد	14	48
النساء	12	44
الرجال	03	8
المجموع	29	100

افتقار المسكن إلى المرافق الضرورية و التجهيزات الصحية اللازمة كدورات المياه و الصرف الصحي أنتج عددا كبيرا من المشاكل بين أسر هذا الحي بالإضافة إلى ضيق مساحات الغرف و الافتقار إلى مجال خاص بالأطفال اللعب و أداء الواجبات المدرسية

الأخرى تدفع بالأولياء إلى طردهم إلى الشارع الأمر الذي يؤدي إلى تجمع الأطفال بأزقة الحي ، و المشاجرات بين الأطفال و نتيجة لإلحاق أضرار بالملكية الخاصة في الحياة.

و البيانات الواردة في الجدول توضح أن 48 % من أسر العينة المدروسة قامت المشاجرات بينهما من أجل الأطفال و أن 44 % من أرباب الأسر أدلت أن أساس المشاكل آت من النساء، أما 8 % من مجموع أسر العينة فترجع المشاكل إلى عصبية الرجال خاصة عند عودتهم من العمل ، تزداد حدة المشاجرات بين سكان هذا الحي المشاجرات التي بدأت بين الأطفال في الشارع و تنتهي بين الأمهات و النساء أمام أبواب الأكواخ و في الكثير من الحالات تصل هذه المشاجرات إلى درجة العنف .

و الملاحظة أن المشاكل اليومية التي تحدث بين سكان هذا الحي لا تتعدى حدود الجغرافية لأن كبار السن يتدخلون لإيجاد الحلول المناسبة و يعاقبون الظلم بوسائلهم المختلفة لأن العلاقة الاجتماعية لأرباب الأسر مرتبطة بسمعتهم.

المشاكل الاجتماعية و الأمراض الجسمية :

المشاكل التي تعرض لها أفراد العينة من أشخاص لا يسكنون الحي :

انعزال هذا الحي عن المحيط العمراني المخطط و بعده عن مراكز الشرطة واد بجانبه جعله مرتعا لسكان الأحياء المجاورة و البعيدة و البعض من سكان الحي المدروس لشرب الخمر و لعب الأوراق و شراء المخدرات و هذا أنتج عنه بعض الأحيان تعديا على أهل الحي .

جدول يعبر عن: المشاكل الاجتماعية والأمراض الجسمية لأفراد العينة.

تعدي من شاربي الخمور	45	90
تعدي على حرمات الغير	05	10
تعاطي المخدرات	–	–
القمار	–	–
المجموع	50	100

يتضح من بيانات الجدول أن الإزعاجات التي يتعرض لها سكان هذا الحي يرجع سببها بالدرجة الأولى إلى شاربي الخمور حيث بلغت نسبة هذه الممارسات اللاأخلاقية 90 % من مجموعة أسر عينة الدراسة و أما 10 % من أسر عينة البحث فتعرضت إلى مشاكل مست بحرية بناتهم إلى معارك دموية.

و بناء على هذه المعطيات نقول أن سكان هذا الحي القصديري يعيشون في خوف دائم و إرهاب مستمر من جراء الاعتداءات المختلفة .

انتشار الأمراض :

إن الحالة الصحية للسكان مرتبطة ارتباطا وثيقا بتوفير أو غياب ظروف الإسكان الجيدة والتغذية والنظافة ومعنى تلبية الحاجات الصحية للسكان هو توفير المنشآت الاجتماعية الأساسية مثل سكن صحي وتغذية سليمة ومتوازنة.

يتضح من دراستنا لمعطيات الجدول أن نسبة الأمراض عند أسر عينة البحث بلغت 51% من مجموع العينة قد أصيبوا بمرض ما لعل انتشار الأمراض بهذه الحدة يعود

بالدرجة الأولى إلى الظروف المعيشة السيئة التي يحياها سكان هذا الحي (الكدية) وعلى الأوساخ والميكروبات الموجودة بداخل أو خارج البيت وإلى سوء التغذية وإلى قلة العناية والإرشادات الصحية وإلى ضيق المسكن.

ومن أهم العوامل التي تكون خطر على السكان البناء الفيزيقي، فمعظم المباني حالية سيئة غير قابلة للإصلاح إلى التسهيلات الحضرية من غاز وتهوية.

أما نسبة 49% من عينة البحث لم يجبها أي مرض ولا يذهبون إلى الطبيب واستطاعت بإمكانياتها القليلة أن تتغلب على جميع الأمراض الحقيقة التي تعرضت لها.

علاقة العمران وأثره على سلوك العائلة مع عدد الأطفال:

يعتبر المجال الذي يحتاجه الطفل داخل المسكن حسب المتغيرات المتعلقة بالسكن بوضع وعدد الغرف وسلوك العائلة وعدد أطفالها من الوالدين، ويرتبط بالوسط السيسيو ثقافي للعائلة وقد لاحظنا من الدراسة الميدانية انه لما يزيد عدد أطفال العائلة تزيد الحاجة إلى مكان خاص لألعاب الأطفال.

سلوك الطفل :

إن السكن بمثل هذه الأحياء يعطي للأطفال سلوكيات محددة، لقد اشتكى المبحوثون من تأثر أعصاب أبنائهم من جراء متغير عدد الأطفال العديد من العائلات ومتغير الفئة الاجتماعية المهنية ومتغير أن العائلات تعرف صعوبة في الميزانية أن كثرة الأطفال يزيد من متطلبات علاجهم مع مرور الزمن أن أي شغب بسيط عمل تعصبي يؤثر على الأعصاب ، توضح هذه المتغيرات أهمية النظام داخل المسكن ، وعلى هذا الأساس أدلى الكثير من المبحوثين عن صعوبة عملية التربية بهذا الحي وان مخالطة الصغار الكبار

سيئة وأن المساكنة خطيرة وان يجمع عدد كبير من الأطفال في مكان واحد بدون مراقبة خطر.

هيجت هذه المخالطة الأطفال وعلمتهم سلوكيات غير أخلاقية وكلام غير مهذب وبات الأطفال لا يدخلون إلى المترل طيلة النهار، ومن هذا نشأ عند الأولياء أن مستقبل أطفالهم لا يكون بهذا الحي.

ولتأكيد صحة الفروض من عدمها و أثر البيئة العمرانية على الظاهرة الإجرامية لدراستنا سنقوم إجراء مقارنة للحيين السكنيين للكدية وحي الدالية الكيفان وفق تقسيمات مخطط "دوكسيادس" وقد طبق في جدول التقويم طريقة مستوى تحقق العناصر، حيث اعتمدنا على أسلوب الملاحظة والحكم الشخصي.

جدول: تقويم مقارن لأحياء الكدية وحي الدالية الراقي بناء على العناصر التصميمية المؤثرة على مستوى الأمن بالمناطق السكنية.

عناصر التقويم	الكدية	الكيفان
1- هوية الحي ونطاق حيازته		
-توفر حدود واضحة للحي	O	•
توفر هوية مميزة للحي	O	•
وضوح وتميز مداخل الحي	O	•
وضوح وتميز مداخل المجاورات السكنية	□	•
تحكم السكان في مداخل المجاورات السكنية	O	•

وجود نطاق حيازة واضح للحي	o	•
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الأول	%5	%100
2- شبكة الطرق ونظام حركة السيارات		
تحد من حركة السيارات العابرة داخل الحي	o	□
تحد من حركة المنشأة العابرة داخل الحي	o	□
تعتمد على التدريج الهرمي	o	Δ
تحد من سرعة السيارات	o	Δ
انعدام أو ندرة تقاطع الطرق	o	*
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الثاني	صفر	50
3- حركة المنشأة والأنشطة الخارجية		
توفر ممرات خاصة بالمنشأة	o	•
توفر الأرصفة المخصصة للمنشأة	o	•
تمكن المنشأة من استخدام طرق السيارات بأمان	o	•
توفر التظليل لممرات وأرصفة المنشأة نهارا	o	•
توفر الإضاءة لممرات وأرصفة المنشاة ليلا	o	•
توفر ساحات أنشطة مشتركة لتجمع السكاني	o	□

توفر عناصر الأنشطة وتوزعها في الحي	o	•
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الثالث	صفر	%69.4
4- مراقبة للسكان للحي وللوحدات السكنية		
إمكانية مراقبة الفراغات الخارجية من قبل المنشأة	o	•
توفر نطاق حيازة محدد لمجموعة من الوحدات	o	•
انعدام مناطق الاختباء مثل الأراضي غير المطورة	o	•
تسيير رؤية الشارع والمساكن المجاورة من الداخل	•	o
إمكانية رؤية المداخل إلى فناء المسكن من الشارع	•	•
إمكانية رؤية المداخل إلى مبنى المسكن من الشارع	•	o
النسبة المئوية لتحقيق عناصر القسم الرابع	50	66.7
النسبة المئوية لتحقيق جميع العناصر	13.75	78.27

• تحقق كامل

□ تحقق شبه كامل

* تحقق متوسط

Δ تحقق بسيط

o انعدام التحقق

توفر أو تحقق بعض العناصر المعمارية والعمرانية للحكم على البيئة العمرانية المراد دراستها، أو تطبيق بعض المعالجات والحلول فيها، بشكل تقريبي خاصة إذا لم تتوفر أدوات أكثر دقة للقياس ، أو ندرة المعلومات الإحصائية المطلوبة ، ويتم هذا الأسلوب النظر فقط إلى المعالجة أو العنصر العمراني المراد قياسه، بمعزل عن العناصر الأخرى، ومن خلال مراجعة المعلومات والمخططات والرسومات المتوفرة عن الحالات الدراسية للبيئة العمرانية ، حدد الباحث بأسلوب الملاحظة مستوى توفر أو تحقق العنصر بشكل تقريبي في كل حالة، وإعطائه الدرجة التي تناسبه من درجات المقياس الخماسي.

يتدرج المقياس من تحقق كامل، ممثل في جدول التقويم بدائرة مطموسة ، إلى انعدام التحقيق، ممثل بدائرة مفرغة، وتهدف هذه الطريقة إلى توفير أفضل أسلوب لمقارنة مدى تحقق العناصر أو المعالجة العمرانية والمعمارية، المساهمة في الحد من فرص الجريمة وبالتالي الرفع من مستوى الأمن بين الأحياء السكنية المختلفة.

وقد اظهر جدول التقويم مدى تدني تحقيق العناصر في حي الكديـة القـصديري والمترامي الأطراف حيث بلغت نسبة التحقيق 13.75% ويظهر مدى تدني هذه النسبة عند مقارنتها مع حي الدالية التابع للكيفان الذي بلغت فيه نسبة التحقيق (78.27%) ، وما هذا إلا دليل واضح على افتقار تصميم وتخطيط غالبية الأحياء السكنية ذات التخطيط الشبكي المتداخل والمعتمد للكثير من العناصر والمعايير التي تسهم في الرفع من مستوى الأمن والحد من مستوى الجريمة.

وفيما يلي الآن إعطاء جداول مقارنة للجرائم المقترفة في كل من حي الكدية الدالية تلمسان لتبيان الدور التي تلعبه البنية التحتية والمقاييس المعمارية في تباين الجريمة.

جدول مقارن يبين أهم الجرائم المقترفة في الحيين السكنيين (الكدية/ الكيفان)

الإحصائيات من جانفي 2007 إلى جانفي 2008

الجرائم	الكدية	الكيفان (حي الدالية)
السرقة الموصوفة	28	03
السرقة العادية	50	05
السرقة من داخل مركبة	20	08
المجموع	98	16
الأحداث المتورطون في مختلف الجنح والموجودون في حالة خطر معنوي		
سرقة وإخفاء أشياء مسروقة	18	00
أحداث في حالة خطر معنوي	08	00
المجموع	26	00
نساء ضحايا العنف		
الضرب والجرح العمدي	15	02
التعدي الجنسي	08	00
المضايقة الجنسية	14	01

الاغتصاب	02	00
المجموع	39	03
دراسة العلاقة بين الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وبقية الجرائم الاخرى خلال سنة 2007		
قضايا تعاطي المخدرات	45	04
تزييف النقود	00	00
تبييض الأموال	00	00
فعل مخل بالحياء	15	01
التعدي على الأصول	07	00
إنشاء محل للغش والدعارة	08	00
تحريض قاصر على الفسق	09	00
السكر العلني الفاضح	38	09
المجموع	122	14

للإشارة هذه المعطيات مستقاة من قسم الشرطة لكل من الأمن الحضري السابع وهو إقليم اختصاص الكدية وكذا الأمن الحضري الثاني والثاني عشر باعتبارهما يشملان إقليم اختصاص الكيفان.

يتبين من خلال الجداول المرفقة والمستقاة من مصالح الشرطة التابعة لأمن ولاية تلمسان أن منطقة الكدية تعاني ويلات الجرائم بمختلف أنواعها وأن ظاهرة الإجرام تزداد يوما بعد يوم وتتطور بتطور ذهنية المجرم.

كما أكدت لنا مصالح الشرطة أن هذه الجرائم المقترفة تكون غالبا في تلك البيوت القصديرية المتواجدة خلف الوجه الجديد للكدية الذي تريد مدينة تلمسان إخفائه للعيان و إظهار العمارات التي أنجزتها مؤخرا لا لشيء سوى لدس عيوب الكدية وعيوب أهلها.

ونجد أن هذه الجرائم تنوعت وتعددت كالزنا، تعاطي المخدرات، بيوت الدعارة، الضرب والجرح، شرب الخمور، ويطغى على كل هذا السرقات وشرب الخمر وتعاطي المخدرات

على غرار العكس في حي الدالية بالكيفان أين تتواجد الفلل والشقق الفاخرة فقد تكون الجريمة منعدمة في بعض الإحصائيات وحتى وإن وجدت فتكون خفيفة أو بسيطة كالسرقات من خلال المركبات التي تكون أحيانا راكنة بالخارج، وفي غالب الأحيان إن لم نقل دائما السراق يكونوا من غير أهل الحي، على العكس بحي الكدية فالسراق من نفس الحي ولا يدخل عليهم الغرباء.

وما يمكن استخلاصه هو أن للهندسة المعمارية وللبيئة العمرانية دور كبير على الظاهرة الإجرامية، فكلما كان المحيط ضيقا ومظلما ونتنا زادت الجريمة والعكس صحيح.والصور المرفقة والمأخوذتين من الحيين المتباينين تعبر عن نفسها وهي دليل قاطع للتباين الموجود وحجة قاطعة لموضوعنا وبحثنا هذا.

04/02/2008

04/02/2008

04/02/2008

04/02/200

04/02/2008

04/02/2008

04/02/2008

04/02/2008

04/02/2008

04/02/2008

المبحث الثاني : الثقافة والإجرام :

العنف الثقافي:

يمكن تعريف العنف على كونه " قوة ، فضة ، وحشية ، و استعمال مفرط للسلطة " . و هو فعل إرادي متعمد بقصد إلحاق الضرر . [1] و يعرفه عدد من علماء النفس على أنه " نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة إحباط و يكون مصاحبا بعلامات التوتر ، و يحتوي على نية مبيتة لإلحاق ضرر مادي أو معنوي " و اعتبره ستراوس STRAUS " استجابة لمثير خارجي يؤدي إلى إلحاق الأذى بشخص آخر ، استجابة في شكل عنيف تكون مشحونة باتجاهات الغضب و الهيجان و المعاداة .." [2]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن العنف الثقافي له أثر سلبي على سلوك الفرد ، و يظهر ذلك من خلال العوامل و المعطيات الثقافية التي تساعده على تنفيذ الجرائم، و تسهل له الطريق لارتكابها .

و هذا ما يظهر في العنف التعليمي و الدينين (المطلب الأول) ، و العنف الإعلامي (المطلب الثاني) ، و التقدم العلمي وصلته بالإجرام (المطلب الثالث) .

---

[1] – حسين خريف ، عولمة العنف ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، العدد 18 ، 2002 ، ص ، 54-55 .

[2] – جليل وديع شكور ، العنف و الجريمة ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 1997 ، ص ، 32 .

المطلب الأول : العنف التعليمي و الديني :

يلعب كل من التعليم و الدين دورا بارزا في التثقيف و تنمية و توسيعي المـــدارك و المعارف ، غير أن هذا الدور كثير ما يكون محفوفا بنوع ن السلبية ، خاصة إذ فتقر من معاني التهذيب و الخلق السليم و السوي ، و هذا من شأنه تكوين ثقافة إجرامية خصوصا لدى الأشخاص الميالين على ارتكاب الجرائم . فيمهد لهم طريق ارتكابها و يساعدهم على تنفيذها و تسهيلها عليهم . و بذلك يصبح كل من التعليم و الدين من أبـــرز الروافـــد الإجرامية في هذا المجال .

الفرع الأول : أثر التعليم في زيادة نسبة الإجرام .

إن القول بأن كل مدرسة تفتح يقابلها سجن يغلق ، حمل الكثير من الباحثين على التشكيك في صحته ، حيث ثبت بالتجربة أن كل مدرسة تفتح يقابلها سجن يفتح ، فمن الثابت أن معظم الدول ، قد توسعت من خلال مائة سنة الأخيرة في نشر التعليم الابتدائي و الثانوي ، و أنفقت في سبيل ذلك مبالغ طائلة ، و على الأخص أوروبـــا و الولايـــات المتحدة الأمريكية ، و مع ذلك لم تغلق السجون في تلك الدول أبوابها ، بل لقد مـــضت على العكس من ذلك حركة إنشاء المدارس ، و إنشاء السجون جنبا إلى جنب و إن تكن بدرجات مختلفة . [1]

فالجهل ليس عاملا من العوامل الإجرامية، حيث أثبتت الإحصاءات وقوع الجريمة من الجاهلين، و وقوعها كذلك ممن بلغوا من العلم حدا مذهلا.

و يرجع السر في ذلك إلى سبب غاية في البساطة ألا و هو أن مسألة الجهل و العلم إنما هي مسألة تدخل في " دائرة المعرفة " و هذه الدائرة بعيدة الصلة عن أسباب الإجـــرام

---

[1] – عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 295 .

غاية الأمر ، أن الرقي العلمي من شأنه أن يؤثر على نوعية الإجرام لا على كمه ، فيميل به من العنف إلى المكر ، و التاريخ يشهد أن عددا كبيرا من المجرمين في المجتمعات المتقدمة كانوا متعلمين ، بل أن أحد زعماء المافيا ثبت أنه كان يشغل منصب المدعي العام . [1]

و في هذا السياق يذهب جاروفالو GAROFALO إلى أن انتشار التعليم لا ينبغي أن يعد من عوامل مقاومة الإجرام ، لأن من المشكوك فيه أن الغريزة الخلفية إذا انتفت يمكن أن تخلق عن طريق التعليم خلال فترة الطفولة المبكرة ، ثم أن كلمة التعليم ينبغي ألا تقبل في معناها فحسب ، بل أنها تعني بالأكثر مجموعة تأثيراته خارجية ، و سلسلة من المشاهد الدائمة التي يراها الطفل جارية أمامه و التي تطبعه بعادات خلقية ، و تعلمه عن طريق التجربة و ربما بطريقة غير واعية ، و إنما نماذج الأسرة التي تؤثر في روحه أكثر مما يؤثر التعليم ، و لكن حتى مع إعطاء كلمة " تعليم " كل هذا المعنى المتسع فإن الإنسان غير متأكد من أثره ، أو بالأقل لا يمكن أبدا قياس هذا الأثر . [2]

التعليم ينمي في الشخص الميل الإجرامي ، الذي يكون متوفر لديه بالفعل ، و يضاعف من الخطورة الكامنة في شخصه ، و تعليل ذلك أن التعليم يصقل المواهب ، و يزيد من الإمكانيات ، و يوسع من نطاق الخبرات ، و أنه بهذا النحو يمد الشخص الذي يتوافر لديه بالفعل ميل إلى ارتكاب الجريمة بأسلحة إجرامية جديدة ، يستعين بها في التعبير عن هذا الميل الإجرامي و ترجمته إلى أفعال يعاقب عليها القانون .

و يعتبر لومبروزو في مقدمة القائلين بهذا الرأي ، حيث يذهب إلى أن الميل الإجرامي كامن في شخص المجرم ، باعتباره ثمرة أسباب بيولوجية و نفسية موروثة ، و لا يمكن للتعليم القضاء عليها أو الحد من تأثيرها ، بل هو على العكس يؤدي إلى زيادة

---

[1] - رمسيس بهنام محمد زكي أبو عامر ، علم الإجرام و العقاب ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1999 ، ص ، 221-222 .

[2] – عبد المنعم العوضي ، المبادئ العلمية لدراسة الإجرام و العقاب ، دار الفكر العربي ، 1985 ، ص ، 138 .

الوسائل التي يمكن لهذه الأسباب عن طريقها إنتاج آثارها الإجرامية . و يدعم أنصار هذه النظرية رأيهم ، بما دلت عليه بعض الإحصاءات الجنائية التي جريت في بلجيكا و بلغاريا و المجر من انخفاض نسبة الإجرام لدى الأمين ، عن نسبته لدى الأشخاص الملمين بمبادئ القراءة و الكتابة ، فهذه الإحصاءات تؤكد تأثير التعليم في تنمية الميول الإجرامية . [1]

و هذا ما جعل لومبروزو من الرافضين كليا لفكرة تعليم المجرمين داخل المؤسسات العقابية ، حتى لا يزودون بوسيلة عقلية تسمح لهم بعد ذلك بالتمادي في الإجرام ، بإتقانه و تطويره بصورة أكثر دقة . [2]

هذا وقد قام لومبروزو منذ أواخر القرن الماضي . بعمل دراسة مقارنة لجرائم القتل و السرقة في 11 دولة ، تتفاوت في مدى انتشار التعليم فيها ، و وصل إلى أن التناسب عكسي بين الجريمتين ، حينما ترتفع نسبة التعليم تقل معدلات جرائم القتل العمد و ترتفع معدلات جرائم السرقة ، أما عندما تنخفض نسبة التعليم فإنه يحدث العكس ، أي تزداد معدلات القتل و تقل معدلات السرقة .

لذا يقول لومبروزو أن انتشار التعليم على نطاق واسع ، قد أضفى على إجرام العصر طابعه

الحالي ، إذ حوله من إجرام العنف و العدوان على الأشخاص إلا إجرام مدروس بمنطق و دهاء ، و ثمة دراسات أخرى تؤيد هذا الرأي . [3]

و يشير بعض الباحثين إلى أنه في خلال الثمانين السنة الأخيرة انخفض عدد الأمين في فرنسا بنسبة 90 % تقريبا ، و مع ذلك زادت معدلات الإجرام و لم تنخفض تبعا

---

[1] – عمر السعيد رمضان ، دروس في علم الإجرام ، دار النهضة العربية لطباعة و النشر ، بيروت ، 1972 ، ص ، 155 .

[2] – نور الدين الهنداوي ، المرجع السابق ، ص ، 156 .

[3] – رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ، 142 .

لانخفاض عدد الأمين ، و في هذا الخصوص يقرر الأستاذ جاك ليوتيه J. LEAUTE أنه لا يرى كيف يمكن أن يكون تعليم الحساب و قواعد اللغة و تاريخ فرنسا و جغرافيتها سبب في منع الشخص من السرقة و القتل . [1]

أما فيما يتعلق بتأثير التعليم على نوعية الجريمة ، لوحظ كما تدل الإحصاءات التي أجريت على 2005 محكوم عليهم بعقوبات طويلة الأجل من الرجال في سجن CNOF في فرنسا في سنة 1953 [2] على النحو التالي:

المستوى التعليمي للمجرمين	جرائم القتل	جرائم الجنس	جرائم الحريق	جرائم السرقة الموصوفة	جرائم السرقة البسيطة
أميين	% 10.2	% 19.2	% 26.5	% 08.3	% 05.8
ذوو تعليم منحط	% 50.3	% 58.5	% 50	% 39.7	% 45.5
ذوو تعليم أولي	% 33.1	% 18.1	% 35.7	% 35.7	% 35.4
تعليم ابتدائي	% 05.4	% 3.2	% 02.9	% 0.7	% 10.7
ثانوي	% 0.5	% 0.6	/	% 0.9	% 1.7
تعليم عالي	% 0.5	% 0.4	/	/	% 0.5

[1] – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 293 .

[2] – *J. PINATEL et P. BOUZAT, Op, Cit, p, 161 .*

يتضح من هذه الإحصاءات ، أن الجرائم الجنسية و جرائم الحريق و القتل تقع من مجرمين على مستوى دراسي أقل من مستوى المجرمين الذين يرتكبون جرائم السرقة البسيطة و الموصوفة .

هذا و قد أثبتت الإحصاءات التي أجريت على 416 سيدة محكوم عليهن بعقوبات طويلة ، ذات النتيجة ، فقد ثبت أن إجرامهن كان على الترتيب التالي : [1]

المستوى التعليمي	جرائم القتل	جرائم الجنس	الحريق	الضرب و الجرح	السرقة	خيانة الأمانة	قتل المواليد	الإجهاض
أميات	% 06	% 18	% 15	% 28	% 05	/	% 02	% 05
مستوى تعليمي منحط	54 %	% 81	% 65	% 56	% 49	% 18	% 49	% 42
تعليم أولي	% 32	/	% 20	% 14	% 37	% 44	% 40	% 35
ممن حصلن على الابتدائية	% 06	/	/	/	% 08	% 27	% 09	% 12
الثانوية	سيدة واحدة	/	/	/	/	/	/	% 04

[1] – رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 223 .

من خلال الإحصاءات يتضح أن الجرائم الجنسية و جـــرائم الحريـــق و القتـــل و الضرب و الجرح ، تقع من مجرمات على مستوى دراسي أقل من مستوى المجرمات اللواتي يرتكبن جرائم السرقة و خيانة الأمانة و قتل المواليد و الإجهاض .

من خلال الجدولين السابقين ، يستنتج أن التعليم يؤثر على الإجرام لا في كمه و إنما في نوعه ، حيث يميل به من العنف إلى المكر .

و هذا ما فسره جاروفالو GAROFALO بأن " التعليم في تنميته للمعـــارف و الميول يمكن أن يحدد اختصاصات إجرامية . [1]

[2] و لاشك في أن هناك أنواع من الجرائم لا يتاح لغير المتعلم ارتكابها لاعتمادها علـــى القراءة و الكتابة ، و إن هناك أنواعا من الجرائم يسع للمتعلم و الأمي ارتكابها ، و لكـــن المتعلم يرتكبها بوسائل تحمل بسمات ثقافته فيغلب عليها طابع المكر و الدهاء ، و مـــن الأولى جرائم التزوير و النشر و إصدار شيكات بدون رصيد ، و من الثانية جرائم النصب و السرقة و التزييف و التهريب النقدي و الجمركي و غش الأدوية و الأطعمة و غيرها من المنتجات ، و لهذا يرى الباحثون بحق أن التعليم إذ ينمي المعارف و يوسع المـــدارك فإنـــه يفضي إلى نوع من التخصص في مجال

الإجرام [3]

مفاد ما ذكر سابقا أن الثقافة بدون خلق ، تمد الإنسان بكل ما يلزم من الوسائل المنطقية و القانونية و الفلسفية لتبرير أسوأ الأفعال و أكثرها لإيذاء الإنسانية ، كمـــا أن العلم بدون خلف يمده بأبدع الوســـائل الفنيـــة تنفيـــذا للجـــرائم ، و لعـــل روســـو

---

1 – رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص، 223 .

2 – *J. PINATEL et BOUZAT, Op, Cit, p, 161 : « ... Que l'instruction en développant des connaissances et des aptitudes, peut déterminer des spécialisés criminelles ».*

3 – عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص , 297 .

ROUSSEAU محق في قوله : " يا أيها الناس لتعلموا أن الطبيعة قد أحسنت بكم صنعا حيث حجبت عنكم العلم بأسرارها ، على نحو ما تفعله الأم ، إذ تبدد سلاحا ضارا وقع في يد ابنها . فأسرارها شرور أرادت أن تحفظكم من أذاها و من أكبر أفضالها عليكم العقاب الذي تثر له بكم كلما أصبتم من العلم حظا ، فالناس فاسدون و لو شاء لهم سوء الحظ أن يولدوا متعلمين ، لكانوا أكثر فسادا " و قول العالم الإيطالي " FLESCH " ط يا أيها الناس إنك أحوج إلى أهل الأخلاق منكم إلى أهل العلم " . [1]

و من ثم لكي لا يصير التعليم مؤديا إلى الرذيلة و السلوك المعوج يجب أن يتجه إلى تكوين شخصية سليمة . هذا من جهة ، و لكن ثمة ناحية أخرى لازمة للتعليم كي يؤتي ثماره و هي حسن توجيه التعليم بحيث يتفق مع غاية الجماعة و ما يلزم للجماعة لتحقيق هذه الغاية . [2]

الفرع الثاني : الدين و علاقته بالإجرام :

ذهب لومبروزو إلى القول ، بأنه من الخطأ الظن بأن كل المجرمين غير متدينين ، و دلل على صحة هذا الرأي بالصلوات و الطقوس التي كان المجرمون في العصور القديمة . و ما زال فريق منهم في العصور الحديثة ، يؤدونها . و كذلك بالوشام التي كانوا يرسمونها ، و عنده أنه إذا كان كثير من المجرمين الخطرين كزعماء العصابات و كبار المجرمين في المدن الكثيفة ، لا يعنيهم أمر الدين في شيء أو يسخرون من قيمه و ينبذونها ، فالغالبية العظمى من المجرمين ، و على الأخص من أبناء الريف ، أبعد ما تكون عن الإلحاد و أقرب ما تكون إلى الدين ن و عن كان كثير منهم مع ذلك يفهم الدين على غير حقيقته .

---

[1] – رمسيس بهنام ، الجريمة و المجرم في الواقع الكوني ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1996 ، ص ، 145-146 .

[2] – حسن شحاتة سعفان ، علم الجريمة ، مكتبة النهضة المصرية ، ط 2 ، 1962 ، ص ، 154 .

لاحظ أنريكو فيري E.FERRI من دراساته على القتلة ، أن معظمهم حريص على الدين شديد التعلق به ، أو هم على الأقل مؤمنون بالله و إن كان إيمانهم مشوبا بأخلاط ليست من الدين في شيء .

أما مارو MARRO فقد أجرى مقارنة بين مجموعات ثمن المجرمين و غير المجرمين فوجد أن التدين و عدم التدين ، و أداء الشعائر الدينية بصورة منتظمة أو منقطعة، أو الامتناع تماما عن أدائها أمور لا تكاد تختلف نسبتها لدى الفريقين .

إن التمسك بتعاليم الدين قد يؤدي في بعض الحالات إلى ارتكاب بعض الأفعال الإجرامية ، و يتحقق ذلك حينما يكون هناك تعارض بين الدين و قواعد التجريم إلى الحد الذي يجعل من إتباع بعض التعاليم الدينية جريمة في نظر القانون ، إذ في هذه الحالة يكون التمسك بالدين و الحرص على إتباع تعاليمه حافزا على ارتكاب الجرائم التي تقع بإتباع هذه التعاليم .[1]

و يتخذ التعارض بين الدين و القانون صورتين :

الصورة الأولى : عندما تنشأ عقيدة دينية جديدة تتعارض بعض تعاليمها مع قواعد القانون المعمول به ، فتحمل أبناءها على الإخلال بهذه القواعد القانونية في سبيل مراعاة تعاليم دينهم . مثال ذلك قيام طائفة دينية ي فرنسا تنادي بالابتعاد عن العنف في حسم الخلافات ، و تجنب الحروب أيا كانت صورها و أسبابها ، و قد دفعت هذه العقيدة معتنقها إلى التخلف عن أداء واجب الخدمة الوطنية ، و الفرار من القتال و عصيان الأوامر العسكرية ، و هذه أفعال تعد جرائم في نظر القانون .[2]

---

[1] – عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ، 150 .

[2] – إسحاق ابراهيم منصور ، موجز في علم الإجرام و علم العقاب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 2 ، 1991 ، ص ن 105 .

أما الصورة الثانية من التعارض بين الدين و القانون ، فتتحقق حينما يعدل القانون على نحو يجعل قواعده مخالفة لبعض التعاليم الدينية ، وقد يصل هذا التعارض في هذه الصورة ، إلى حد اعتبار الأفعال التي تنفذ بها بعض تعاليم الدين أو تؤدي بها شعائره أفعالا إجرامية ، و يكون من شأن ذلك دفع أتباع الدين الحريصين على التمسك بتعاليمه و شعائره إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية ، ومثال ذلك ما حدث في روسيا و تركيا ، حيث قام في كل منهما نظام سياسي يعارض الدين المستقر ، و يصل إلى حد تجريم بعض الأفعال التي تدعو إليها التعاليم الدينية ، فكان التمسك بالدين في ظل هذا النظام حافزا على ارتكاب بعض الجرائم . [1] كما منع القانون في روسيا إقامة شعائر دينية خارج دور العبادة مما دفع البعض من المتدينين إلى ارتكاب جرائم بالمخالفة لهذا القانون . [2]

يرى كثير من الباحثين أنه لا ينبغي التعويل على إقرار السجناء لتحديد انتمائهم إلى دين معين أو درجة تدينهم ، لأن هناك عوامل خاصة بحياة السجن هي التي تدفعهم إلى ادعاء التدين . كما أنه من الممكن وجود أسباب لاحقة على ارتكاب الجريمة هي التي تفسر ممارسة المسجونين للشعائر الدينية داخل السجن ، على الرغم من أنهم كانوا أبعد الناس عن الدين قبل دخولهم ليه ، فاحتمال الحصول على مزايا من التدين داخل السجن ، لاسيما الاستفادة من الإفراج الشرطي ، قد يكون هو العامل الأساسي الذي يدفع إلى ممارسة الشعائر و ليس الإيمان الحقيقي . [3]

و قد أجريت دراسات من هذا القبيل في الولايات المتحدة الأمريكية ، تبين منها ارتفاع عدد المتدينين من المحكوم عليهم داخل السجون ، عن المتوسط العام للتدين في الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي بعض الدراسات زادت نسبة المتدينين داخل السجون

---

1 – عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ، 150 .

2 – نظير فرج مينا ، الموجز في علمي الإجرام و العقاب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2 ، 1993 ، ص ,34 .

3 – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 309 .

بأكثر من 50 % على المتوسط العام للمتدينين داخل الولايات المتحدة الأمريكية . وقد فسر بعض الباحثين هذه الزيادة ، بالأمل في الحصول على الإفراج الشرطي قبل انقضاء مدة العقوبة .

و يقرر الأستاذ سذرلاند SHETERLAND أن اعترافات السجناء زائفة و لا تمثل حقيقة علاقتهم بالدين قبل ارتكابهم للجرائم التي قادتهم إلى حيات السجن ، كما أن انخراطهم في الدين بعد سجنهم لا يصح اعتباره من قبيل الندم و التوبة ، و إنما هو كذب و نفاق ، يقصد منه التأثير على الهيئة المختصة بالإفراج على المسجونين ، قبل انقضاء مدة عقوبتهم لحسن السير و السلوك أثناء هذه الفترة التي يشترط القانون قضاءها من العقوبة و من المسجونين من يعزز كذبه بالتردد على دور العبادة داخل السجون لممارسة الشعائر الدينية و بالمداومة على تلاوة الكتب المقدسة . [1]

كما يتمثل دور الدين في تبرير بعض الجرائم ، لا لاعتباره يحض على الإجرام ، بل عندما يساء فهمه ، فيتحول التدين إلى تعصب أعمى يدفع إلى كثير من جرائم القتل و السرقة و مختلف صور العنف على الأشخاص و الأموال . [2]

و التعصب بهذا المعنى هو التخلف ، و التخلف قصور في العقل و هو دليل الجهل ، أو نقص المعرفة . التعصب و التطرف ، [3] كلمة مطلقة تأتي مقابل الاعتدال و الاتزان ، و تعني المبالغة

في التشدد الزائد عن اللزوم مع رفض التراجع و الاعتراف بالخطأ . [4]

---

1 – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 310 .

2 – الملحق ، رقم ، 03 ، ص ، 128 .

3 – إن كلمة التطرف و التعصب و التنطع ، الغلو ، التشدد هي كلمات ذات مدلول واحد .

4 – أحمد بن نعمان ، التعصب و الصراع العرقي و الديني و اللغوي لماذا و كيف ؟ ، دار الأمانة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، ط 2 ، 1997 ، ص ، 13-14 .

التعصب الديني ، حالة مرضية على المستوى الفردي و الجماعي ، و هو ما يضر بالدين ذاته و أصحاب هذا الدين المتعصب على حد سواء ، فسلوك المتعصب دينيا يتميز بالنظرة الحادة الضيقة و يتصف بالرعونة و البعد عن التعقل و التصلب في الرأي ، و الخضوع لسيطرة الانفعالات الجامحة و الاستهانة بالقيم و العرف الاجتماعي السائد ، متى كانت هذه القيم أو كان العرف لا يتفق مع اعتقاده ، [1] وجمود الشخص جمودا لا يسمح له برؤية واضحة لمصالح الخلق و لا مقاصد الشرع و لا ظروف العصر ، و لا يفتح نافذة للحوار مع الآخرين ، و التشديد و الغلظة في التعامل و الخشونة في الأسلوب و الفضاضة في الدعوة . [2]

و إذا كان موضوع التعصب لا يتفق مع ما تواضع عليه المجتمع ،فإنه يكون نتيجة لازمة لعدم التكيف الاجتماعي ، مما قد يشعر المتعصب بالفشل إذا لم يحقق طموحه في إطار القيم الاجتماعية المحيطة بيئته و يؤدي هذا بدوره إلى شذوذ نفسي ، ينعكس في رغبة جامحة تؤدي إلى العنف و الإجرام . [3]

فالمتعصبون كثير ما يتسترون وراء الدين في تبرير اعتداءاتهم و أعمالهم الإجرامية و الإرهابية . فمثلا على السياح القول بأن السياحة محرمة شرعا ، أو ما يذهبون إليه من تكفير المجتمع كله بحجة عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض الأحكام . [4]

و يمكن الرد على ذلك ، أن الإسلام منهج وسط في كل شيء ، في الاعتقاد ، التعبد ، الأخلاق ،

---

1 – أحمد بن نعمان ، المرجع السابق ، ص ، 39 .

2 – عبده مكتف ، الغلو ... اغتيال لروح التدين ، *http :// WWW. Alsahwa-yemen. Net ? 2003*

3 – رابح دوب ، الإسلام و المغالطات حول العنف المتقى الدولي حول الأشكال المعاصرة للعنف و ثقافة السلم م . و. ح. إ ، الجزائر ، 1997 ، ص ، 222 .

4 – عبد الرحمن محمد العيسوي ، الجنون و الجريمة و الإرهاب ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1999 ، ص ، 259 .

السلوك ، المعاملة ، التشريع ... و هذه الوسطية تعد إحدى الخصائص العامة للإسلام ، الذي ينفر من التطرف و الغلو و التنطع . [1] و تحذر منها أشد التحذير ، و الآيات الكريمة و الأحاديث النبوية الشريفة واضحة في هذا المجال . إذ قال الله تعالى : {و كذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس } ، [2] و قوله تبارك و تعالى : { قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق } . [3]

و قال رسول الله (صلى الله عليه و سلم) :" إياكم و الغلو في الدين فإنما هلك من قبلكم بالغلو في الدين " . [4] و قال (صلى الله عليه و سلم) :" هلك المتنطعون" قالها ثلاثا . [5]

فالشرع بنقيض الغلو و التشدد ، يأخذ بمنهج التخفيف و التيسير و دفع المشقة و الحرج ، إذ قال تبارك و تعالى : { يريد الله بكم اليسر و لا يريد بكم العسر } . [6] و قول كذلك تبارك و تعالى:

{ و ما جعل عليكم في الدين من حرج } . [7]

المطلب الثاني : العنف الإعلامي :

رغم أهمية وسائل الإعلام باعتبارها أدوات للتثقيف و الترفيه و التوجيه و الرقابة ، إلا أنها من وجهة نظر علماء الإجرام و سائل مشبوهة و هي دائما موضوع شك و اتهام .

---

1 – بلقاسم رشوان ، الإسلام و التطرف الديني ، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، العدد 12 ، 2002 ، ص 245 .

2 – السورة 2 ، البقرة ، الآية ، 143 .

3 – السورة 5 ، المائدة ، الآية ، 77 .

4 – رواه النسائي و ابن ماجة .

5 – رواه مسلم ، أبو داود ، قال النووي : المتنطعون : أي المتعمقون الغالون المجاوزون للحدود في أقوالهم و أفعالهم .

6 – السورة 2 ، البقرة الآية 185 .

7 – السورة 22 ، الحج ، الآية ، 78 .

[1] نظرا لما ينسب إليها من عوامل زيادة الإجرام و نشر الثقافة الإجرامية ، [2] فهي بذلك أداة من أدوات الهدم ، تروج الجريمة و تحسنها ، و قد تغري عليها و تهدي المنحرفين إلى أمثل الطرق لارتكابها أو طمس معالمها أو الفرار بعد إتمامها . [3]

الفرع الأول : الصحافة كعامل مشجع على الإجرام :

لا يكاد يمضي يوم واحد دون أن يهب الناس في كل مكان على خبر الفزع من أخبار الجريمة و العدوان . للقد أصبحت الجريمة ضرورة من مستلزمات العمل الصحفي و حقلا من حقوله الأساسية ، و يؤكد هذه الحقيقة الكثير من الباحثين الذين عالجوا هذا الموضوع ، حيث يؤكدون أن الصحافة كمهنة ، صارت تعتمد على أخبار الجريمة و المجرمين ، بشكل يضمن تسويق صحفهم و تصريفها بين أكبر عدد من القراء ، [4] و بهذا تكون الصحافة فقد غالت في مسلكها حتى باتت رافدا من روافد الإجرام . [5]

و قد لمس ذلك لومبروزو LOMBROSO حيث نعت الصحافة و رماها بكل قبيح ، و عبر عن سخطه بقوله لقد تضاعفت هذه المثيرات المرضية و المغريات الشريرة مئات المرات نتيجة للتزايد الضخم في عدد الصحف المجرمة حقا ، تلك التي تنغمس أقلامها في أشد قروح المجتمع نتنا و عفنا ، و تسعى من اجل كسب حقير إلى بعث الشهوات المرضية من مرقدها ، و إلى إثارة أخبث أنواع الفضول لدى الطبقات

---

1 – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص 313 .

2 – جلال عبد الخالق ، الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 1996 ، ص ، 173 .

3 – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ن ص ، 297 .

4 – عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 298 .

5 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 337-338 .

الاجتماعية الدنيا ، و شبه هذا الضرب من الصحافة بتلك الحشرات التي تخرج من مواطن العفن ، فينتشر العفن معها و يزيد بوجودها . [1]

يعد النشر الصحفي أحد وسائل التعليم الإجرامي بكشفه عن الأساليب و الطرق الإجرامية التي اتبعت ، و التي تساعد من لديه ميلا إلى الإجرام في اكتساب خبرة إجرامية جديدة . [2] و خير مثال على ذلك ما تنشره الصحف من حين و آخر من أحدث الوسائل الفنية لسرقة السيارات ، و كيفية تغيير معالم ملكيتها الحقيقية و طرق تزوير وثائق تسجيلها إلى غير ذلك من الوسائل المستحدثة في عالم الجريمة .

كما تقوم بعض الصحف بإثارة خيال الأطفال و المراهقين بشكل يدفعهم إلى تقليد المجرمين المعروفين ، أو تقليد بعض أنماطهم الإجرامية ، و هذا بدوره يقود إلى ارتكابهم الجريمة أو التورط في مغامرات صبيانية يعاقب عليها القانون . [3] و بعض الصحف تقوم بإظهار جدوى الجريمة في نهاية المطاف ، فهي تبرر أحيانا كيف يعيش بعض المجرمين المحترفين و كيف يسفون في متع الحياة ، كما أن النشر يضفي طابع البطولة و الشهرة على شخص المجرم [4] الذي يجعل منه نموذجا حيا لأكثر من طفل أو مراهق ، و تضع بالمقابل الأجهزة المختصة بملاحقة المجرم محل سخرية و استهزاء . [5]

---

1 . *J. PINATEL ET BOUZAT , Op, Cit, p, 167 .*

2 – رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 225 .

3 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 338 .

4 – ثبت أن هناك بعض المجرمين يرتكبون الجرائم البشعة لمجرد رغبتهم في حيازة أكبر قدر ممكن من الشهرة في الصحف .

5 – عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص ، 272 .

كما تسهم بعض الصحف في تنمية الشعور الجمعي على المجرمين ، و ذلك عن طريق إبراز الصورة الإنسانية التي يعيش فيها بعضهم و تعاسة ظروف عيشهم ، و هذا ما يساهم في بلورة الشعور العدائي ضد أجهزة العدالة و الشرطة و رجال القانون . [1]

تلجأ الصحف في سبيل تشويق القارئ و جذب انتباهه ، إلى انتقاء العناوين المثيرة و المبالغة في وصف الجريمة و أساليب ارتكابها ، بل إن كثير من الصحف لا تلتزم الدقة التامة في هذا الخصوص و لا تقتصر على سرد الأخبار الحقيقية ، [2] و إنما تعمد إلى إضافة وقائع من وحي الخيال المحرر و التضخيم للأمور . فمثلا العمليات الإجرامية تستمد قوتها من النفعية الإعلامية ، ذلك أن نشر حوادث العنف و خاصة الحوادث الإرهابية تضخم من أثرها ، و تعطيها حجما أكبر ، و تصبح هذه الوسيلة الإعلامية بمثابة دعما لوجيستيكيا حيويا للإرهاب . [3]

كما تقف الصحافة عائقا أمام سير العدالة عندما تسبق القضاء فتجري المحاكمات على صفحاتها و توجه الرأي العام إلى حكم معين ، و هو ما يضع القضاء في حرج و إخلال بحياده ، [4] كما قد تتعجل الصحف بنشر معلومات تفوق جهود رجال الأمن أو سلطات التحقيق ، فتسدي بغير قصد إلى المجرمين خدمة كبرى و تسهل على من يريد تنفيذ مشروعاته الإجرامية و يدفع به إلى هذا التنفيذ. [5]

---

1 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 239 .

2 – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 298 .

3 – *KARADJA, Violence et médias, actes du colloque international sur les fores contemporaines de F. violence et culturel de la paix, ONDH, 1997, p, 237.*

4 – غالبا ما يتوقع الصحفيون الأحكام التي يمكن أن تصدر خصوصا في القضايا الكبرى ، و يؤدي نشر هذه التوقعات إلى توجيه جمهور الناس إلى رأي معين ، فإن جاء حكم قضائي على خلاف هذا الرأي ، اهتزت صورة القضاء في أعين الناس وضعفت ثقتهم في جهاز العدالة الجنائية .

5 – حسن شحاتة سعفان ، المرجع السابق ، ص ، 159-160 .

و المشرع الجزائري كان صارما من خلال وضعه أحكاما جزائية تتعلق بكل نشر غير مشروع لمداولات المجالس القضائية و المحاكم ، أو نشر أخبار أو وثائق تمس سر التحقيق و البحث الأوليين في الجنايات و الجنح ، و غيرها من أمور النشر غير المشروعة و ذلك في المواد من 89 إلى 96 من الأمر رقم 07/90 المؤرخ في 03 أبريل 1990 و المتضمن قانون الإعلام . [1] و لعل غرض المشرع الجزائري من وراء ذلك هو ضمان سرية المحاكمات من جهة و المحافظة على صورة القضاء و عمله في أحسن الظروف من جهة ثانية ، متجاوزا بذلك عوائق الصحافة أمام سير العدالة .

الفرع الثاني : صلة الإعلام المرئي و المسموع بالإجرام :

يعد الإعلام المرئي و المسموع من وسائل العصر التي لا غنى لحياة مجتمعاتنا عنها ، حتى صارت أشبه بكماليات العصر الضرورية ، و تتمثل في الراديو ، التلفزيون و السينما ن فلكل من هذه الوسائل الإعلامية تأثيره الخاص على الأفراد في دفعهم قدا نحو الجريمة و الانحراف ، غير أن العلاقة بين الراديو و تكوين أنماط سلوكية جانحة غير قائمة على أساس علمي موضوعي مقبول ، فليس بوسع أحد تحديد إطار تكوين السلوك الجانح بالاستماع إلى بعض البرامج الموسيقية الترفيهية السيئة ، أو تلك التي تمثل أنماط سلوكية جانحة ، [2] أما التلفزيون و السينما فهما أكثر تأثيرا على الإفراد في دفعهم إلى الإجرام من الكلمة المسموعة .

أ- **التلفزيون:** إن التعود على مشاهدة التلفزيون يؤدي عادة إلى إدمان تلك المشاهد ، الأمر الذي يؤثر على ملكة التصور أو التخيل ، و هي ملكة يستطيع المرء بها أن

---

[1] - الجريدة الرسمية العدد 14 ، الصادرة بتاريخ 04 أبريل 1990 ، ص ن 459 .

[2] - عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 346 .

يجسد في ناظريه أمر لم يسبق له مشاهدته . [1] كما يؤدي هذا الإدمان من ناحية أخرى إلى ضعف ملكة التأمل و ملكة الحكم على الأمور . [2]

من خلال دراسة أجريتها بمعية عناصر الشرطة على عينة من المنحرفين الأحداث ، بمركز إعادة التربية و حماية الأحداث الجانحين ببلدية الحناية ولاية تلمسان ، حول نوعية الأنشطة و وسائل قضاء الفراغ التي يفضلها الأحداث ، فتبين لنا أن نسبة من يرغبون في مشاهدة التلفزيون تقدر بـ 64 % ، و من يودون الاستماع إلى الموسيقى 12 % ، و من يرغبون في التنزه 08 % ، و ممارسة الرياضة 08 % ، المطالعة 04 % ، و 04 % لا شيء . و هذا يوضح جليا أن مشاهدة التلفزيون يسهم بقدر كبير في قضاء أوقات الفراغ عند الأحداث .

كذلك من خلال نتائج بعض البحوث التي أوضحت أثر التلفزيون على الحدث ، خاصة تلك الدراسة التي أجريت في إنجلترا عام 1955 ، بإشراف مؤسسة " نوفلي " ، فمن المحتمل أن يكون للتلفزيون آثار متفاوتة بالنسبة للأحداث الذين يختلفون في السن و مستوى الذكاء و الشخصية و غير ذلك بالإضافة إلى أن الأحداث لا يتباينون فقط فيما يختارونه من برامج التلفزيون ، و لكنهم يتباينون أيضا في الإحساس و رد الفعل إزاء نفس البرامج تبعا لاحتياجاتهم الفطرية .

و توضح الدراسات أيا أن الأحداث يمارسون سواء بقصد أو عن غير قصد اختيار مقدار الوقت الذي يشاهدون فيه التلفزيون ، و كذلك الطريقة التي يخضعون بها وقت

---

[1] – رمسيس بهنام ، نحمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 228 .

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الجريمة ، دراسة في علم الاجتماع الجنائي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 1995 ، ص ن 199 .

المشاهدة ، و في سبيل ذلك قد يهملون تماما بعض أنواع نشاطاتهم و قد يقللون جزئيا من كافة أنواع هذا النشاط.[1]

كما يساعد التلفزيون على نمو السلبية و اللامبالاة و يضعف من قوة إبصار المشاهد.[2]

هذا كله من ناحية التأثير العام لإدمان المشاهدة ، أما عن تأثير حلقات العنف أيا كانت طبيعتها ، فلاشك من جهة ، في أن مثل هذه الحلقات تؤدي أحيانا إلى تبخر الطاقة العدوانية الكامنة في نفس المشاهد ، و التي تعدو ، و بنحو ما ضربا من ضروب التصريف النفسي ، لكن من ناحية مؤكدة تود المشاهد على التآلف مع الوهم ، و بالتالي إلى خطر انعكاس على حياته على نحو يفقد فيه القدرة على التصرف الصحيح .[3]

فالحدث يتعلم من الشاشة فنون الجريمة ، إذ تجمع بعض الأفلام مشاهد العنف ، والتعذيب و الاختطاف و الاحتجاز و بعضها يكون مثير للعدوانية و الجنس ، و قد تعطي أفلام الجريمة للحدث أو البالغ على السوء شعورا خفيا ، بأن ثمة طريقة أخرى للحياة خلافا لطريقة الكسب المشروع ، و أن حياة الجريمة مملوءة بمظاهر المغامرة و الشجاعة و الذكاء .[4]

و من خلال بحث آخر أجريناه على نفس أفراد العينة السابقة من الأحداث الجانحين حول البرامج التلفزيونية المفضلة إليهم . فكانت نسب إجابتهم على الترتيب التالي : أفلام العنف و الجريمة 80 % ، المباريات الرياضية 08 ، الأشرطة التربوية 04 % ، الرسوم المتحركة 04 ، الأغاني 04%

---

[1] – غريب محمد السيد ، الانحراف و المجتمع ، المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 1997 ، ص ، 350 .

[2] – عبد الرحمن محمد العيسوي ، دراسات في الجريمة و الجنوح و الانحراف ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، ط 1 ، 2002 ، ص ، 130 .

[3] – رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 229 .

[4] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، المرجع السابق ، ص ، 196 .

هذا ما يفسر أن أفلام العنف و الجريمة احتلت المركز الأول ضمن قائمة البرامج المفضلة لدى أفراد العينة محل الدراسة . و هذا ما يوضح أن أفلام العنف و الجريمة ، التي تدور حول القتل و التكسير و إتباع الوسائل الوحشية بهدف الأذى و التعذيب تؤثر بشكل كبير على الحدث و تولد فيه الشعور بالعدوانية و العنف مما يحملهم على الجنوح .

كما يمكن للحدث أن يتأثر بالرسوم المتحركة ، لأن أكبر الموضوعات تناولا فيها الموضوعات المتعلقة بالعنف و الجريمة ، [1] ذلك أنها توفر عنصري الإثارة و التشويق اللذان يضمنا نجاح الرسوم المتحركة في سوق التوزيع ، و من ثم يرفع أرباح القائمين عليها ، غير أن مشاهد العنف و الجريمة لا تشد الأطفال فحسب بل تروعهم ، غلا أنهم يعتادون عليها تدريجيا و من ثم يأخذون في الاستمتاع بها و تقليدها . [2]

و قد أثبتت العديد من الدراسات أن الأحداث يقلدون السلوك العدواني و العنف الذي يشاهدونه بالقدر الذي يقلدون به النماذج الحية ، و أ، هذا التقليد يستمر لفترة طويلة نسبيا و خاصة عندما يصور النموذج المعتدي على أنه ناجح . [3]

ب- **السينما** : يرى كثير من الباحثين ، أن الأفلام السينمائية يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على نفوس من يشاهدونها ، لاسيما الأحداث منهم . [4] فأفلام العنف و الرعب و الجنس

---

1 – نزار محمد عثمان ، الرسوم المتحركة و أثرها على تنشئة الأطفال . *http : // w w w . meshkat. Net.*

2 – لقد وصل الأمر بالرسوم المتحركة التي يشاهدها الأطفال ، إلى وجود في كثير منها إجراءات و مواقف واضحة تتعارض مع قيم الإسلام و أخلاقياته ، و في بعض الرسوم ما يزين للأطفال منذ صغرهم التفكير في الجنس ، بل تصوير ما يجري بين البالغين في الأفلام ، و مكمن الخطورة أن الكثير من الآباء لا يهتمون بمشاهدة ما يقدم لصغارهم .

3 – جليل وديع شكور ، المرجع السابق ، ص ، 73 .

4 – *G. STEFANI et LEVASSEUR et R. JAMBU-MERLIN, Criminologie et science pénitentiaire Dalloz, Pris, 4ème édition 1976, p, 120 .*

قادرة على جرح أعصاب المشاهد واهتزاز بنائة العصبي ، بما تشكله من ضغط مؤثر على أعصابه لاسيما إذا كان حدثا ، و إلى تنمية ميول العدوان التي قد تكون كامنة فيه أصلا.[1]

فالسينما ترسخ فكرة الجريمة لدى الطفل و تحول هذه الفكرة إلى فعل ، كما تهبط بالمستوى الخلقي للأجيال الجديدة .[2] فهي تعرض كل ما يتعلق بالجريمة و المجرمين بشكل مشوق مثير و تصور لهم حياة المجرمين بأسلوب يكشف عمق فلسفتهم الإجرامية في الحياة ، و تجعل من حرفة الجريمة عملا و تجارة ذات كسب مضمون و تبرز جوانب الجريمة البطولية و تعرض أساليب ارتكابها بعرض فني دقيق ، يتناول كل جانب من جوانب التحضير ، التخطيط و التنفيذ ، و هي تعلم الناس كيف يحملون السلاح و كيف يستخدمونه و كيف يخالفون القانون دون أن ينالهم أذاه و عقابه ، و كيف يعيش المجرمون في مجتمعه الإجرامي السفلي و كيف يتكلمون و كيف يأكلون و كيف يلهون و ينعمون بالمال الحرام .[3]

هذا بعض ما تقدمه أفلام الجريمة ، و رغم أن غالبية هذه الأفلام تصر في النهاية على إظهار عدم جدوى الجريمة و فوز العدل و القانون ، ولكن مثل هذه الأهداف النهائية غالبا ما تضيع في غمرة انفعال المشاهد بمواقف الشجاعة و البطولة و المروءة و الأعمال الخارقة التي تعرض لها المجرم من خلال مشاهدة قصة الفيلم .

في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1930 قام الباحثان HAUSER و BLUMER بإجراء دراسة على الأحداث المجرمين و نزلاء السجون ، و دور الإصلاح حول الآثار الإجرامية للسينما ، فأتضح لهما أن الأفلام تلعب دورا هاما في أحلام اليقظة

---

1 – رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 230 .

2 – *j. PINATEL ET BOUZAT, Op, Cit, p 169, 170 .*

3 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 346–347 .

و التخيلات ، 10 % من المنحرفين و المجرمين المستجوبين صرحوا أن الأفلام كان لها الأثر المباشر في حياتهم .

في نفس الفترة أجرى GRESSEY و TRASHER تحقيقا في حي فقير من أحياء نيويورك ، شمل 1356 طفل و 105 طفل جانح أظهر أن :

- 22 % من المنحرفين ، و 14 % من غير المنحرفين يذهبون ثلاث مرات أو أكثر أسبوعيا للسينما .
- 6 % من المنحرفين ، و 16 % من غير المنحرفين يذهبون مرة في الأسبوع إلى السينما .

و خلص الباحثان أن أثر السينما على الإجرام يعتبر غير جوهري . [1]

و في إنجلترا ، كورسيكا (بلاد الغال) سئل 1344 شخصا من المهتمين بهذا الموضوع عن مدى العلاقة بين السينما من جهة ، و بين إجرام الأحداث دون السادسة عشرة (16) و الانحلال الخلقي من جهة أخرى ، فانقسمت الآراء بين النفي و الإيجاب ، فأما الشق الأول فقد قرر 600 شخص بأن ثمة علاقة بين الجريمة و التردد على السينما ، و قرر 618 شخص أجابوا بأنه ليس هناك علاقة بين الأمرين ، و أما الشق الآخر فقد أجاب 500 شخص بوجود علاقة بين الانحلال الخلقي و ارتياد السينما ، و نفي ذلك 714 شخصا . [2]

و قد تناولت دراسة أخرى مجموعة من الأطفال الجانحين من ذكور و إناث من نزلاء مدارس إصلاحية متعددة ، 368 طفلا جانحا ن الذكور و الإناث ، و قد أعرب 10 % عن تأثره المباشر السينما ، و أعرب 49 % من الجانحين الذكور عن إثر السينما

---

1 - *PINATEL et P. BOUZAT, Op, Cit, p, 170. J*

2 - *PINATEL et P. BOUZAT, Op, Cit, p, 171, J*

في إثارة رغبتهم لحمل سلاح ناري قاتل ، و أن 27 % منهم تعلموا بعض أساليب السرقة التي تعرضها أفلام السينما ، و أن 20 % منهم تعلموا كيفية الإفلات من القبض و التخلص من عقاب القانون ، و أن 45 % منهم وجدوا في الجريمة الطريق السريع إلى الثراء العاجل كما تصوره السينما لهم ، و أن 26 % منهم تعلموا القسوة و العنف عن طريق التقليد لبعض المجرمين في أسلوب عيشهم الذي أظهرته السينما لهم من خلال أفلام الجريمة . [1]

كما أظهرت نتائج دراسات أخرى ، اختلاف الذكور عن الإناث في مدى تأثرهم بالسينما ، فالجانحون الذكور غالبا ما يميلون إلى مشاهدة أفلام العنف و القسوة و المغامرات الشاقة ، بينما تميل الإناث الجانحات إلى أفلام الحب و قصص المغامرات الغرامية.

فقد دلت الأبحاث على أنه 25 % من المنحرفات اللاتي أجري عليهن الاختبار ، كان يرجع اتصالهن بالرجال إلى الأفلام السينمائية المثيرة ، 41 % كن يترددن على الحفلات الحمراء و المجالس الحارة تقليدا لما كانوا يرونه في الأفلام ، و قرر 38 % أنهن تركن المدرسة ليعشن عيشة مرحة حرة طليقة ، مملوءة بالحب و العواطف على ما يرون في الأفلام العاطفية ، 33 % هجرن المنزل وفررن منه بسبب السينما ... الخ . [2]

و لعل في هذا ما يثير مشكلة الرقابة على الأفلام السنيمائية ، و بصرف النظر عن فكرة الرقابة في ذاتها و تأثرها دوما بالقيم الاجتماعية و الخلقية و الرأي الشخصي لأعضاء لجان الرقابة ، و هو أمر من شأنه أن يضعف من جدوى فكرة الرقابة من حيث المبدأ ، إلا أن تطبيق هذه الرقابة محاط دوما بمشاكل عملية سواء في تنفيذه داخل الفيلم بسبب البناء

---

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، المرجع السابق ، ص ، 198 .

[2] – حسن شحاتة سعفان ، المرجع السابق ، ص ، 163 .

المتراص للمشاهدة والتسلسل الدرامي لأحداثه ، أم في تطبيق إجراءات الرقابة عملا كمنع مشاهدة الفيلم لمن لهم دون 16 سنة مثلا . [1]

لذلك يجب مراقبة الأفلام السينمائية حتى لا تكون منبعا للنزعات الإجرامية ، فالقانون الأمريكي وضع عدد من المحظورات على مضمون الفيلم و ما يقدمه للجماهير من مشاهد و خاصة فيما يرتبط بالجريمة و المسائل الجنسية و المناظر العاطفية و الابتذال و انتهاك الحرمات ، و الملابس و الرقصات و المساكن و المشاعر و الموضوعات الباعثة على الاشمئزاز ، و غير ذلك مما يجب على منتج الفيلم الابتعاد عنه حتى لا يؤثر في الجماهير بطريقة تخالف العادات و التقاليد . [2]

و يمكن القول في هذا الإطار ، أن المشرع الجزائري قد أحسن صنعا عندما أوجد نصوص قانونية متعلقة بحماية أخلاق الشباب ، يهدف من ورائها إلى مراقبة العروض و التسليات ، التي من شأنها الإضرار بأخلاق الشباب ، حيث جاء في صريح المادة الأولى من الأمر رقم 75-65 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلق بحماية أخلاق الشباب ما يلي : " يستطيع الوالي دون المساس بتطبيق القوانين و التشريعات الجاري بها العمل إصدار قرار بمنع دخول الأحداث البالغ سنهم 18 سنة إلى أي مؤسسة مهما كانت شروط الدخول إليها تقدم تسليات و عروض في حالة ما إذا كان لهذه التسليات و العروض ، أو التردد على هذه المؤسسة تأثيرا ضارا بأخلاق الشباب " . [3]

و أيا كان الأمر فإن لدور السينما خطرها المؤكد كلما انحرفت بما تقدمه من أفلام عن رسالتها ، هذا الانحراف قد يؤدي إلى نشر الثقافة الإجرامية ، بما تكشف عنه الأفلام

---

1 – رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص 231 .

2 – غريب محمد سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ، 355 .

3 – الجريدة الرسمية العدد 81 الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1975 ، ص ، 1094 .

السينمائية عن بعض الطرف و المواقف الإجرامية المثيرة ، [1] و التي تلقى في نفوس النـــاس لاسيما النشء ، هوى يكون ذا أثر خطير كلما كان المشاهد على ميل إجرامي أو ميـــل للتقليد و المحاكاة . [2]

و موجز القول من كل ما تقدم أن للسينما بعض التأثير على بعض الأشخاص ، و لكنها لا تشكل عاملا و سببا جوهريا في تكوين الجريمة و الجنوح . إن مدى اســـتجابة الشخص لما يعرض على الشاشة الكبيرة ، يتوقف على مجموعة متكاملة مـــن العوامـــل و الظروف الشخصية ، و الثقافية إلي تعتبر مسئولة عن تكوين شخصيته و توجيه سلوكه ، فإن كانت السينما قد كشفت للبعض بعض الأساليب الذي عرضته السينما هو الـــسبب المباشر لارتكاب الجريمة . [3]

و بتالي يمكن الاستخلاص أن تأثير وسائل الإعلام على السلوك الإجرامي تأثير غير مباشر . [4] و ذلك عندما يقتصر دور هذه الوسائل على تنمية الاســـتعداد للمغـــامرة و الإيحاء الذاتي ، بأفعال العنف أو الإثارة الجنسية ، ففي ذلك تنمية و تصعيد لبعض الغرائز ، على نحو قد يدفع الأحداث و المراهقين ، بل و البالغين في بعض الأحوال إلى ســـلوك طريق الجريمة ، و يعني ذلك أن وسائل الإعلام تقوم في هذا الخصوص بدور المنبه أو المثير

---

1 – فما لاحظناه في إحدى الدورات الجنائية لسنة 2004 بمجلس قضاء تلمسان ، في قضية جريمة قتل عمد ، أن متهما قام باستعمال سائل مخدر و منديل في تنفيذ مشروعه الإجرامي المتمثل في سرقة منزل الضحية ، و عندما سئل المتهم من قبل القاضي عن مصدر فكرة استعمال مثل هذه الطريقة في تنفيذ إجرامه ، فأجاب المتهم صراحة على أنه شاهد هذه الطريقة في أحد الأفلام السينمائية الأمريكية ، هذا يوضح جليا ، دور السينما في نشر الثقافة الإجرامية ، خصوصا لمن لديه ميل للإجرام .

2 – رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 231 .

3 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص ، 348 .

4 – J. VERIN, Jeunesse, crime et justice au VI international de .C 1984, n° 3,p 565 . Bellagio, R.S

فمن ناحية ، أدرك المشرعون في كافة الدول أهمية السيارات باعتبارها آلة خطيرة ينبغي وضع تنظيم دقيق لحيازتها و استعمالها ، هذا التنظيم يقتضي احترامه ، فرض جزاءات جنائية على من يخالفه بغية التقليل من حجم المخاطر الناشئة عن استعمال السيارات . [1] و على هذا النحو و جدت طائفة من الجرائم لم تكن معروفة قبل ظهور السيارات ، و هي جرائم يضمها قانون العقوبات أو القوانين المكملة ، هذه الجرائم كثيرة الوقوع كما تشير إليه الإحصاءات في كافة الدول . و يكفي أن نشير في هذا الخصوص إلى جرائم قيادة السيارات بدون ترخيص ن جرائم القيادة في حالة سكر ، جرائم حدود السرعة المقررة. [2]

و من ناحية ثانية كان لاستعمال السيارات تأثير كبير على جرائم القتل الخطأ و الإصابة الخطأ ، التي زادت معدلات ارتكابها بشكل يثير القلق في كافة الدول .[3] فالسيارات بطبيعتها من الآلات الخطيرة التي ينطوي استعمالها على خطر يهدد أرواح الناس و سلامة أجسامهم ، و تزداد خطورة هذه الآلة بصفة خاصة إذا استعملها أشخاص لا يدركون ماهيتها ، أو أشخاص لا يتخذون الاحتياطيات الكفيلة بمنع أذاها عن الناس . و قد أشارت إحصاءات عديدة إلى وجود تناسب طردي بين جرائم القتل و الإصابة الخطأ ، و عدد السيارات المسجلة في إدارات المرور ، فيزيد معدل ارتكاب هذه الجرائم بزيادة عدد السيارات المسجلة ، [4] كذلك تدل هذه الإحصاءات على وجود صلة وثيقة

---

[1] – و كان الهدف من أنظمة و قوانين المرور ، التي صدرت لتنظيم استخدام المركبات الآلية بما يضمن تحقيق المصلحة العامة من هذا الاستخدام مع التقليل من حجم المخاطر الملازمة له ، و لم تجد السلطات المختصة وسيلة لضمان تحقيق هذا الهدف المزدوج أكثر فعالية من الجزاء الجنائي ، فلجأت إلى تجريم صور الخروج على أغلب ما سنته من أوامر و نواهي ، و فرض الجزاءات الجنائية في صورها المختلفة ، و من هنا كانت نشأة طائفة جديدة من الجرائم هي التي يطلق عليها جرائم الطريق أو الجرائم المرورية .

[2] – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 305 .

[3] – عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 285 .

[4] – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 306 .

بين نسبة الجرائم السابقة و بين أسعار البترين ، تبدو في أن انخفاض أسعار البترين يقابله ارتفاع في نسبة الجرائم و العكس بالعكس . [1]

و من الجرائم التي زادت معدلات ارتكابها بعد ظهور السيارات جرائم الاعتداء على الأموال لاسيما السرقة ، و الملاحظ أن سرقة السيارات أمر كثير الوقوع في الوقت الحاضر، و هذه السرقة غالبا ما تدفع إليها الرغبة في الإثراء غير المشروع و ترتكب عادة من عصابات متخصصة تباشر نشاطها في مناطق متعددة ، و تقوم في معظم الحالات بتفكيك السيارة عقب سرقتها مباشرة و بيع أجزائها لكثير من التجار و الأشخاص الذي يقبلون على شرائها نظرا لقلة قطع غيار السيارات المطروحة في السوق و ارتفاع أسعارها.[2]

و من الجرائم كذلك ما يتطلب ارتكابها ظهور الجاني بمظهر خاص من الشراء حتى يكتسب ثقة المجني عليه ، ثم يستغل هذه الثقة في ارتكاب جريمته . [3] و المثل الواضح لهذه الطائفة الأخيرة من الجرائم هو النصب ، فحيازة الجاني سيارة فاخرة قد يكون وسيلة لإيهام المجني عليه ، بأنه أهل لثقته ، فينخدع المجني عليه في ادعاءاته الكاذبة و يقوم بتسليم المال إليه .

و ترتب على استعمال السيارات كذلك زيادة جرائم التزوير الخاصة بالمحررات ، من رخص قيادة ، و رخص المرور و عقود البيع ... بالإضافة إلى جرائم تزيف اللوحات المعدنية الخاصة بالسيارات .

و يسرت السيارات كذلك الجرائم التي يفترض ارتكابها سرعة ظهور الجاني على مسرح الجريمة ثم اختفائه سريعا ، بحيث لا يتاح للمجني عليه فرصة تعقبه أو طلبه للنجدة

---

1 – عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ، 158 .

2 – عمر السعيد رمضان ، المرجع السابق ، ص ، 159 .

3 – فوزية عبد الستار ، المرجع السابق ، ص ، 188 .

و مثال هذه الجرائم السطو على البنوك و المصارف و المحلات التجارية الكبيرة ، و جرائم الخطف ، وجرائم التهريب[1] . مثل هذه الجرائم لم يكن من الممكن ارتكابها على النحو التالي ، إلا باستعمال وسيلة نقل آلية ، حيث يعجز مرتكبها عن تنفيذها بالوسائل اليدوية.

الفرع الثاني : جرائم الانترنت : [2]

لم يكن هناك قلق مع بداية شبكة الانترنت اتجاه جرائم يمكن أن تنتهك على الشبكة ، و ذلك نظرا لمحدودية مستخدميها علاوة على كونها مقصورة على فئة معينة من المستخدمين ، و هم الباحثين و منسوبي الجامعات ، لكن مع توسع استخدام الشبكة و دخول جميع فئات المجتمع إلى قائمة المستخدمين ، بدأت تظهر جرائم على الشبكة ازدادت مع الوقت و تعددت صورها . و إن كانت متابعة جرائم الانترنت و الكشف عنها من الصعوبة بمكان ، حيث أن هذه الجرائم لا تترك أثر فليست هناك أموال أو مجوهرات مفقودة ، و إنما هي أرقام تتغير في السجلات ، و معظم جرائم الحاسب الآلي تم اكتشافها بالصدفة و بعد وقت طويل من ارتكابها . [3]

و تعود صعوبة إثبات جرائم الانترنت إلى خمسة أمور و هي : [4]

* أنها جريمة لا تترك أثرا لها بعد ارتكابها .

---

[1] – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 307 .

[2] – تعد جريمة الانترنت من الجرائم الحديثة التي تستخدم فيها شبكة الانترنت كأداة لارتكاب الجريمة أو تسهيل ارتكابها ، و هناك من عرفها بأنها : "أي عمل غير قانوني يستخدم فيه الحاسب كأداة أو موضوع للجريمة "

[3] – سلام فارس سوري ، جرائم الحاسب الآلي و الانترنت *http : // www. Zahlenet . com* و أطلق مصطلح جرائم الانترنت *Internet crimes* في مؤتمر جرائم الانترنت المنعقدة في استراليا للفترة الممتدة من 1998/02/17-19 .

[4] – محمد عبد الله المنشاوي ، جرائم الانترنت من منظور شرعي و قانوني *http : // 2003 www.minshawi.com.*

* صعوبة الاحتفاظ الفني بآثارها إن وجدت .

* إنها تحتاج إلى خيرة فنية ، ويصعب على المحقق التقليدي التعامل معها .

* أنها تعتمد على الخداع في ارتكابها و التضليل في التعرف على مرتكبيها .

* أنها تعتمد على قمة الذكاء في ارتكابها .

جرائم الانترنت كثيرة و متنوعة ، يصعب حصرها و لكن بصفة عامة تشمل :

أ- الجرائم الجنسية و الممارسات غير الأخلاقية : [1] و تشمل .

1- **المواقع و القوائم البريدية الإباحية** : التي يتم ارتيادها و الشراء منها و الاشتراك فيها ، أو إنشائها ، و قد أصبح الانتشار الواسع للصور الخليعة و الأفلام الإباحية على شبكة الانترنت يشكل قضية ذات اهتمام عالمي في الوقت الراهن ، بسبب الازدياد الهائل لمستخدمي الانترنت حول العالم ، و يكن التماس آثارها السيئة على ارتفاع جرائم الاغتصاب بصفة عامة ، و اغتصاب الأطفال بصفة خاصة ، العنف و الشذوذ الجنسي ، هتك العرض ، فقد العائلة لقيمتها و مبادئها ، تغير الشعور نو النساء إلى الابتذال بدل الاحترام .

2- **المواقع المتخصصة في القذف و تشويه سمعة الأشخاص** : و تعمل هذه المواقع على إبراز سلبيات الشخص المستهدف و نشر أسراره ، و التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة بعد الدخول إلى جهازه ، أو بتلقف الأخبار عنه .

3- **استخدام البروكسي (PROXY) للدخول إلى المواقع المحجوبة** : و البروكسي هو برنامج يستخدم لتجاوز المواقع المحجوبة ، و التي تكون عادة مواقع جنسية أو

---

[1] - محمد عبد الله المنشاوي ، المرجع السابق ،

سياسية معادية للدولة ، و هذا ما يعتبر مخالفا للنظام الذي أقـــر حجـــب تلـــك المواقع.

4-**إخفاء الشخصية** : حيث توجد كثير من البرامج التي تمكن المستخدم من إخفاء شخصيته ، سواء أثناء إرسال البريد أو أثناء تصفح المواقع ، و لاشك أن أغلـــب من يستخدم هذه البرامج هدفهم غير نبيل ن كالخوف من مـــساءلة نظاميـــة أو خجلا من تصرف غير لائق يقومون به ، و تنقسم إلى قسمين :

- انتحال شخصية الفرد و التي تعتبر من الجرائم القديمة ، إلا أن التنـــامي المتزايـــد لشبكة الانترنت أعطى المجرمين قدرة أكبر على جمع المعلومات الشخصية المطلوبة عن الضحية ، و الاستفادة منها في ارتكاب جرائمهم ، كالاستيلاء على رصـــيده البنكي أو السحب من بطاقته الائتمانية أو حتى الإساءة إلى سمعة الضحية .

- انتحال شخصية المواقع و ذلك عندما يقوم المجرم بشن هجوم على الموقع للسيطرة عليه ، و من ثم يقوم بتحويله إلى موقع شخصي أو تركيب برنامج خاص به .

ب- **جرائم الاختراقات** : و تشمل جرائم تدمير المواقع ، و اختراق المواقـــع الرسمية أو الشخصية ، اختراق الأجهزة الشخصية ، اختراق البريـــد الالكتـــروني للآخرين أو الاستيلاء عليه أو إغراقه بالرسائل ، الاســـتيلاء علـــى اشـــتراكات الآخرين و أرقامهم السرية ، إرسال الفيروسات . [1]

و لعل جميع هذه الجرائم و الأفعال مع اختلافها إلا أنها يجمعها أمر واحد و هي كونها جميعا تبدأ بانتهاك خصوصية الشخص و هذا سبب كاف لتحريمها ، فضلا على إلحـــاق الضرر المادي و المعنوي بالمجني عليهم .

1- *N. TORTELLO et P. LOINTIER, Internet pour les juristes , Dalloz, Paris, 1996, p, 117.*

ج- **الجرائم المالية** : و تشمل جرائم السطو على أرقام البطاقات الائتمانية ، لعب القمار، تزوير البيانات ، الجرائم المنظمة ، تجارة المخدرات ، غسيل الأموال . و لعل هذه الجرائم من ناحية معروفة كونها مجرمة حيث لا تختلف في نتيجتها عن الجرائم التقليدية التي تحمل نفس المسمى ، و التي يعرف أنها مخالفة للنظام و الشرع و لكونها من الجرائم التي اشتهرت محاربتها جنائيا .

د- **المواقع المعادية** : حيث يكثر انتشار المواقع غير المرغوب فيها على شبكة الانترنت ، و من هذه المواقع ما يكون موجها ذد سياسة دولة ما، أو ضد عقيدة أو مذهب معين ، أو حتى ضد شخص ما ، و هي تهدف في المقام الأول إلى تشويه صورة الدولة أو المعتقد أو الشخص المستهدف .

هـ- **جرائم القرصنة** : و يقصد بها الاستخدام ، أو النسخ غير المشروع لنظم التشغيل أو لبرامج الحاسب الآلي المختلفة ، و قد تطورت وسائل القرصنة واتسعت و أصبح من الشائع جدا العثور على مواقع بالانترنت خاصة لترويج البرامج القرصنة مجانا أو بمقابل مادي رمزي .

و- **جرائم ذوي الياقات البيضاء** : و هذا المصطلح من الجرائم حديث نسبيا و أول من أطلقه هو عالم الاجتماع سذرلاند SUTHERLAND حيث وضح أن هذه الجرائم ترتكب من قبل الطبقة الراقية في المجتمع ، ذوي المناصب الإدارية الكبيرة ، و تشمل أنواعا مختلفة من الجرائم كالرشوة و التلاعب بالشيكات و الاختلاس و السرقة و تزوير العلامات التجارية للشركات العالمية ، و وضعها على منتجات محلية أو عالمية غير مشهورة، و شراء المعلبات قبل انتهاء صلاحيتها و استبدال تاريخ صلاحيتها .

هذا بالإضافة إلى جرائم أخرى كالتحسس الالكتروني و جرائم الإرهاب الالكتروني ، و الجرائم الاقتصادية .

فمن هذه الزاوية يمكن النظر إلى الانترنت كمهدد للأمن الاجتماعي إذ يعـــرض مجتمع من المجتمعات لقيم و سلوكيات المجتمعات الأخرى ، قد تسبب تلوثا ثقافيا يـــؤدي إلى تفسخ اجتماعي ، و انهيار في النظام الاجتماعي العام لهذه المجتمعات . لذلك لابد من سن نصوص تشريعية تنظيم عملية استعمال شبكة الانترنت ، وتنظيم إجراءات قانونيـــة معنية تنظم كيفية متابعة هؤلاء الذين يسيئون استعمال الانترنت، بالإضـــافة إلى تـــشديد العقوبة عليهم حتى يتحقق الردع العام والخاص.

ثالثا: استمارة دراسة الحالة:

سنتطرق في هذا الجانب الحديث عن الوقاية من الإجرام في المجتمع للارتقـــاء إلى درجـــة الأمن والأمان.

الوقاية من الإجرام:

اعتبرت العقوبة السبيل الوحيد لمكافحة الإجرام في المفهوم التقليدي ، ورغم تنوع صورها فقد اتصفت بالشدة والقسوة في التنفيذ من أجل الجاني عن طريق العودة للجريمة، أو من أجل ردع الآخرين عن سلوك طريقها، من هذا المنطلق شرعت المجتمعات برســـم سياسة وقائية طريقها، من هذا المنطلق شرعت المجتمعات برسم سياسة وقائية في ميـــدان الإجرام، مستندة في ذلك إلى أساليب البحث والتخطيط العلمي، والتنسيق بـــين مختلـــف القطاعات المتصلة بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

III -1/الوقاية العامة.

أ- دور البيئة العائلية :

تعتبر الأسرة الخلية الإنسانية الأولى التي يتربى في كنفها الفرد و يكتسب منها عاداتها ، و التي تتأثر بكل ما يحيط بها من عوامل إيجابية أو سلبية ، و التي لابد أن تؤثر بدورها على سلوكه في المستقبل . [1]

فالبيئة العائلية الملائمة التي توفر الرعاية المطلوبة لأفرادها، لاشك أنها تزودهم بالمناعـــة اللازمة لمنع تسرب تيارات الانحراف إلى نفوسهم و جرفهم إليها . و تدفعهم إلى التمسك بالقيم الفاضلة التي تحثهم على السلوك المستقيم و القويم ، أما البيئة العائلية غير الملائمة و ما ستشوب مهمتها من قصور في التوجيه و التربية ، و التعليم و المراقبة اتجـــاه أفرادهـــا،

---

[1] - حسن شحاتة سعفان، علم الجريمة ، مكتبة النهضة المصرية ، ط2، 1962، ص 117.

تجعل أمر وقوعهم في مجال الإجرام من الأمور السهلة . لذا يتعين دعم البيئة العائلية بالمقومات اللازمة، للمحافظة على كيانها المادي و المعنوي لإبعاد شبح الإجرام ، و ذلك عن طريق توفير الوسائل الضرورية لوجودها و استقرارها، كنشر برامج التوعية الشاملة و محو الأمية بين أفرادها ، و السعي لإيجاد مسكن مناسب لها ، و توفير جميع الخدمات بما فيها الصحية و التعليمية و الاجتماعية وقاية من تفككها و انحرافها.

ب- دور المدرسة :

المدرسة ذلك المجتمع المنظم الكبير بعد الأسرة، لابد أن يقوم دورها على ثلاث ركائز أساسية، تتمثل في المناهج التعليمية و التربوية و التثقيفية العامة المناسبة، و في الجهاز البشري المتخصص الذي يتولى الإشراف عليها و تزويد الطلاب بها، و في البناء الملائم و ما يلحق به من نشاطات متنوعة ، فتحقيق هذه المزايا من شأنها أن توفر بيئة صالحة للتربية و التعليم ، و تعطل فرص الإجرام في المجتمع.[1]

جـ-دور البيئة المهنية :

يعتبر العمل من العناصر الأساسية في الحياة، لأنه يتيح له الانصراف إلى إشباع حاجاته و رغباته بأساليب مشروعة، لذلك فإن القضاء على البطالة من أبرز المسائل التي تعمل الدول حاليا على محاربتها حتى تتمكن من الحد من فرص الإجرام خاصة بالنسبة للجرائم ضد الأموال ، و ينبغي أن لا ينفصل العمل عن توفير الظروف الملائمة للقيام به ، كالحماية من مخاطره ، الأجر المناسب و غير ذلك من الأمور المساعدة على الحد من الفوضى و الإجرام و الاضطراب .

[1] - علي محمد جعفر ، المرجع السابق ، ص 211.

د- دور المؤسسات العقابية و الاجتماعية :

يتنوع دورها بصورة في حقل الجرائم و الوقاية منها ، و تعتمد في عملها على تبني النشاطات المختلفة التي تساهم في تعليم المسجونين ، لكون التعليم أحد الوسائل المستأصلة للإجرام، و يضاف إلى التعليم توسيع المدارك و تنمية القدرات، و المساعدة على التفكير الهادئ السليم في الحكم على الأشياء ، و تقدير العواقب ، كذلك تساهم في تمضية أوقات الفراغ بشكل يؤدي إلى راحة الإنسان و بناء الشخصية السوية، و ذلك من خلال برامج التوعية ، و برامج محو الأمية و إنشاء نوادي للتسلية، و كذا التهذيب الديني و الخلقي الذي يسمح بإصلاح المسجونين ، و إعادة إدماجهم في المجتمع، عن طريق غرس القيم الدينية و الخلقية السامية ، و رعايتهم اللاحقة بعد الإفراج عنهم، و إقناع الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام و النشر المختلفة بأهمية التعاون مع المفرج عنهم و الاهتمام بمشاكلهم. [1]

هـ- دور مصالح الأمن :

و ذلك من خلال المراقبة الدائمة لسير الحياة العامة، الذي يجعل أمر الاستعداد للجريمة و تنفيذها في غاية الصعوبة، كما تحقق بصورة غير مباشرة القبض على الفارين و على المتمردين، و على الذين تظهر تصرفاتهم بوادر الانحراف ، مما يدعم عملية الوقاية من وقع الجرائم . كما تقوم بدور التقصي عن أسباب الجريمة و دوافعها ، مما يسهل عملية توقعها في المستقبل ، و تقوم بدور الرعاية اللاحقة للمفرج عنه، و تقوم بدور تنظيم الهجرة، و غيرها من الإجراءات الحديثة المكافحة للإجرام. [2]

---

[1] - علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، علم الإجرام و علم العقاب ، دار المطبوعات الجامعية ، ط2، 1992، ص 183.

[2] - علي محمد جعفر ، المرجع السابق ، ص 213.

الإضافة إلى دور الأبحاث و الدراسات الجنائية ، التي تقوم بدراسة تحليلية للجريمة في المجتمع، و العمل على منع ظهورها مستقبلا بالاعتماد على وسائل علمية .

و- الوقاية من الخطورة الإجرامية :[1]

يثور التساؤل حول إمكانية اتخاذ تدابير وقائية في حال توافر الخطورة الإجرامية ، لأن هذه الحالة قد يصعب تحديدها بشكل واضح في غالب الأحيان، و لكن رغم ذلك فإن فرض هذا التدبير يصبح ضروريا ، في الأحوال التي يشكل فيها سلوك الشخص خطرا على نفسه أو على الآخرين ، كالمجنون أو الذي يعاني من مرض نفسي ، و المتشرد، و الحدث الذي يعيش في بيئة قد تعرضه لخطر الانحراف، أو الشخص المفرج عنه الذي قد يتواجد في ظل ظروف قد تدفعه إلى الجريمة مرة أخرى ، و الأخذ بهذا المبدأ يجب أن يبقى في الإطار الطبيعي دون تجاوز، و في أضيق نطاق حتى لا يصبح قيدا على حقوق الأفراد و حرياتهم، و أن يقترن بالضمانات التي تحقق غايته في التأهيل و الإصلاح، لذلك يتعين أن يتصف حكمه بالمرونة ، بحيث يخضع للتعديل بحسب ما يطرأ على شخصية من فرض عليه من تحسن ، و ينقضي بانتفاء الخطورة الإجرامية لديه ، أو يستبدل بإجراء آخر أكثر فعالية و انسجاما مع حالته .[2]

فإن كانت درجة الخطورة الإجرامية كبيرة، بأن كان هذا الاحتمال كبيرا و قويا، لزم البدء بسلب الحرية لتأمين المجتمع ضد الجريمة التي يوجد نذير وقوعها ، فيما لو بقي الجاني متمتعا بحريته خارج أسوار السجن.

و إن كانت الخطورة على درجة غير كبيرة، و إنما مبررة للخشية و عدم الاطمئنان، يلزم الاكتفاء بمجرد تقييد للحرية لا بسلبها كلية بأن يلزم المحكوم عليه بالمبيت

---

[1] – عوض محمد، محمد زكي أبو عامر ، مبادئ علم الإجرام و العقاب ، الدار الجامعية ، بيروت، 1996، ص 423.
– الخطورة الإجرامية في الأساس حالة نفسية يحتمل من جانب صاحبها أن يكون مصدرا لجريمة مستقبلية.

[2] – علي محمد جعفر ، المرجع السابق ، ص 216.

في السجن ليلا، مع قيامه بالعمل خارج السجن نهارا، في وسط من أنـــاس لا يحـــسون بوضعه و حقيقة أمره. و إن كانت الخطورة على درجة طفيفة، تعين تركه حرا في بالمبيت بمنزله ، و إنما خاضع لتقييد ميعن في حريته يتخذ صورة من الإشراف الاجتماعي ، كمـــا هو الحال في الاختيار القضائي . [1]

و قد ميز انريكوفيري E.FERRI بين الخطورة الاجتماعية و الخطورة الإجرامية ، بحيث يواجه الخطورة الأولى : الأمن بتدابيره الأمنية ، و الخطورة الثانيـــة : يخـــتص بهـــا القضاء، لأنها لا تتحقق إلا بعد وقوع الجريمة ، فلا تطبق تدابير سالبة للحرية بدعوى

احتمال إقدام شخص مستقبلا على ارتكاب جريمة ، و هو أمر غيبي لا يستند إلى أسس ، و يعرض الحريات للخطر بصورة أكبر ، إذا ما ترك تقديره للقضاء ، لما يعتريه من دلائل نفسية صعبة الإثبات بطبيعتها . [2]

III-2/ الرقابة الخاصة :

و هي تلك التي تعتمدها الأفراد بوسائلهم الخاصة ، من أجل الابتعاد عن الظروف التي يمكن أن تجعل منهم هدفا للاعتداء عليهم ، و ذلك على النحو التالي :

أ- الاهتمام بشخصية الضحية :

خضعت شخصية المجرم و ظروف ارتكابه للجريمة لدراسات و أبحـــاث مكثفـــة ساهمت في وضع المناهج العقابية و الإصلاحية في سياسة مكافحة الجرائم ، و نشأ علـــم الإجرام و علم العقال ، و علم الإحصاء الجنائي ، و علـــم الـــنفس الجنـــائي ، و علـــم

[1] – رمسيس بهنام، محمد زكي أبو عامر ، علم الإجرام و العقاب ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1999، ص 121-122.

[2] – علي محمد جعفر ، المرجع السابق ، ص ، 217 .

الاجتماع الجنائي ، و غيرها من العلوم الرامية إلى التنقيب عن أسباب الجريمة و إيجاد الدواء الناجع للقضاء عليه .

أما شخصية المجني عليه ، فلم تلق هذا الاهتمام إلا في المراحل الحديثة ، بعدما توصلت الدراسات بشأن الجاني إلى ما يشبه حد الإشباع ، و بعدما تبين عدم تحقيق السياسة الجزائية و أهدافها المرجوة منها ، فانطلقت باتجاه إصلاحي و وقائي ، دون التخلي عن الجانب الردعي من جهة ، و دون إهمال شخص الضحية من جهة أخرى .

فالجاني يقدم على اختيار ضحيته لعدة اعتبارات أهمها ، إمكانية ارتكاب جريمته بسهولة و بطريقة تمكنه من الإفلات من العقاب ، و من هذا المنطلق يتعين التركيز على العوامل التي قد تجعل الإنسان هدفا محتملا للاعتداء عليه ، و بالتالي تجنب هذه العوامل بقدر الإمكان . و يبرز دور الوقاية الخاصة في إبعاد شبح الجريمة ، عن طريق وضع الحواجز و العوائق أمام الجاني ليتخلى عن تنفيذ مشروعه الإجرامي .[1]

فالدراسات يجب أن تعتمد في ميدان مكافحة الجريمة ، على النشاطات الروتينية للضحايا و على النشاطات الروتينية للمعتدين حتى يمكن استنتاج العوامل الدافعة إلى الإجرام من خلال كافة الظروف المحيطة بهما ، من أجل رسم سياسة وقائية في مكافحتها.

ب- مبررات دور الوقاية الخاصة :

إذا كان دور الوقاية العامة ينطلق من خلال سياسة اقتصادية أو اجتماعية ، أو ثقافية تتولى الدولة وضعها و تنفيذها ، فإن الوقاية الخاصة تعتمد في جوهرها على الجهود الفردية ، و التي تضع الإنسان في موقع متحفظ مما يحيط به من مخاطر ، و بالتالي يعمل على تجنبها ، لذلك فهي تختلف باختلاف الأفراد و اختلاف ظروف المكان و الزمان .

---

1 – علي محمد جعفر ، المرجع السابق ، ص ، 220 .

فالإنسان صاحب الثروة تشكل ثروته هدفا مغريا للاعتداء عليه بجرم السرقة ، و هذا ما لا يتوافر لشخص لديه مال ، و الذين يشكون من ضعف في الذكاء يقعون أكثر من غيرهم في جرائم الاحتيال و الخداع ، و الأماكن التي تكون فيها سلطات الضبط الأمني ، بشكل مستمر و مكتف تقل فيها الجرائم عن تلك الوقاية في المدن عن الأرياف بصورة نسبية . و من الملاحظ أيضا أن المعتدي أكثر ما يقوم باعتداءاته ، في أوقات تسمح له بطمس معالم جريمته ، كارتكابها ليلا ، أو في الوقت الذي يخلد فيه الضحية لراحة ، أو الابتعاد عن تجمعا الناس و المناطق السكنية .

في ظل هذه المعطيات تلعب الوقاية الخاصة دورها الفعال ، و الفرد أقدر على استيعابها من السلطات العامة ، و بذلك تتكون مسؤوليته حيال نفسه و حيال المجتمع أيضا، فمن مصلحته أن يكون بمنأى عن الاعتداء عليه ، و من مصلحة المجتمع أن يتمتع بالاستقرار و الأمن و الطمأنينة ، بعيدا عن انعكاسات الجريمة السلبية عليه . و بذلك تتكامل عملية مكافحة الجرائم بصورة أكثر فعالية ، و يكون من واجب الدولة في هذا النطاق العمل على نشر التوعية بين الإفراد ، و لفت نظرهم إلى ما قد يصادفهم من مخاطر و إلى طبيعة الإجراءات التي يمكن أن يعتمدوها لدرء تلك المخاطر و تسهيل جهودهم في هذا النطاق ، باعتبار أن التصدي للجرائم ليس من مهمات قوت الضبط وحدها . [1]

ج- أوجه الوقاية الخاصة :

تشمل الوقاية الخاصة على الوسائل التي يتخذها الفرد من تلقاء نفسه ، و التي تمكنه من الابتعاد عن احتمالات التعرض للاعتداء أو الظروف المهيأة له ، و في هذا المجال قرر بعض الباحثين أن الابتعاد عن العائلة و المنزل يزيد من حالات التعرض للجريمة بصورة

---

[1] – هناك دول اتبعت استراتيجيات مباشرة ، غايتها استحداث و تحسين الوسائل الضرورية لإشاعة الأمن في الأحياء، أو لتأمين تعاون المجتمعات المحلية مع أجهزة الشرطة ، و من هذه الدول : استراليا ، بولندا ، ماليزيا ، اسكو تلاندا ، نيوزيلندا .

عامة ، إذ من شأنه أن يتيح فرص الاحتكاك بين الناس ، أو فرص استفراد المستهدف من الجريمة .

لذلك فإن اخذ بعض الاحتياطيات الخاصة تخفف من حجم الجرائم أو أضرارها ، كالانتقال بالسيارة ، و وضع الأقفال الحديدية ، أو تشييد الأسوار العالية حول المترل ، أو اعتماد بعض الأجهزة الإندارية أو تغيير وسيلة الانتقال أو عدم وضع الإنسان نفسه أمام فرص الاعتداء عليه ، حتى لا يغري أصحاب الأهداف الشريرة من استغلالها أو تحقيق مآربهم غير المشروعة , و على سبيل المثال ، فقد لوحظ في المجتمع الأمريكي بصفة عامة وقوع حوادث خطف و اغتصاب الفتيات ، ضمن المسافة التي تفصل السكن عن المدرسة ، خاصة بالنسبة لمن يسرن بمفردهن ، فيمكن في مجال الوقاية أن يخترن الانتقال بالسيارة أو رفقة غيرهن من الأشخاص مع التزام الحيطة و الحذر.

و من ثم فالوقاية الخاصة لها دور فعال في التصدي للجرائم ، و هذا الدور ينبغي تدعيمه بجملة من النوعيات ، و إيصال الحقيقة عن وضع المجرمين و ضحاياهم إلى الجمهور ، و عدم التستر عن أفعالهم المشينة و الخطيرة ، حتى ينتبه إلى أخطارها و اتخاذ ما يناسب و ضعه من إجراءات تمكنه من منع الجريمة ...[1]

الوعي و التحسيس الثقافي بخطورة الجريمة :

لقد أخذ مصطلح الوعي خطه من التطور الدلالي ، على نحو مواكب لارتقاء الحياة الفكرية و الثقافية ، فمن الدلالة على الجمع و الحفظ إلى الدلالة على الفهم و سلامة الإدراك .

[1] – علي محمد جعفر ، المرجع السابق ، ص ، 222-223 .

فالوعي محصلة عمليات ذهنية و شعورية معقدة ، حيث يشترك في تشكليه التفكير و الخيال و الأحاسيس ، و المشاعر و الإرادة و الضمير و المبادئ و القيم و مرتكزات الفطرة ، و حوادث الحياة و النظم الاجتماعية ، و الظروف التي تكتنف حياة الإنسان . و هذا الخليط الهائل من مكونات الوعي يعمل على نحو معقد جدا ، و يسهم كل مكون بنسبة تختلف من شخص إلى آخر ، مما يجعل لكل شخص نوعا من الوعي يختلف عن وعي الآخرين .[1]

و للوعي صلة وثيقة بالواقع و المعطيات ، و العوامل الثقافية المختلفة ، و التي يقصد بها كافة الأشكال التعبيرية ، و طرق الاتصال التي تحمل ثقافة معينة من الثقافات ، داخل شعب معين أو جماعة معينة ، إلى سائر الأفراد المكونين لهذا الشعب أو لتلك الجماعة ، و من أمثلتها : التعليم الدين ، وسائل الإعلام المقروءة و المسموعة و المرئية ..[2] فهذه العوامل الثقافية تشكل إلى حد بعيد دور وقائي و تحسيسي ، من خلال إسهامها في تكوين الخبرة الإنسانية العامة و التحصين المعنوي الروحاني في كل مجتمع ، ضمانا لقيه و ذلك عن طريق التعليم و الدين (المطلب الأول) . و وسائل الإعلام (المطلب الثاني) .

الوعي التعليمي و الديني :

لكل من التعليم و الدين دور مهم ، في حياة الفرد و الجماعة على السوء ، و يتجلى هذا الدور في غرس قيم التربية و التهذيب و التقويم ، فكل منهما يحرص على تزكية القيم الاجتماعية و الخلقية في نفوس الأفراد ، فعندما يكون الفرد ذا مستوى علمي و ديني ، نشأ لديه وعي يؤمن له مركزا يسمع له بتقدير الأمور ، و يعمل على إبعاده عن مسالك الجريمة و الإجرام .

---

[1] – عبد الكريم بكار ، تجديد الوعي ، . *2004, http :// www. Chihab. Net* .

[2] – سليمان عبد المنعم سليمان ، أصول علم الإجرام القانوني ، الجامعة الجديدة ، للنشر ، الإسكندرية ، 1994 ، ص ، 393 .

أثر التعليم في انخفاض نسبة الجرائم :

التعليم لغة : هو تلقين المعرفة بأي وسيلة ، و اصطلاحا هو تلقينها بوسيلة مخصص و هي القراءة و الكتابة ، و قد غلبت هذه الوسيلة في تعريف التعليم حتى أصبحت مرادفا له ، و لذلك ينصرف معه التعليم في لغة العصر إلى معرفة القراءة و الكتابة ، فهو في مجال فهم الناس نقيض الأمية . [1]

و يقصد بالتعليم في الدراسات الإجرامية فضلا عن القراءة و الكتابة بالتهذيب ، و يعني ذلك غرس القيم الاجتماعية في نفوس الأفراد . [2] و تنميتها بحيث يتجه الفرد نفسيا و فكريا اتجاها خيرا ، و تتسم تصرفاته بالنظام و طاعة القانون و احترام المثل العليا للارتقاء بالمجتمع الذي يعيش فيه . [3]

و لاشك في أن أهمية التعليم على هذا النحو ، إذ هو السبيل إلى تربية الفرد و بناء الشخصية ، و توجيه سلوكه و تصرفاته في الحياة . [4]

و قد اهتم الإسلام بالعلم و العلماء ، و بين الأثر الكبير الذي يحدثه في نفس الفرد، و يكثر القرآن الكريم من الثناء على العلم و العلماء و تعظيم شأنهم إ

إذ قال تعالى : { إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ } [5] و قوله أيضا { قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون } ، و قوله كذلك عز وجل : { يرفع الله الذين

---

[1] – عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 286 .

[2] – فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الإجرام و علم العقاب ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، ط 5 ، 1978 ، ص ، 181 .

[3] – إسحاق ابراهيم منصور ، موجز في علم الإجرام و علم العقاب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 2 ، 1991 ، ص ، 99 .

[4] – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 291 .

[5] – السورة 35 ، فاطر ، الآية ، 28 .

آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات } ، و يأمر الله نبيه أن يسأله زيادة العمـــل : { وقل رب زدني علما } .

و قل رسول الله (صلى الله عليه و سلم): { طلب العلم فريضة على كل مـــسلم } ، [1] و قال أيضا : { ليس مني إلا عالم أو متعلم }، [2] و قال { أطلبوا العلم و لو بالصين }.[3]

هذه الآيات الكريمة و الأحاديث صريحة في طلب العلم و فضله على البـــشرية . فـــالفرد عندما يكون متعلما يكون بمنأى عن الجريمة لأنه يكون في مركز يسمح له بتقدير الأمور ، و تقدير ما هو خير و ما هو شر ، عكس الأمي أو الجاهل الذي تعوزه هذه المقـــدرة ، و لهذا كثيرا ما يجد نفسه في حرج بالغ إذا اكتنفته ظروف دقيقة ، تقصر خبرته عن تلمس سبيل للخلاص منها ، فالأميون من هذه الناحية أكثر عرضة لخطر الإجرام من المتعلمين [4]

عملية التربية و التعليم جزء لا يتجزأ من عملية أكـــبر ، هـــي علميـــة التنـــشئة الاجتماعية ، و قد لا تكون المدرسة وحدها هي المسئولة عن تعليم الـــنشء الجديـــد ، و إعداده للقيام بأدواره الاجتماعية النافعة ، فالأب يعلم أبناءه من خلال سلطته في محيط الأسرة ، و العامل المدرب يعلم القادم الجديد ، من خلال خبرتـــه في محـــيط العمـــل ، و الكاتب الكبير يعلم القراءة من خلال ما ينشره من كتب أو صـــحف أو مجـــلات أو مقالات ، و الفنان الموهوب يقدم خبرته الفنية لطلاب فنه ، و المعجبين بأعماله وذلك من خلال أعماله الفنية ، و هكذا تجري عملية التعلم و التعليم في أكثر من نطاق و مجـــال ، و في داخل أكثر من مؤسسة اجتماعية . [5]

---

1 – رواه ماجة . أبو ماجة في صحيح البخاري

2 – أخرجه ابن النجار و الديلمي في الفردوس عن ابن عمر .

3 – رواه العقلي ، و ابن عدي و البيهقي و ابن عبد البر عن أنس .

4 – عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 294 .

5 – عدنان الدوري ، أصول علم الإجرام ، ج 1 ، أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ط 3 ، 1984 ، ص ، 329-330 .

ساد الاعتقاد في القرن التاسع تشر ، بأن الأمية من العوامل الأساسية للإجرام ، و أن التعليم يؤدي إلى تقليل عدد الجرائم المرتكبة في المجتمع ، و قد عبر فيكتور هيجو V . HUGO عن هذا بقوله المشهور : " أن فتح مدرسة يعني إغلاق سجن " . [1] و مؤدي ذلك ، أنه كلما زاد عدد المعلمين قل عدد المجرمين ، أي أن التعليم عامل مضاد للإجرام ، و كل إنفاق في سبيل التعليم يترتب عليه قلة الإنفاق على أجهزة العدالة و الشرطة و السجون .

و يدعم أصحاب هذا الاتجاه رأيهم بأن التعليم بما يودعه في نفوس الأفراد من معلومات و معارف يخلق لديهم موانع تحول دون الإقدام على ارتكاب الجرائم ، فالمتعلم أكثر قدرة من الأمي على مواجهة مشاكل الحياة ، و إيجاد الحلول الملائمة لها . [2]

منذ فجر الفلسفة اليونانية اعتبر سقراط الجهل أساسا للجريمة ، و المعرفة أساسا للفضيلة ، و قد وجد أنصار هذا الاتجاه في بعض الإحصاءات الجنائية ما يؤدي تفسيرهم لهذه العلاقة ، منها إحصاء أجري في أمريكا عن الفترة من سنة 1931-1951 ، كشف أن انتشار التعليم يقابله انخفاض نسبة المجرمين المتعلمين ، و إحصاء آخر في إيطاليا استهدف مقارنة نسبة إجرام المتعلمين في مناطق شمال و وسط إيطاليا و جنوبها . فأثبتت المقارنة أن انتشار التعليم في المناطق الشمالية يقابله انخفاض نسبة الجرائم المبلغ عنها في الوسط و الجنوب . [3]

فالتعليم يلعب دورا وقائيا و مانعا من ارتكاب الجرائم ، و ذلك من خلال توسيع مدارك الشخص و تهذيب مشاعره ، فيجعله أكثر قدرة على إيجاد العمل الذي يضمن له

---

1 - *J. LEAUTE, Criminologie et science pénitentiaire, Thémis, P.U.F, Paris, 1972, p, 378.*

2 - علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 292 .

3 - عبد الرحمن محمد أبو توتة ، علم الإجرام ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص ، 267 .

حياة أفضل تمكنه من مقاومة تأثير العوامل الإجرامية ، التي تدفع إلى الإجرام مثل الفقر و البطالة ، و بالتالي يصبح المتعلم في منزله اجتماعية و اقتصادية متميزة في المجتمع ، مما يجعله حريصا في الحفاظ على تلك المنزلة ، و عدم تعريضها للأذى المترتب على ارتكاب السلوك الإجرامي . [1]

إن التعليم يغير طبيعة الإجرام و يجعله أقل وحشية :

" و هذا ما يستخلص من المقارنة التي أجراها لومبروزو LOMBROSO لعدد من التلاميذ لكل 100 ساكن ، و هذا في جرائم القتل و السرقة 100.000 ساكن بعدد من البلدان الأوربية و ذلك حوالي 1895 . و الجدول التالي يلخص الملاحظات " . [2]

الدولة	نسبة التلاميذ	نسبة حالات القتل	نسبة حالات السرقة
بروسيا	%17.8	%05.7	%246
سويسرا	%16.1	%16.4	%114
انجلترا	%16.4	%05.6	%163
هولندا	%14.3	%05.6	-
السويد	%13.6	%13.0	-
النمسا	%12.5	%25.0	%103
فرنسا	%14.5	%18.0	%103

1 - عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص ، 265 .

2 - *BOUZAT, Traité de droit pénal et de criminologie, librairie Dalloz, Paris, 3ème édition, PINATEL et P. J, 1975,p, 160 : « ..... l'instruction paraît modifier le caractère de la criminalité et la rendre moins féroce . C'*

بلجيكا	%10.9	%18.0	%134
أسبانيا	%09.1	%74.0	%52.9
إيطاليا	%07.6	%96.0	%150
روسيا	%02.4	%14.0	-

من هذا الجدول يتبين أن نسبة حالات القتل في معظم الدول ، تتناسب عكسيا مع نسبة التلاميذ في المدارس ، و لكن هذه النسبة مع ذلك ضئيلة جدا في روسيا ، إذ هي لا تتناسب مجال ما مع النسبة الضئيلة لتلاميذ المدارس ، و من الملاحظ في نفس الجدول أن نسبة حالات السرقة ، تتناسب طرديا مع نسبة عدد تلاميذ المدارس ، إلا في حالات ضئيلة مما يقطع بأن ليس ثمة علاقة ثابتة بين انتشار التعليم و نسبة الجرائم ، و تتضح هذه الحقيقة خاصة عند درس نسبة الإجرام ، بعد انتشار ديمقراطية التعليم في دولة كفرنسا .

و في إحصاء أجرته مؤسسات الأحداث بفرنسا ، ثبت أنه من بين 800 حدث مجرم ، يوجد أكثر من 500 منهم لم يتلقوا أي نوع من أنواع التعليم ، فالحدث الذي لم تتح له الظروف الاتصال بالمدرسة ، أو اتصل بها دون أن يثمر ذلك بطريقة إيجابية في تعليمه أو تنشئته على نحو تربوي يكون أكثر استجابة للانحراف ، مما يبرز الدور الذي تلعبه المدرسة في التثقيف و التربية و التعليم ، الحائل دون الوقوع في الإجرام . [1]

و قد أكدت إحدى الدراسات التي أجريت في جمهورية مصر العربية على الشباب الجانح، أنه في خلال الفترة الممتدة من أول نوفمبر 1962 حتى آخر أكتوبر من سنة 1963 ، بلغت نسبة الذين أودعوا السجون ، و لا يعرفون القراءة و الكتابة نحو 76.8 % . أما

[1] – سليمان عبد المنعم سليمان ، المرجع السابق ، ص ، 343 .

و قد أشار أفلاطون في أحد مؤلفته إلى أن الإنسان مجرد حيوان متوحش إذا أغفل تعليمه ، فإذا تلقى العلم ، فإن هذا يرجعه إلى طبيعته الخيرة و يصبح أليفا و خيرا ، و انتهى معظم الفلاسفة إلى أهمية التعليم في البعد عن مسالك الجريمة . [1]

يلعب التعليم دورا مهما في تبديد الإيمان بالخرفات ، و هي مظهر من مظاهر الجهل ، تضاءل أثرها في العصور الحديثة كثيرا ، لكنها لم تندثر تماما ، و للخرافات علاقة بالإجرام من ناحيتين :[2]

- فمن ناحية أولى ، بعض الجهلة يقدمون على ارتكاب أنواع من الجرائم تحت تأثير الخرفات الشائعة في أوساطهم ، كاغتصاب صغار الإناث التماسا للبراءة من المرض و العلة [3].

- فمن ناحية أولى ، بعض الجهلة يقدمون على ارتكاب أنواع من الجرائم تحت تأثير الخرافات الشائعة في أوساطهم ، كاغتصاب صغار الإناث التماسا للبراءة من المرض العلة[4]أو سرقة بعض الأشياء بزعم أنها مجلبة للحظ .

- و الناحية الثانية ، أن بعض المجرمين يتصيدون المؤمنين بالخرفات فينصبون شباكهم حولهم ، و يتخذون منهم أغلب ضحاياهم و على الأخص جرائم النصب ، وغش الأدوية ، و ممارسة أمهنة الطب بغير ترخيص و غير ذلك من الجرائم التي يطلق عليها بعض الباحثين اسم " السحر الأبيض " . و يظهر أثر التعليم في الصد عن الإجرام أيضا في أنه يهيئ لصاحبه مركزا اجتماعيا لائقا ، يقترن به في العادة

---

1 – نور الدين الهنداوي ، المرجع السابق ، ص ، 156 .

2 – عمر السعيد رمضان ، دروس في علم الإجرام ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1972 ، ص ، 154 .

3 – رمسيس بهنام ، الجريمة و المجرم في الواقع الكوني ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1996 ، ص ، 142 .

4 – عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ، 294 .

وضع اقتصادي طيب ، و كلا الأمرين عاصم له من الإجرام بوسائل شتى ، و ذلك من شأنه أن يحد من فرص ارتكاب الجرائم .[1]

فانتشار التعليم له أثر فعال في الحد من ظاهرة الإجرام ، إذ بدون انتشار التعليم قد تكون معدلات الإجرام أعلى مما هي عليه في الوقت الحاضر بفعل العوامل الإجرامية التي أصبحت أكثر قوة عما كانت عليه في الماضي ، فليس من المستبعد إذن أن يكون التعليم بمثابة قوة تحد من مفعول العوامل الإجرامية الأخرى .[2]

دور الدين في الوقاية من الإجرام :

يرف كانت KANT على أنه :" الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر إلاهية ".

و عرفه مايير MAYER الدين :" جملة العقائد و الوصايا التي يجب أن توجهنا في سلوكنا مع الله ، و مع الناس ، و في حق أنفسنا .

و يعرف FREUD الدين على أساس أنه :" وهم ناتج عن تكرار تجربة الطفولة ، خلال عجز الإنسان عن مواجهة القوى الغريزية من داخله ، و قوى الطبيعة في الخارج . "

و نشأت هذه التعاريف للدين لدى هؤلاء الباحثين من خلال نظرتهم للدين المسيحي على الخصوص ، و من التعريفات الشرعية ، تعريف محمد عبد الله دراز : " الدين وضع إلهي يرشد إلى الحق في الاعتقاد ، و إلى الخير في السلوك و المعاملات " . و تعريف القابسي للدين على أنه :" نظر ينتهي إلى عمل ، و أن الدين ليس الإيمان فقط أو

---

[1] – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص ، 294 .

[2] – صالح بن ابراهيم بن عبد اللطيف الصنيع ، التدين علاج الجريمة ، مكتبة الرشد ، شركة الرياض للنشر و التوزيع ، ط 2 ، 1999 ، ص ، 147 .

الإسلام وحده ، أو الإحسان و الاستقامة و الصلح فحسب ، بل إن الدين هو كل ذلك مجتمعا " .

فمهما تعددت التعاريف بخصوص الدين ، إلا أنها في قالب واحد على كون الدين هو مجموعة قيم تأمر بالمعروف و تنهي عن المنكر ، و تستمد قوتها من مصدر غيبي هو الله الآمر الناهي . [1]

و يمكن القول بوجه عام بأن الدين يقف من الجريمة موقف العداء ، ينفر منها و يدعو إلى الانصراف عنها ، باعتبارها صورة من صور الشر الذي يتنافى مع تعاليم الأديان كافة ، و القاعدة أن ما وافق مصلحة الجماعة فهو في نظر الدين خير ، و ما خالفها فهو شر ، و الجريمة في جوهرها عدوان على المصلحة الجماعية ، فهي شر لا يرضى عنه الدين و لا يقره ، قديما كان ينظر إلى الجريمة على أنها عدوان مباشر على الدين نفسه ، و كانت العقوبة تنزل بالمجرم تطهيرا له من رجسه و تكفيرا عن ذنبه ، و اجتلابا لرضى الله عن الجماعة و دفعا لسخطه. [2]

فإذا كان لكل ثقافة جانبها اللامادي أو المعنوي ، فإن الدين شغل الجزء الأكبر من مقومات هذا الجانب في غالبية المجتمعات الإنسانية ، ذلك أن لكل مجتمع، مهما صغر أو كبر، بسط أو تعقد تركيبه ، معتقد ديني معين أو شعائر و طقوس دينية معينة .

ويكاد يجمع علماء النفس ، و الاجتماع، و الأجناس البشرية الثقافي ، على أهمية الدين في حياة الأفراد ، و في حياة الجماعات ، حتى صار نظاما متكاملا له مؤسساته العاملة على تحقيق أهدافه و غاياته السامية .

---

[1] – علي عبد القادر القهوجي، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق ، ص 307.

[2] – عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص 305.

و من الواضح أن الدين لا يقف عند حدود العبادات و إقامة الشعائر الدينية المطلوبة ، بل أن الدور الذي يلعبه في تنشئة الأفراد يكاد يعكس آثاره على بقية المؤسسات الأخرى ، العاملة في مجال الضبط الاجتماعي ، ولذا يعد الدين عنصرا أساسيا من عناصر التنشئة الاجتماعية . [1]

و من المعروف أن الديانات العامة ولاسيما الكبرى منها، اليهودية و المسيحية ، و الإسلامية تأمر بالمعروف و تنهى عن المنكر ، و تحث على السلوك الأخلاقي الحسن بالرغم من خلافات كبيرة أو بسيطة بين هذه الديانات في بعض المبادئ أو التفاصيل . [2]

بالنسبة للديانة اليهودية تقوم على فلسفة أخلاقية توضح كيف ينبغي أن يعيش الإنسان في دنيا هي هبة الله للبشر ، و تضع قانونا خلقيا ينظم سلوك الإنسان من المهد إلى اللحد، بحيث يكون التمسك بهذا القانون انعكاسات للتمسك بالدين ، و أن الأعمال الصالحة و الاستمتاع بالحياة، و حب الخير هي مفتاح الحياة الصالحة ، و تركز الديانة اليهودية على العقيدة الوحدانية الإلهية و الوحدة البشرية ، و أن الرسالة الإنسانية هي خدمة الله، و أن خدمة الله تتحقق في خدمة البشر .

أما الديانة المسيحية فقد بلغت في فتراتها مستوى عال من التطهير الروحي ، و التجرد المادي و السماحة الوجدانية ، أدت واجبها من هذا الجانب من حياة الإنسانية ، ترفع بالروح و تسمو بالوجدان ، تنظف القلوب ، و الضمير و تكبت الغرائز و تعلو على الضرورات ، و تهدف إلى أشواق مقدسة في العالم ...

و الدين الإسلامي هدفه هو تزكية النفس، و تطهير القلب و ظهور روح الامتثال و الطاعة و استشعار عصمة الله ، و قرار الخير و الصلاح في الأرض ، و قد أطلق الدين

---

[1] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص 325.

[2] – حسن شحاتة سعفان، المرجع السابق ، ص 142–143.

للعقل حريته ، و ترك للناس حرية تشريع ما يرونه محققا للمصلحة تبعا لتطور الـــزمن ، و لم يكلفهم سوى الشورى و تبادل الرأي ليقع التشريع في دائـــرة العـــدل و الرحمـــة و المساواة .[1]

كما يدعو الدين الإسلامي إلى احترام عقائد الآخرين حتى و لو كانت فاســـدة و غـــير صحيحة، و هذا إنما يدل على حرص الإسلام على السماحة و اللاعنف في السلوك [2].

و من الآيات القرآنية الداعية إلى قدسية الأديان قوله تعالى : " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعظة الحسنة و جادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله و هو أعلم بالمهتدين ، و إن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به و لئن صـــبرتم لهـــو خـــير للصابرين" [3]، و قوله تبارك و تعالى : " لكم دينكم و لي دين" [4] ، و في آية أخرى يدعو القرآن الكريم المؤمنين إلى عدم إيذاء الكافرون و إثارتهم عبر سب آلهتهم فقال سبحانه : " و لا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم " . [5]

و يكاد يرتبط الدين بالأخلاق ، عند محاولة بحث عن دوره في خلق الشخصية ، و تقويم السلوك الإنساني ، و هذا صحيح أيضا في مجال دراسة الجريمة و أســـباب الـــسلوك الإجرامي ، و ذلك من حيث أن الدين كنظام أو مؤسسة اجتماعية يشكل حصنا منيعـــا يعصم الفرد من التورط في ارتكاب الإثم و الخطيئة. [6]

هناك كثير من الباحثين من أنكر وجود أي علاقة بين الدين و ظاهرة الإجرام ، و من هـــؤلاء : ســـيزابو SZABO و كـــارمن KARMEN ، و اليـــانور جلويـــك

---

1 – محمد سيد فهمي ، المرجع السابق ، ص 82-107.

2 – الشيرازي ، المرجع السابق .

3 – السورة 16 : النحل : الآية 125-126.

4 – السورة 109 : الكافرون : الآية 6.

5 – السورة 6 : الأنعام : الآية 108.

6 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص 325.

E.GLUECK و شلدونSHELDON ، و قد اعتمد هذا الفريق من الباحثين في استجلائهم لعلاقة الدين بالظاهرة الإجرامية ، على مدى التزام المجرمين محل الدراسة بأداء الشعائر الدينية . [1]

و قد ذهب اكستر إلى القول بأن للدين دورا تربويا ، من خلال ما يزرعه في النفس من كوابح ذاتية ، تمنع الفرد من ارتكاب الجريمة ، في ألمانيا قام العالم الألماني أشافنبرج ASCHAFFENBURG و العالم الهولندي بونجيه BONGER بمحاولة لتحديد اختلاف العقيدة الدينية على ظاهرة الإجرام، فقارن بين إجرام الكاثوليك و إجرام البروتستانت ، على مدى عشرة أعوام كاملة تمتد من سنة 1892 إلى سنة 1901 ، فاتضح لهما أن اليهود هي أقل نسبة من الطائفتين تورطا في الجريمة . [2]

فقد كان متوسط عدد المجرمين الكاثوليك في هذه الفترة 1261 مجرما ، في كل مائة ألف من الكاثوليك ، و كان متوسط عدد المجرمين البروتستانت 1122 مجرما ، في كل مائة ألف ممن يدينون بهذه العقيدة . [3]

إن انخفاض نسبة الإجرام لدى اليهود في ألمانيا و هولندا ، يرجع إلى الارتفاع النسبي في المستوى الاقتصادي لهذه الطائفة في كل البلدين ، و إن شدة التماسك العائلي قوة التنظيم الديني بينهم ، هذا بالإضافة إلى أن اليهودي ، باعتباره فردا في أقلية دينية جنسية ، من المحتمل أن يواجه إلى حد ضعيف ضغطا اجتماعيا يحول بينه و بين الإخلال بالقانون ، حتى يتجنب توجيه النقد العدائي إلى الطائفة التي ينتمي إليها . [4]

---

1 – عبد الرحمن محمد أبو توتة، المرجع السابق ، ص 277-278.

2 – *J.PINATEL et BOUZAT, Op.Cit, P 162.*

3 – عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص 307-308.

4 – عمر السعيد رمضان، المرجع السابق ، ص 151.

أما عن ارتفاع نسبة الإجرام عند الكاثوليك عنها لدى البرتستانت، فيفسرها البعض بنظام الاعتراف السائد لدى الكاثوليك ، و الذي يقوم على اعتقادهم بأن الاعتراف لرجل الدين يطهر المذنب من خطيئته، إذ من شأن هذا الاعتقاد في دور الاعتراف أن يضعف من تأثير الوازع الديني في صرف الشخص عن الجريمة ، و كذلك تردي ظروفهم الاقتصادية و الاجتماعية ، و لذلك فغالبية المجرمين الذي يقبضون عليهم و ثبتت إدانتهم، يأتون من تلك الطائفة ، و من ثم يزداد عددهم زيادة ملحوظة في الإحصاءات الرسمية . [1]

كما أن هناك العديد من الدراسات الأخرى ، فيما يخص دور الدين في الوقاية من الإجرام ، كدراسة إيليس ELLIS 1985 الذي قام بإجراء دراسة مسحية لخمسين (50) دراسة بحثية ، درست العلاقة بين التدين و الإجرام ، و أهم ما خرج به الباحث ثلاثة أنواع من العلاقات بين التدين و الإجرام و أهم هذه الأنواع و أكثرها توثيقا هي : العلاقة بين الحضور للكنيسة و معدل الجريمة ، بالإضافة إلى دراسات عدة مثل : دراسة بريتزل PRETZEL 1966 ، الذي قام بدراسة العلاقة بين الخليفة الدينية للفرد و إقدامه على الانتحار ، و دراسات كندتن KNUDTEN 1969 ، بين وجود الفرد داخل السجن و مستوى تدينه، و دراسة كرايج وبراون KRAIG et BROUN 1971 و التي تعالج العلاقة بين تعاطي المخدرات و المستوى الديني ، و دراسة تيتل و ويلش TITELE et WELCH 1972 العلاقة بين التدين و الانحراف ... و غيرها من الدراسات الأجنبية ، التي تنصب على معالجة الدور الوقائي للدين في الحد من ظاهرة الجريمة . [2]

---

[1] – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص 307.

[2] – صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع ، المرجع السابق ، ص 158-169.

و تبني نتيجة البحث الذي أجريناه على 25 حدث جانح، بالمركز المتخصص لإعادة التربية و حماية الأحداث الجانحين ببلدية الحناية ، ولاية تلمسان ، أن جميع من أجريت عليهم الدراسة يؤمنون بالعقيدة الدينية كفكرة ، و لكنهم من ناحية أخرى كانت النتيجة عكسية فيما يتعلق بأداء الفروض الدينية ، و لاحظنا مع ذلك أن نسبة 76 % من لا يؤدون الصلاة ، 16 % من يؤدي الصلاة بطريقة غير منتظم ، 08 % يؤدي الصلاة، 96 % يصومون، 04 لا يصومون . [1]

فنسبة من لا يؤدي الصلاة مرتفعة تزيد عن النصف و هذا ما يفسر انتفاء العلاقة بين حسن الخلق و الثقافة الدينية . [2]

و استنتاجا من ذلك أن الدين بما له من أثر في نفسية الحدث ، و ما يحتويه من قواعد و أخلاق و الحث على السلوك القويم ، إنما يجعل الحدث في منأى من الانحراف ، و ذلك طالما كانت التعاليم الدينية قد بينت في نفس الحدث بطرق سليمة و صحيحة تحول دون الوقوع في الانحرافات .

كذلك قد بلغت نسبة من صرحوا بأن الدين قد ينهي عن هذا الفعل الذي ارتكبه 96 % ، و من هو نادم على ما اقترفه من جريمة 92%، من يشعر بالضيق و الضجر من الناس بعد خروجه من المركز 64 %. [3]

و قد اختلفت إجاباتهم عن سبب هذا الشعور ، فمنهم من أرجعه إلى سوء السمعة، أو أنه أساء لأسرته و أهله ، أو الشعور و الإحساس بالذنب ، الشعور بالخجل من نفسه، أو أنه كان يتمنى أن يحيا حياة كريمة .

---

[1] – المحلق رقم 02، ص 127.

[2] – تتوقف العلاقة بين الدين و حسن الخلق على مقدار تمسك الحدث به بنية صادقة سليمة ، فالثقة بالدين و الإيمان السليم به لهما أثر دون شك في توجيه المؤمن به لوجهة الخلق الحسن و السليم .

[3] – الملحق ، رقم 02 ، ص 127.

و تبرز كذلك أهمية الدين في التأثير على السلوك ، من خلال الدراسة التي أجراها الباحث مالك بدري سنة 1978، حيث قام بدراسة لمجموعة مكونة من 31 من السودانيين المسلمين ، الذي كانوا مدمنين للخمر ، ثم أقلعوا عنها ، كان متوسط أعمار العينة 47 عاما ، و يمثلون معظم طبقات المجتمع السوداني ، و كانت الإجابات المتعلقة بسبب الإقلاع النهائي عن إدمان الخمر متنوعة بين الدافع الإسلامي ، و الأسباب الصحية، الضغوط العائلية ، الأسباب الاقتصادية و قوة الإرادة ، تجارب تصحبها هزات نفسية عنيفة .[1]

السبب	النقاط	السبب	النقاط
الدافع الإسلامي	65	الضغوط العائلية	13
الأسباب الصحية	21	قوة الإرادة	9
الأسباب الاقتصادية	15	هزات نفسية عنيفة	6

و يتضح من هذا الجدول المبين أعلاه ، التأثير البالغ للدين على سلوك الأفراد، و دوره في إبعادهم عن السلوك المنحرف ، بالرغم من قلة محل البحث .

و المثال التالي يوضح أثر الدين في سلوك الأفراد ، و الذي يحتل دورا مهما في الوقاية من الجريمة و السلوك المنحرف و قوته في نفوسهم، حتى أن امرأة قدمت نفسها للقتل جزاء ذنب ارتكبته و لم يعلم بها أحد ، و هذا على غير عادة الناس ، و الذين يرتكبون مختلف الذنوب و الخطايا، ، ثم يتهربون من العدالة بشتى الحيل و الأساليب . و إن وقفوا في يد السلطات لجؤوا للإنكار عما قاموا به .

[1] – صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع ، المرجع السابق ، ص 155.

و هذا المثال راجع ، لامرأة زنت ، ثم جاءت تعترف لرسول الله (صلى الله عليه و سلم) بما قامت به ، فيردها رسول الله (صلى الله عليه و سلم) مرات متعددة لولادة الطفل ، ثم لإرضاعه حتى يفطم لعلها لا تعود ، و لكن تدينها و رغبتها الصادقة في التخلص من هذا الذنب في الدنيا ، يدفعها للعودة إلى رسول الله (صلى الله عليه و سلم) و معها الطفل و بيده كسرة خبز، فيقيم عليها الحد.[1]

الدين يهيئ للإنسان سبل تحقيق الطمأنينة النفسية ، و يكسبه قوة لمقاومة أسباب الحيرة و الخوف و القلق ، و الدين يرسم للإنسان الصورة الكاملة للانتماء النفسي و الاجتماعي ، الذي يشكل حجر الأساس في تكامل الشخصية و الصحة النفسية و العقلية، فهو يغرس بذور الثقة بالنفس و الإيمان بقدراتها على تحقيق خير الإنسان و سعادته، و هو فوق ذلك يقدم السياج المتين الذي يحرص على قيم المجتمع و يصون معاييره الجماعية ، و يدعم بعضها بما يكسبه كل أسباب القدسية و الاحترام[2].

فللدين دوره بارز في الوقاية من الجريمة و الانحراف .

الوعي الإعلامي .

يقصد بالإعلام مجموعة الوسائل الفنية التي تسمح بالانتشار السريع للأخبار و الآراء ، و تشمل هذه الوسائل الصحافة و الإذاعة المسموعة و المرئية ، و لا يخفى ما لهذه الوسائل من دور كبير في تثقيف أفراد المجتمع و نقل الأخبار إليهم و تبادل الأفكار والمعلومات ، و محو الأمية و تكوين و توجيه الرأي العام ، يضاف إلى ذلك إن هذه

---

[1] – صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع ، المرجع السابق ، ص 37.

[2] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص 328.

الوسائل تمارس دورا سياسيا هاما، بوصفها تسمح بمراقبة السلطات العامة و توجيه النقد إلى ما تقوم به من تصرفات. [1]

دور الصحافة في الحد من ظاهرة الجريمة .

من الخطأ الاعتقاد أن الصحافة صانعة الرأي العام، فالأصح أن الصحافة تؤثر في الرأي العام و تتأثر به في نفس الوقت ، مع العلم أن الصحف أصبحت إلى حد الآن من أقوى وسائل الإعلام و أقدرها على تكوين الرأي العام . و تؤثر الصحافة في الرأي العام ، إما عن طريق الخبر ، أو عن طريق الأحاديث و التحقيقات ، أو عن طريق الإعلان و الصور و الرسوم الكاريكاتورية .

فالصحافة هي مرآة الأمة ، مرآها اليوم إذا تريها نفسها كما هي الآن ، ثم تريها نفسها كما يجب أن تكون في المستقبل . [2]

و من ثم فالصحافة هي إحدى الشرايين الهامة التي يتغذى منها الرأي العام، و يكون انطباعه عن الأشخاص و الأشياء . [3]

و في خصوص الجريمة و المجرم ، فإن الصحافة تفرد دوما في صفحاتها مكانا للحديث عنهما و هذا المكان بدأ في الاتساع إلى حد كبير و قد أظهر أولف كينبرج O.KINBERG تحقيقا أجراه فينتون FENTON ، أن 08 % من الخبر المتوفر من 57 من أكبر الجرائد الأمريكية ، كان مخصصا للحديث على العمليات الإجرامية . [4]

---

[1] – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص 296.

[2] – غريب محمد سيد أحمد، الانحراف و المجتمع ، المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع ، مصر ، 1998، ص 356.

[3] – رمسيس بهنام، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص 224.

[4] – *J.PINATEL et BOUZAT, Op.Cit, P 167.*

" بالنسبة للزيادة العارضة : في هذه الظروف تتبع الصحافة الرأي العام لأسباب تجارية ، و عليه تم دراسة جريدة Le New سنة 1915 ، و الخبر المخصص للجريمة مقارنة بعدد الجرائم في الشهر .

الأسبوع الأول	153 جريمة	المكان المخصص 59
الأسبوع الثاني	192 جريمة	المكان المخصص 200
الأسبوع الثالث	203 جريمة	المكان المخصص 1304
الأسبوع الرابع	160 جريمة	المكان المخصص 715

بزيادة 33 % من الجريمة ثم زيادة 2000% من المطبوعات .

بالنسبة للزيادة المتواصلة : أظهر سبيد SPEED ، و هومس HOMES أن الخبر المخصص للجريمة في صحيفة العالم THE WORLD في نيويورك، انتقل من أقل من نصف عمود سنة 1981 إلى 06 أعمدة سنة 1893 إلى 14 % من الـــنص الكلي سنة 1926. [1]

---

[1] ، - *J.PINATEL et BOUZAT, Op.Cit, P 168.*

« L'importance da la place réservé au crime dans la presse. Il faut distinguer ici l'augmentation continue de la place réservé au crime dans la presse et son augmentation occationnelle.

A- Augmentation occationnelle : dans cette perspective, incontestablement la presse suit l'opinion dans un but commercial. On à étudié en 1915 pour Le NEW (Journal de Cleveland), les variations de la place occupée en fonction du nombre des crimes dsur un mois : pour une augmentation de crimes de 33 % on à augmenté de 2000% la surface imprimée.

B- Augmentation continue : Speed et Homes ont montré que la place occupée par le crime dans le world de New York à passé de moins d'une demi-colonne en 1881 à 6 colonnes en 1893 et à 14 % de son texte totale en 1926.

يرى أنصار مدرسة التحليل النفسي أن للصحافة أثرا وقائيا من الإجرام ، فنشر أخبار هذه الجريمة قد يكون بالنسبة للقارئ وسيلة للتنفيس عن الرغبات الإجرامية المكتوبة [1]، إشباعا كافيا للميول العدوانية أو الجنسية ، مما يؤدي إلى حماية الفرد و المجتمع . [2]

كما أن الصحافة تلعب دورا في ردع المجرم بنشرها لجريمته وصورته، و هو أمر يخدم دورها في الوقاية من الجريمة ، و بتخويف المجرمين بالصدفة من عاقبة الإجرام ، كنشر كفاءة السلطة في ضبط الجريمة ، أو نشر صور العربات المصدومة نتيجة السير السريع . [3]

كما أنه يحقق فائدة حتى لضحايا الجرائم المحتملين ، عن طريق تبصيرهم بالمنافذ التي يلجأ إليها المجرمون في السرقة، أو أساليب النصب و الاحتيال التي يتوصلون بها إلى اختلاس أموالهم ، و هي بذلك تساهم في بناء خبرة عامة تقي الناس الإجرام . [4]

و يرى المدافعون عن الصحافة ، و أغلبهم من رجال الإعلام أن نشر أخبار الجرائم يدخل في صميم عمل الصحافة ، و لا يتعارض مع وظيفتها ، فمهمة الصحافة نشر الأخبار أيا كانت ، و الجريمة أحد هذه الأخبار .

و وظيفة الصحافة إعلام القراء بكل ما يحدث في المجتمع حلوه و مره، و هو ما يبرز نشر أخبار الجرائم . [5]

---

1 – *J.LARGUIER,Criminologie et science pénitentiaire,Dalloz,3 éme éd,1976,P42.*

2 – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص 299.

- يمكن أن يحدث هذا بصفة خاصة إذا تم عرض خبر الجريمة بصورة يمكن أن تكون منفرة للأفراد من الإجرام ، و إظهار سوء عاقبته.

3 – *J.LARGUIER, Op.Cit , P42.*

4 – *J.LEAUTE,Op.Cit, P386-387.*

5 – في باب مزايا النشر كذلك ، بل يدخل في مجال صيرورته:

أولا : أن الجريمة خبر *Une nouvelle* من حق الناس معرفته ، و اجب الصحفي أن يقول كل شيء كان سيئا أم حسنا، ثانيا : إن واجب الصحفي بل واجب رجال الإعلام كافة إذاعة الخبر مصحوبا بالموقف الجماعي منه (سخطا

و يرى هؤلاء أن النشر عن الطريق الصحف ، يقطع الطريق علـــى الإشـــاعات المغرضة التي يتناقلها الأفراد عن الجرائم و جسامتها ، كما أن النشر قد يـــسدي لرجـــال الأمن خدمة كبيرة عندما يؤدي نشر خبر الجريمة و أسماء المشتبه فـــيهم أو المتـــهمين أو صورهم أو أوصافهم في الصحف إلى تعقبهم، و الكشف عن هويتهم و القبض علـــيهم، كما يحقق النشر رقابة الجمهور على حسن سير العدالة ، لأن هذا هو المقصود من علانية المحاكمات الجنائية، و لما كان الأفراد لا يتمكنون في أغلب الأحوال من متابعة جلـــسات المحاكم الجنائية.[1]

إن نشر أخبار الجرائم و المحاكمات يحقق الرقابة للجمهور ، و يطمئن المجتمع على جدية السلطات العامة، في تعقب مرتكبي الجرائم و محاكمتهم، و في ذلك نوع من الردع العام في الوقت ذاته، إذ قد يؤدي إعلام الناس بما يتخذ حيال المجرمين مـــن إجـــراءات و محاكمات و جزاءات تنشر على الملأ إلى عدول فئة من الأفراد عن ارتكـــاب الجـــرائم ، خشية تعرضهم للمصير ذاته و التشهير بهم.[2]

و بالتالي فإن كل ما تكشفه الصحف من أخبار الجريمة و المجرمين يكفي لنـــشر الـــوعي العام، و حث الجمهور على مكافحة الجريمة .[3]

كان أم تعاطفا) كمساهمة من جانبهم في التعبير عن الحاجة الاجتماعية للعدالة ، و على هذا فمن واجب رجال الإعلام و الاتصال كافة استغلال تلك العاطفة الجماعية الراقية لدعم كفاح المجتمع ضد الجريمة، ثالثا : إن علنية العدالة و مقتضيات الردع العام توجب ضرورة هذا النشر ، فدون هذا النشر لا يتأتى لأحد معرفة كيف جرت العدالة ، و كيف اقتص من المجرم ، ذلك أن المجتمع محتاج دوما لأن يشعر باستمرار بأن المجرم قد عوقب و أن العدالة لا زالت قائمة (فالعقوبات كافة تنفذ دون حضور الجمهور و دون مشاهدته) فإذاعة أنباء الجريمة و أنباء المحاكمة و العقوبة لا تزال من أهم الأمور للأمة، فالدعوى الجنائية لا تزال حتى اليوم الدعوى الوحيدة التي يلزم أن يظل رد الفعل الاجتماعي عليها علنيا .

[1] – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص 300.

[2] – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص 300.

[3] – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص 340.

دور وسائل الإعلام المسموعة و المرئية في الوقاية من الإجرام .

لوسائل الإعلام المسموعة و المرئية أثر في الحد من الظـــاهرة الإجراميـــة و مكافحـــة الجريمة، و ذلك عن طريق بث الكثير من المعارف و القيم و المثل العليا لأفراد المجتمـــع ، هذه الوسائل و دورها في هذا المجال يتلخص فيما يلي :

أ- **البرامج التلفزيونية** : و تعتبر من أهم وسائل العصر التي لا غنى عنها في الحيـــاة الاجتماعية ، حتى صارت أشبه بكماليات العصر الضرورية فيها المتعة و التـــسلية إلى جانب التوعية الهادفة و الإعلام المخطط. [1]

كثر النقاش حول التلفزيون كأداة من أدوات الاتصال الجمعي ، تؤثر فيمن يقبل على مشاهدتها من الأفراد من مختلف الأعمار و المستويات الاجتماعية و الثقافية تأثيرا كبيرا .

إن استغلال التلفزيون كوسيلة تعليمية لما له من قدرة على جذب الانتبـــاه و ذلـــك لوجود الصورة المرئية ، و لما له من قدرة على تركيز انتباه الناس في أشياء محددة، و قدرته على الانتشار بين مختلف فئات الجماهير ، بالإضافة إلى كونه يجمع بين مزايا الإذاعـــة و السينما ، إذ يتميز التلفزيون بقدرته على عرض صوره بصرية حركية و صوتية للأحداث وقت وقوعها ، بما يزيد من إثارة دوافع المشاهدين و اهتمامهم و خاصة إذا كان البرنامج يذاع على الهواء مباشرة. [2]

و للتلفزيون أثر إيجابي محمود، مثلا في البادية أحيانا أو من أجل أشخاص يغلب علـــيهم طابع الوحدانية ، و كذا تنوع البرامج. [3]

---

1 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص 344.

2 – غريب محمد سيد أحمد، المرجع السابق ، ص 349.

3 – *J.LARGUIER, Op .Cit, P43 « Télévision :effets bénéfiques ex : à la campagne parfois, ou pour les personnes seules... »*

للتلفزيون أثر إيجابي محمود، مثلا في البادية أحيانا أو من أجل الكبـــار و الثقافـــة الجماهرية ، و في مختلف النواحي الاجتماعية و الدينية و العلمية و الصحية و السياسية و الاقتصادية . [1]

في المجال الاجتماعي ، للتلفزيون فوائد و مزايا عديدة في مجال التوعية الصحية و التوعيـــة السياسية و التوعية الدينية ، و في مجال الإعلام و الاقتـــصاد و الخـــدمات الاجتماعيـــة المتعددة.

كما يساهم في منافسة صناعة السينما خلال تحسين أدائها ، مما يفرض على أصحاب هذه الصناعة تقديم قصص نافعة على مستوى رفيع. كما يساهم في كشف النقاب عن عيوب المجتمع ، و بالتالي ، يحفز المسؤولين على معالجة بعض المشكلات القائمة . [2]

يرى بعض الباحثين أن الإذاعة و التلفزيون يلعب دورا في تربية الـــنشء و شـــغل أوقات فراغه[3]. و يرون أن عرض الجرائم في المسلسلات و الأفلام يمكن إذا مـــا أحـــسن توجيهه، أن يكون عاملا من العوامل التي تنفر من الإقدام على السلوك الإجرامي [4]. و مما قيل في هذا الخصوص كذلك أن تجمع أفراد الأسرة حول جهاز التلفزيون يقوي وحدتها، و يحول دون نزول الأبناء إلى الشوارع حيث تلقفهم العصابات الإجرامية التي تقـــود إلى الانجراف . [5]

---

1 – غريب محمد أحمد، المرجع السابق ، ص 350.

2 – عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص 249.

3 – عبد الرحمن محمد العيسوي ، دراسات في الجريمة و الجنوح و الانحراف، دار الراتب الجامعية ، مصر ، ط1، 2001، ص 125.

4 – يحدث على سبيل المثال عندما تركز المادة الإعلامية المعروضة على إظهار سوء عاقبة الإجرام ، و عدم جدوى مقاومة رجال الأمن لحزمهم و لما يتوفر لديهم من وسائل حديثة لكشف الجرائم و المجرمين و شدة العقوبات التي يتعرض لها مرتكبو هذه الجرائم.

5 – علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص 302.

ب- **السينما** : شأنها شأن غيرها من وسائل الثقافة و الإعلام، و تعد أحد وسائل التثقيف العام بما ينبغي عليها أن تعمل على غرسه من قيم و عبر في نفوس الأفراد، بالإضافة إلى الدور التي يمكنها أن تلعبه في تنمية وجدانهم و ترقية إحساسهم بالخير و الفن و الجمال. [1]

كما تقدم للفرد العادي خبرة إنسانية مجسدة في إطار مسرحي مشوق، و هي غالبا ما تعبر عن بعض الرغبات التي قلما يتاح للفرد تحقيقها في الواقع، مثلها مثل الكثير من ألعاب القوى الرياضية التي لا يستطيع الفرد العادي أن يؤديها في الواقع ، و لكنه يطمع أن يقدر على أدائها في قرارة نفيه ، و هكذا تكشف السينما للفرد أفعالا يقوم الغير بأدائها نيابة عنه، و لذلك تصبح السينما متعة فريدة و مصدرا خصبا يغذي خيال الفرد من فيض ما يعرض أمام عينه من مشاهد واقعية ولكنها ممزوجة بالخيال[2] .

و قد أجرى الأستاذان ماي و شوتليورث May et SHUTTLEWORTH بحثا مع 7000 طالب يؤدون الامتحان ، فوجد من بينهم 700 يذهبون إلى السينما بصفة مستمرة و 700 يذهبون إليها بدرجة أقل ، و قد كان الجميع في ظروف متشابهة سواء بالسن أو الجنس أو المستوى الدراسي أو الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و المهني و الجنسية الخاصة بالوالدين ، و قد وضعا لهم مجموعة من الأسئلة التي تكشف عن طريق التفكير و التصرف في مختلف المجالات، و قد وجدا أن الإجابات تثبت عدم وجود أي فارق في السلوك في حوالي 90% منهم، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن السينما ليس لها أثر في الجنوح إلى الإجرام . [3]

---

1 – رمسيس بهنام، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص 230.

2 – فقد قيل أنه ليس للسينما تأثيرا ضارا إلا في خاصة يكون فيها المشاهد خاضعا في الحقيقة لأسباب أخرى خلاف السينما، بل أنهم يرون على العكس أن السينما قد تبعهد عن الطريق و تملأ وقته بنشاط غير إجرامي .

3 – رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص 230.

خلاصة:

من خلال ما سبق ، يمكن أن نخلص إلى أن للبيئة العمرانية دور كبير في توجيه سلوك الأفراد.

كما يمكن الاستنتاج أن للبيئة الثقافية دورا مميزا في تضييق فرص ارتكاب الجرائم وتضييق نطاقها، وذلك عن طريق تكثيف الجهود الجماعية من خلال غرس قيم السلم وثقافة اللاعنف بين أفراد المجتمعات وبين هذا الأخير وغيره من المجتمعات.

كما تعمل على تحضين النفس البشرية بثقافة تربوية أخلاقية تساعد على كبح جماح الغرائز الدنيئة ، وبالتالي ولوجها في غمارات الجريمة.

كما تعمل على ترسيخ فكرة الأمن والنظام في المجتمع حتى يتسنى لهذا الأخير القيام بدوره في مجال صد الجرائم، واتخاذ ما يراه مناسبا في شأنها.

كذلك تلعب دورا في بلورة مفهوم الوقاية من الإجرام عن طريق استراتيجيات مواكبة للسياسة الجنائية الحديثة، ودعمها بالمقومات اللازمة لتكون وسيلة ناجعة في مكافحة الجريمة، وكل خال من الاضطراب والعنف والفوضى.

كما تساهم البيئة الثقافية في تعميق التعليم في نفوس الأفراد حتى يقيم شر الوقوع في الجريمة وتعمل على تهذيبهم الديني والخلقي حتى يصبحوا في مركز يسمح لهم بتقدير ما هو خير وما هو شر ، ما هو نافع وما هو ضار، فهذا الحصن التعليمي والديني يطرق الفرد نفسيا ويفرج عنه اجتماعيا.

كما أن للبيئة الثقافية دورا تحسيسيا إعلاميا ، يساعد على إيصال فكرتها المتمثلة في السلم والتعايش السلمي لأفراد المجتمع الواحد من خلال البرامج الثقافية التربوية والأخلاقية المنددة بمخاطر الجريمة والانحراف.

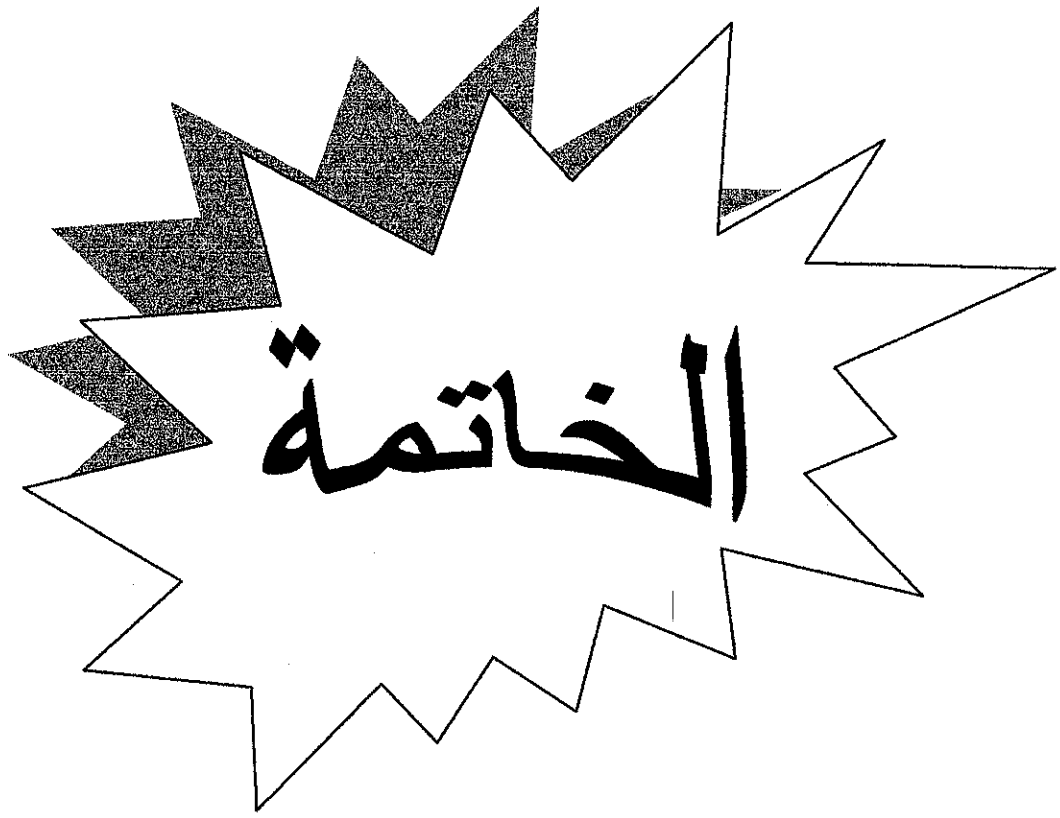
الخاتمة

الخاتمـــــــة:

لقد اجتهدنا في هذا البحث ، رغم قلة المراجع المتخصصة في مثل هذه الدراسات، وقد استطعنا الوصول إلى نتائج توصل المسؤولين إلى تدارك الأخطاء التي قاموا بها فيمـــا سبق.

حقيقة لقد توصلنا إلى أن للبيئة العمرانية الأثر الكبير على الجريمة، فالبيئة تؤثر على الفرد بطريقة مباشرة وغير مباشرة مما يجعلها تؤثر على نسقه الثقافي والاجتماعي.

فالسكن العشوائي القصدري في حي الكدية بمدينة تلمسان مظهرا شاهدا علـــى تـــدهور النسيج العمراني في الانجاز والتصور، إذ أن رغبة السكان في هذا الحي في تسوية مساكنهم حسب معايير السكن الحديث تقودنا إلى ربط هذا الخلل بالبناء الحضري ككل، والـــذي هو أصلا محصلة مباشرة للنظام السياسي الإداري الجزائري، فاستنادا إلى وجهة الوظيفيين، فإن توسيع السكن العشوائي يكون نتاجا مباشرا لنمط اشتغال النظام الـــسياسي الإداري الجزائري ، بحيث لن يكون بديل للمواطنين المهمشين سوى الاتكال على أنفـــسهم ، ولا يوجد إذن أمام القادمين الجدد إلى المدينة سوى السكن العشوائي كحل للازمة السكنية.

إن ظاهرة الأحياء العشوائية نمت مع النمو العمراني السريع الغير مراقب ليس في الجزائر فحسب، بل على مستوى دول العالم الثالث، وتصبح ظاهرة مرضية خطيرة تشوه المدينة ، وفي نفس الوقت، فإن درجة تطور الدولة تبرز في المدينة ، لذلك فإن مراجعـــة السياسة الحضرية في الجزائر سيكون إجراء تمهيديا نحو تحقيق مدينة معاصرة.

نحن نرى أن تقييم السياسة الحضرية من خلال إعادة النظر في أشكال تسيير المجال الحضري خاصة على مستوى التمويل وصناع القرار ومستويات التدخل والدور الـــذي

يجب على القطاع العام لعبه إلى جانب القطاع الخاص في تطوير العمران وبالتالي تطـــوير الحضرية.

ولا شك أن مثل هذه التصورات تشكل إحدى اهتمامات السلطة العمومية ضمن برنامج الإصلاحات التي باشرتها الدولة مؤخرا.

هذا من حيث علاقة العمران بالإجرام.

أما من حيث اثر البيئة الثقافية على الظاهرة الإجرامية فيمكن القول أن هذا الأثر يأخذ طابعا مزدوجا ، فتارة يكون الأثر ايجابيا من خلال غرس قيم السلم والأخلاق وتارة يكون الأثر سلبيا من خلال نشر الثقافة الإجرامية.

وبالرغم من كل ذلك ، لا يمكننا اعتبار البيئة الثقافية عاملا مباشرا مـــن عوامـــل الإجرام ، و إلا كيف نفسر إجرام بعض الأفراد دون سائر هام مع أنهـــم يتـــساوون في الخضوع لنفس الظروف ؟ و لماذا يقلع بعض الأفراد عن الجريمة بعد ارتكابها ، بينما يصر عليها غيرهم فيعود إليها مرة بعد أخرى ؟ يمكن القول في هذا الصدد أنها لم توضع قاعدة تفسر الظاهرة الإجرامية تفسيرا صحيحا ،ذلك أن المقصود بهذه الظاهرة المجرم و الجريمـــة معا ، أي الفاعل و الفعل و ليس من المتصور أن يوجد أحدهما بمعزل عن الآخر .

من هنا يبرز ضيق نظرة علماء الإجرام و الباحثين في تفسير التـــأثير الإجرامـــي للثقافة، إذ أنهم نظروا إلى أسباب الجريمة من زاوية اجتماعية و حصروا أسباب الظاهرة في العوامل الثقافية وحدها. إلا أنه كاهن ينبغي تحليل هذه الظاهرة الإجرامية على أنها نابعة من فرد يعيش في مجتمع، و مؤدي ذلك اعتبارها ظاهرة فردية اجتماعية في آن واحد.

إن الظاهرة الإجرامية يصعب بحسب طبيعتها تفسيرها تفسيرا أحاديا ، و الـــذي يرجعها إلى عامل معين أو إلى مجموعة عوامل معينة فقد أخطأ، لذا لابد من رد الجريمة إلى

مجموعة من العوامل المتداخلة و المتفاعلة معا ، و من هذه العوامل ما هو متصل بشخصية الفرد نفسه و منها ما هو مرتبط بالبيئة المحيطة به . و معنى ذلك أنه لا يمكـــن النظـــر إلى الفرد منعزلا عن البيئة ، أو النظر إلى البيئة دون مراعاة الفرد .

و يعد الفقيه الإيطالي إنريكو فيري E.FERRI أحد أبرز من اهتمـــوا بتحليـــل و تفسير الظاهرة الإجرامية استنادا للاتجاه التكاملي و ذلك بإرجاعه الجريمة إلى طـــائفتين رئيستين من العوامل عوامل فردية و هي تلك المتعلقة بشخص المجرم و تعتبر لصيقة بـــه ، و عوامل خارجية و التي تتعلق بالوسط الذي يعيش فيه الفرد و أن ارتكاب الجريمة ينتج بالنسبة للفرد من تفاعل هذه العوامل .

و من ثم يمكن القول أن البيئة الثقافية لها تأثير غير مباشر على الظاهرة الإجراميـــة بصفة عامة ، و السلوك الإجرامي للفرد بصفة خاصة ، و ذلك بالنسبة للأشخاص الذين يتوافر لديهم ميل أو استعداد إجرامي إذ أن أي عنصر من عناصر البيئة الثقافية قد يكـــون منبها أو مثير للرغبات المكبوتة التي يمكن أن تظهر في سلوكيات إجرامية .

وما يمكنني قوله في الأخير أن للبيئة العمرانية والثقافية الأثر الكبير على الظـــاهرة الإجرامية فالثقافة تتأثر بالبيئة العمرانية، والمهم في بحثنا ليس من يؤثر في من؟ وإنما كيـــف تعالج الظاهرة الإجرامية.

وفي الأخير تطوير العمران والظاهرة الحضرية وبناء مدن على غرار المدن العصرية هي عملية تؤدي في النهاية إلى تشريف صورة الدولة الجزائرية.

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة الى معرفة أثر البيئة العمرانية و الثقافية على الظاهر الاجرامية.

و قد شملت عينة الدراسة على (100) فرد بحي الكدية(تلمسان) و آخرون بحي الدالية (تلمـسان).

و تم اختيارهم بطريقة عشوائية ، وقد استخدمت استبانة مكونة من (55) سؤالا.

و قد جاءت الدراسة في اطارين :

1- **الاطار النظري**:و تم فيه عرض نظري واسع لمصطلحات الدراسة و التعاريف النظرية الملمـة بالموضوع ، كما تم فيه طرح الاشكال المتعلق بأثر البيئة العمرانيـة و الثقافيـة علـى الظـاهرة الاجرامية.

لتفرض علينا فيما بعد فرضيات اثبتت وجودها و قد كانت متباينة منها مـن تقـول : أن هناك أثر كبير للبيئة العمرانية و الثقافية على الظاهرة الاجرامية و منها من لاتنف هذا الاثـر لكـن تزيد عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية و غيرها لها الدور الآخر على الظاهرة الاجرامية.

2- **الاطار العملي**:أما الاطار العملي أو التطبيقي فقد تم فيه عرض الاشكالية للتجربـة مـن خـلال دراسة العينات المختارة و دراستها دراسةعلمية منهجيـة و ووضعها تحت المجهر . اذا قمنا بتحليل المعطيات الأولية انطلاقا من الفرضيات .

لنتوصل في الأخير الى أن للبيئة العمرانية و الثقافية أثر كبير على الظاهرة الاجراميـةوأن كل الجرائم التي تقع ، تقع في مناطق خصوصية دون الخرى الا أننـا لـم ننكـر ذكـر العوامـل الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى .

ليختم البحث بتقديم توصيات للسلطات العليا المعنية بالاعمار و الاسكان بعدم السقوط في الفخ مستقبلا و بتطوير العمران و الظاهرة الحضرية و بناء مدن على غرار المدن العـصرية لتـشريف صورة الدولة الجزائرية.

Résumé d'étude :

Cette étude a pour but de connaître l'impacte de l'environnement urbain et culturel sur le phénomène de la criminalité.

L'échantillon de cette étude a touché 100 individus résident au quartier populaire Koudia, sis à Tlemcen et au quartier résidentiel Les Dallias de la même ville.

Le choix des individus a été fait d'une manière aléatoire, tout en utilisant des questionnaires avec réponses directes: Oui / Non.

Cette étude est scindée en deux parties :

1- Théorique: Dans cette partie, j'ai utilisé un riche vocabulaire et des définitions théoriques englobant le thème, de plus j'ai posé une problématique concernant l'influence de l'environnement urbain et culturel sur le phénomène de la criminalité.

Cette étude nous a mené à différentes hypothèses qui se sont imposées, quelques unes affirment l'influence de l'environnement urbain et culturel sur le phénomène de la criminalité, tandis que d'autres n'infirme pas cette idée mes elles l'enrichie par des facteurs économiques qui ont un impacte sur le phénomène de la criminalité.

2- Pratique : Dans le cadre pratique, une problématique expérimentale a été posée sur les échantillons choisies qui ont été étudiés d'une manière scientifique et méthodologique, faisant ainsi analysé les premières données en commençant par des hypothèses.

Pour conclure que l'environnement urbain et culturel a un effet considérable sur le phénomène de la criminalité sans pour autant répéter les autres facteurs socio-économiques.

En conclusion, cette étude recommande aux autorités concernées par l'aménagement urbain et de l'habitat de ne plus tomber dans ce piège et de développer l'urbanisme en oeuvrant pour la construction de nouvelles villes modernes pour honorer l'image de l'état Algérien.

Summary of study:

The purpose of this study is to determine the impact of the urban and cultural environments on the phenomenon of criminality.

The sample of this study covers 100 individuals resident in the popular district of Koudia, located in Tlemcen and the residential district Dallias of the same city.

The choice of the individuals was made in a random way through the use of questionnaires with direct Yes/Not answers.

This study is divided into two parts:

1 Theory: in this part, a rich vocabulary and theoretical definitions related to the topic have been used. Furthermore, the problematics related to the impact of the urban and cultural environments on the phenomenon of criminality has been raised.

This study leads us to various assumptions which have imposed themselves. Some of these assumptions state that there is a great impact of the urban and cultural environments on the phenomenon of criminality. Others, however, do not deny this fact, but on the contrary it adds other economic factors which have an effect over the criminality's phenomenon.

2 Practice: Within the practical and the experimental frameworks, the problemtics has been raised through the analysis of the selected samples studied in a scientific and methodological ways. In this respect, the first data have been analyzed starting with assumptions.

We come up at the end with the conclusion that the urban and cultural environments have a considerable effect on the phenomenon of criminality without repeating the other socio-economic factors.

In conclusion, this study recommends to the authorities concerned with the urban development not to fall into this trap and to develop town planning while working for the construction of new modern cities to honour the image of the Algerian state.

استمارة الاستبيان

استمارة الاستبيان

بيانات ديمـــوغرافيـــة

1-العمر

2-مكان الازدياد

3-الحالة العائلية: متزوج- أعزب- أرمل- مطلق: في حالة نعم هل تفكر في الزواج مرة ثانية؟ لماذا؟ في حالة لا: لماذا لم تتزوج؟

4-الحالة التعليمية: أمي ، تقرأ وتكتب ، متوسط، ثانوي، جامعي هل حصلت على تدريب مهني؟ نعم- لا ؟

هل تحمل شهادة أخرى؟ ما هي؟

هل تحمل شهادة أخرى ؟ ما هي؟

5-عدد أفراد ؟ ما هي؟

عدد الذكور: عدد الإناث.

عمرهم

6-ما هي أنواع الأمراض التي إليها أبناؤك؟

7-أين تعالجهم

8-كم عدد الذين يزاولون الدراسة؟

9-كم عدد لا يذهبون إلى المدرسة؟

10- ما هي الأسباب التي جعلتهم لا يذهبون إلى المدرسة؟

صغر السن- عدم التحصيل – عدم الاهتمام- توقف- توقف معتمد تجـــاوز ســـن الدراسة؟

11- هل لك أبناء منحرفين؟

12- لماذا انحرف؟

13- أتفضل أن يزداد إدراك أطفال آخرين : نعم/لا لماذا؟

14- من يهتم برعاية الأطفال

بيانات عن الهجرة والانتقال:

15- أين كان يسكن والدك؟ بالريف؟ في قرية؟ في دائرة؟ بالمدينة؟

16- أين كنت تسكن قبل زواجك؟

17- صف منزلك القديم؟

18- ما هي الأسباب التي أدت بك إلى الانتقال إلى هذا الحي؟

19- هل تفكر في الانتقال من هذا الحي؟ نعم – لا لماذا؟ إلى أين؟

بيانات عن السكن والتجهيزات:

20- ما هو عدد الغرف المخصصة للنوم بغير المطبخ والحمام؟

21- يتوفر هذا المسكن على مطبخ – على حمام.

22- المسكن متصل بشبكة المياه الصالحة للشرب- كم ساعة في النهار. تعتبر كمية كافية؟ هل لك بئر؟ نعم – لا.

23- كيف تحصل على الماء؟ ما هو بعد هذا المكان عن المسكن؟

24- يتوفر المسكن على شبكة الكهرباء؟ نعم- لا – كيف تضيئون المنزل؟ ثمنه الشهري؟

25- المسكن متصل بشبكة الغاز الحضري؟ نعم- لا إذا ماذا تستعمل؟

26- إلى من يرجع ملك هذا المسكن؟ مؤسسة إمكان – إدارة – شركة وطنية خاصة.

27ـ بأي صفة تسكنه ؟؟ مالك ـ شريك ـ مستأجر ـ مجانا ـ أخرى إذا كنت من المستأجرين ما هو المبلغ الذي تدفعه؟

28 ـ أنت الذي بنيت هذا المسكن ؟ نعن ـ لا

29 ـ ما هي المواد المستعملة في البناء؟

30 ـ كيف تحصلت عليها ؟ من السوق السوداء ـ من مكان العمل مجانا ـ إعانة الدولة ـ أخرى.

الرضى عن المسكن :

31 ـ هل تشعر بالحرية والاستقلال بالمسكن ؟ نعم ـ بعض الشيء ـ يسمع الجيران ما يجري بالمنزل ـ يراقبون دون قصد ـ أخرى.

32ـ في رأيك من الواجب على المسكن أن يوفر للعائلة الانعزال من الحياة العملية الحضرية يقدر الإمكان ـ في بعض الحدود ـ أخرى ـ

33ـ كيف تشعر داخل المسكن.

بيانات عن الناحية الاقتصادية الميزانية ـ الاستهلاك:

34 ـ ما هو عملك السابق؟ زراعي ـ صناعي ـ أعمال حرة ـ أخرى ـ بدون عمل.

35 ـ ما هو عملك الحالي؟

36ـ من الذي يعمل من أعضاء العائلة؟

37ـ ما مقدار الأجر المتحصل عليه ؟

38ـ هل أنت راضي بعملك الحالي؟لماذا؟

39 ـ هل الدخل يسمح بالادخار ؟ نعم ـ لا ـ ما هو قدره؟

العلاقات الأسرية:

40ـ مع من تتناول العشاء وأين ؟

41ـ هل تسهر طويلاً خارج المترل؟ نعم ـ لا ـ أين ولماذا؟

42 ـ يحدث شجار بينكم بالمسكن ؟ نعم ـ لا.

43 ـ من الذي يتشاجر ؟الأطفال ـ الأطفال والأم ـ الأطفال والأبلء ـ الأب والأم ـ بين الأسرة داخل المسكن .

44 ـ سبب العراك؟

45ـ في رأيك أن وظيفة المسكن تطور الحياة الاجتماعية ؟

46ـ في رأيك أن وظيفة المسكن تطور الحياة العائلية؟

العلاقات مع الجيرة:

47 ـ أتظن أن جرانك أصدقاء؟ نعم ـ لا.

48ـ علاقتك بهم تتمثل في : التحية : صباح الخير ـ مساء الخير ـ في بعض الكلمات التي ليست لها أهمية.

49 ــ سلوكات الجيران : المساعدة ــ السلف منهم بعض الوسائل ــ تطلــب منــهم بالمواد الغذائية ــ أستلف المواد الغذائية ــ حراسة أطفال الجيران أعالج مريضهم.

50 ــ أين يسكن الأصدقاء الذين تزورهم؟

51 ــ هل لك أصحاب وأصدقاء جدد في هذا الحي؟

52 لما وصلت إلى هذا الحي شعرت ــ بالرفضــ بالعزلــ لامبالاة ــ الاتصال ــ بدون جواب.

53ــ إذا كنت من الذين لا يشاركون في الحياة الاجتماعية والثقافية للحي إذن مــا ذا تفعل؟

54ــ هل كنت تشارك في الحياة الاجتماعية والثقافية في الحي الذي تسكن فيه من قبل؟

55ــ حسب رأيك ماذا تمثل لك الثقافة ؟

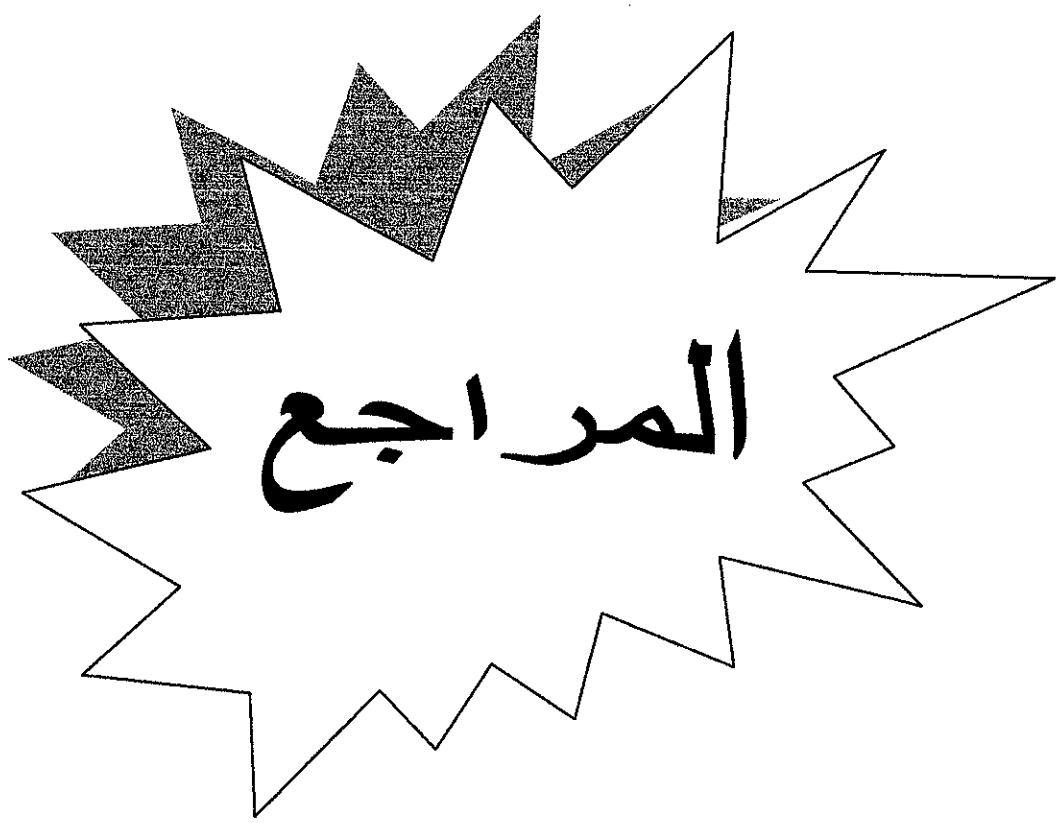
المراجع

المراجـــــع

المراجع المعتمدة باللغة العربية

I- القرآن الكريم

II- الحديث النبوي (صحيح البخاري).

III- الكتب

1-أبو عياش عبد الإله ، أزمة المدينة العربية ، وكالة المطبوعات الكويت ، سنة 1980 .

2-أبو عياش عبد الإله و إسحاق يعقوب خطيب ، الاتجاهات المعاصرة في دراسات الحضرية ، جامعة الكويت ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1980 .

3-أبو زيد أحمد ، البناء الاجتماعي ن مدخل لدراسة المجتمع ، الأنساق الهيئة المصرية العامة ، 1967 .

4-أبو عيانة فتحي محمد ، دراسات في الجغرافيا البشرية ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، 1987 .

5-أبو غار ابراهيم ، الجريمة في مجتمع المملكة العربية السعودية حجمها و اتجاهاتها ، دار المعارف ، 1980 .

6-أحمد عبد العقار ، الأنثروبولوجيا و قضايا التنمية ، دار التأليف و الترجمة ، جامعة الخرطوم ، 1975 .

7-ابن خلدون، المقدمة ، مطبعة دار القلم و منشورات دار القلم ، بيروت .

8-ابن لاكوست " ابن خلدون ، ولادة التاريخ ، ماضي العالم الثالث ، باريس مابسيرو ، 1969 ، (كتاب مترجم).

9-ابن الشيخ فريد زين الدين ، علم النفس الجنائي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 1995 .

10- إسماعيل فاروق ، الانثروبولوجيا الثقافية ، دراسة المعرفة الجامعية ن الإسكندرية، الجزء الأول ، 1984 .

11- الحماد ، محمد عبد الله ن 1405 هـ محاضرة التحضر و الجريمة ، المركز الغربي للدراسة الأمنية و التدريب ، الرياض .

12- الساعاتي حسن ، التصنيع و العمران ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1980 .

13- السيد عبد العاطي السيد ن علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق ن الجزء الثاني ، مشكلات و تطبيقات . دار المعارف الجامعية الإسكندرية ، 1989 .

14- العواجي مصطفى ، الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات المنية 1407 هـ.

15- الكبيسي حمد عبيد ، دور الجمهور في الوقاية من الجريمة و مكافحتها في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية ، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، جامعة الدول العربية ، الرباط ، 1410 هـ .

16- النويصر ، محمد عبد الله ، تقرير الإنسان و العمران ، مركز المشاريع و التخطيط ، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، 1419 هـ .

17- بوكراع رضا ، المدينة الفقر و الإجرام ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ، 1406 هـ .

18- جان فرنسوا تروان ، ترجمة علي التومي ، كارم داسي ، عبد الكريم سالم ، المغرب العربي الإنسان و المجال ، دار الغرب الإسلامي ، 1997 .

19- د. عبد الرحمن محمد العيسوي ، دراسات في الجريمة و الجنوح و الانحراف ، المجلد العاشر ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

20- د. عبد الرحمن محمد العيسوي ، الجريمة و الإدمان ، المجلد الحاد عشر ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 2000 .

21- د. عبد الحميد دليمي ، دراسة لواقع الأحياء القصديرية ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، 2007 .

22- د. نظير فرج مينا ، الموجز في علمي الإجرام و العقاب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1993 .

23- د. إسماعيل قيرة ، د. علي غربي ، في سوسيولوجية التنمية ن ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2001.

24- روبير أوزيل ، فن تخطيط المدن ، ترجمة بهيج شعبان ، الجزائر (ش.وان/ت) ، بدون تاريخ .

25- سعيد محمد رعد ، " العمران في مقدمة ابن خلدون " ، دمشق ، 1985 .

26- عبد السلام ، فاروق ، الشرطة و مهامها في الدولة الإسلامية ، دار الصحوة القاهرة ، 1408 هـ .

27- عبد الله عماد حسين ، غدارة الأمن في المدن الكبرى ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ، 1411 هـ .

28- عبد اللطيف بن اشنهو التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ، 1962-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 .

29- عبد المنعم شويقي ، مجتمع المدينة ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، 1972 .

30- علي عبد الرزاق جلبي ، علم اجتماع السكان ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت لبنان ، 1984 .

31- عبد الفتاح محمد وهبة ، في جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1972 .

32- علي بوعناقة " ، الأحياء غير المخططة و انعكاسيها النفسية الاجتماعية على الشباب " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987 .

33- قاسم كسحوت ، " إنشاء المباني "، المطبعة الشعبية للجيش ، الجزائر ، 1977.

34- محمد إبراهيم ، المظاهر الحديثة في أمن المجتمع السعودي ، مطابع الفرزدق ، الرياض ، 1410 هـ

35- مجاهد صلاح ، المدخل لإدارة الشرطة ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، 1981م.

36- مربيعي السعيد ، التغيرات السكانية في الجزائر، 1936-1966 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 .

37- مقيبس بشير ، مدينة وهران ، دراسة في جغرافية العمران ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 .

38- محجوب عبده ، مقدمة في الاتجاه السوسيو انثروبولوجيا ، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية ، 1977 .

39- محمد حسن إحسان ، علم الاجتماع السياسي ، مطبعة جامع الموصل ، 1984 .

40- محمد علي محمد ، علم الاجتماع و المنهج العلمي ، دراسة في طوائف البحث و أساليبه ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1986 .

41- محمود زكي نجيب ، ثقافتنا في مواجهة العصر ، دار الشروق ، 1980 .

42- مصطفى بوتفنوشت ، " العائلة الجزائرية ، التطور و الخصائص الحديثة " تعريب أحمد دمري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 .

43- وهيبة عبد الوهاب محمد ، في جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980 .

44- وصفي عاطف ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، دار المعارف ، مصر الطبعة ، 1967 .

مجلات ، دوريات ، جرائد .

مجلات

1-المجلة الدولية للشرطة الجنائية ، إحصائيات (العدد 5 ، 4 ، سنة ، 1987) .

2-المجلة الدولية للشرطة الجنائية (إحصائيات العدد ، 400 ، الجزائر ، سنة ، 1986) .

3-المجلة الدولية للشرطة الجنائية ، الجزائر ، العدد ، 321 ، أكتوبر ، 1978 .

المقالات:

1- أبوزيد أحمد ، التنمية الاقتصادية و التغير الاجتماعي ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، مجلة 1 ، العدد 3 ، سبتمبر ، 1964

2- عددي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)

3- جلاء الصياء وعادل سمرة، مبادئ الإحصاء لطلاب الدراسات الأدبية.، مجلة المستقبل العبري العدد 17. جويلية 1973.

4- العبادي عبد الله حسن، قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي منظور نقدي ، مقال من مجلة المستقبل العربي العدد140 سنة 1990.

5- الجرباوي علي، العرب والأزمة الحضارية"، المستقبل العربي العدد 84، أفريل 1985.

الجرائد:

1- السويدي محمد ،الأسس الاجتماعي للسكن الريفي ، بحث في جريدة المجاهد ، الجزائر ، العدد ، 665 ، 13 ماي ، 1973 .

2- عبد الله فؤاد ثناء، ممكنات التغير في المجتمع العربي، جريدة الأهرام المصرية العدد 998، أكتوبر 1993

3- م. سمير ، السكنات القصديرية في الجزائر، جريدة الشروق اليومي العدد 2173 سنة 2007.

وثائق رسمية :

1-الإحصاء العام للسكن و السكنى ، 1977 و 1987 .

2-القوانين المتعلقة بـــ :

- الاحتياطات العقارية ، التعليمة 26-74 بتاريخ 1974/02/20 . عن السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية تلمسان والمتعلقة برخصة البناء.
- القواعد المتعلقة بالملكية المشتركة و تسيير العمارات الجماعية 1983/11/12 . المؤرخ في 7 صفر عام 1404 الموافق لـــ 12 نوفمبر سنة 1983.

المراجع الأجنبية :

01-Graudet Denis, Architecture et Urbanisme Islamiques O.P.U Alger.1986 .

02-LECLERC Gerad, Anthropologie et colonialisme, Mayence. 1972 .

03-Levi Strus Claude, 3Anthropologie Structurale II, Paris Plan 1973 .

04- Marcais Georges, Tlemcen, Paris, 1950 .

05-Marcais Georges, l'Architecture Musulmane d'Occident, paris, 1954 .

06-Chelhod Joseph, Introduction à la sociologie de l'Islam Payot Paris, 1958 .

07-Golvin Lucien, Essai sur l'Architecture Religieuse Musulmane, Paris, 1971-1979, (4 tomes).

08-Adam André, « Urbanisation et changement culturel du Maghreb Annuaire de l'Afrique du Nord . Volume II (1972).

09-Barate Claude, « Administration et socialisme en Algérie » Revue Juridique et politique Indépendance et coopération 1978.

10-Benachenhou Abdellatif, « l'exode rural en Algérie, E.N.A. P. Alger. 1979.

11-Bourdieu Pierre, « Sociologie de l'Algérie « P.U.F. Paris, 1964 .

12-Chaline Claude, les villes du monde Arabe, Masson Collection.

13-Djeghloul Abdelkader « Trois études sur Ibn Khaldoun, Cahiers du C.D.S.H. Université d'Oran.

France Fanon

14-Faron Frantz, Les damnés de la Terre, Maspéro, Paris, 1968 .

15-Hafiane Abderrahim, « Les défis de l'Urbanisme de l'habitat, illégale à Constantine O.P.U. 1989.

16-Hammoud Peter, « An Introduction to culturel Anthropology. Mac Milan Publishing. 1971.

17-Jefferson M, "The law of the primate city" geographic revew, 1939.

18-Lombard M. " L'activité Urbaine pendant le haut moyen Age " Annales économie, Sociologie civilisations, 1957.

19-Naciri Mohamed, « L'aménagement des villes et ses enjeux « Maghreb-Machrek N° 118 Octobre décembre, 1987.

20-Jacobs, J, « Death and life of greate American cities, « Penguin, London, 1964.

21-Miller D.G, Personal and family safety and crime prevention "Holt, Rinhart and Winston, New York, 1980.

22-Newman, O, "Defensible space" The Mac Milan Company New York, 1972.

23-Pyner. B. Design against crime beyond defensible space, Butherworths, London, 1983.

24-Ropperto. T.A. , "Residential crime " Ballinger, Cambridge Mass, 1974.

25-Stollard, "crime prevention through housing design, London, 1991.

26-Weber Max, The theory of social and economic organization (oxford ; New York, University), press, 1947.

27- Wolmen A. In scientific American, 1965 .

الملاحق

SURETE WILAYA TLEMCEN

MOIS DE

ATTEINTES AUX

PERSONNES

INFRACTION	NBRE AFF		AUTEURS NATIONAUX											AUTEURS ETRANGERS										
	ENR	RES	MAS		FEM			SUITES JUDICIAIRES						MAS		FEM			SUITES JUDICIAIRES					
			MAJ	MIN	MAJ	MIN	TOT	MD	LP	CD	CJ	FTE	TOT	MAJ	MIN	MAJ	MIN	TOT	MD	LP	CD	CJ	FTE	TOT
HOMICIDES							0						0					0						0
C B V							0						0					0						0
INFRACTIONS SEXUELLES							0						0					0						0
AVORTEMENT							0						0					0						0
MENACES ET INJURES							0						0					0						0
OUTRAGE							0						0					0						0
AUTRES INFRACTIONS							0						0					0						0
TOTAL	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

N°	INFRACTIONS	Affaires portées à la connaissance de la police			Taux de la criminalité pour 100 000 h	Auteurs des infractions				TOTAL	Suites judiciaires				TOTAL
		Total des affaires	Résolution des affaires			Hommes	Femmes	Mineurs	Etrangers		MD	CD	CJ	LP	
			Affaires résolues	Taux d'élucidation											
1	Assassinats			#DIV/0!						0					0
2	Tentatives d'assassinats			#DIV/0!						0					0
3	Homicides			#DIV/0!						0					0
4	Tentatives d'homicides			#DIV/0!						0					0
5	Enlèvements et séquestrations			#DIV/0!						0					0
6	Viols			#DIV/0!						0					0
7	Autres infractions sexuelles			#DIV/0!						0					0
8	C.B.V.			#DIV/0!						0					0
9	Vols à main armée			#DIV/0!						0					0
10	Vols par effraction			#DIV/0!						0					0
11	Autres vols avec circonstances aggravantes			#DIV/0!						0					0
12	Vols de véhicules automobiles			#DIV/0!						0					0
13	Autres vols			#DIV/0!						0					0
14	Tentatives de vols			#DIV/0!						0					0
15	Escroqueries			#DIV/0!						0					0
16	Abus de confiance			#DIV/0!						0					0
17	Emission de chèques sans provisions			#DIV/0!						0					0
18	Corruption			#DIV/0!						0					0
19	Trafics d'influence			#DIV/0!						0					0
20	Atteintes à l'économie nationale			#DIV/0!						0					0
21	Cybercriminalité			#DIV/0!						0					0
22	Fausse monnaie			#DIV/0!						0					0
23	Faux et usage de faux			#DIV/0!						0					0
24	Contrefaçon			#DIV/0!						0					0
25	Contrebande			#DIV/0!						0					0
26	Infractions en matière de drogue			#DIV/0!						0					0
27	Immigration clandestine			#DIV/0!						0					0
28	Atteintes à l'ordre public			#DIV/0!						0					0
29	Autres crimes et délits			#DIV/0!						0					0
TOTAL		0	0	#DIV/0!		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

الفهرس

مقدمة.....1

1-مشكلة الدراسة.....2

2-أهمية الدراسة.....3

3-مصطلحات الدراسة.....4

أ- البيئة.....4

ب- العمران.....5

جـ- الثقافة.....6

د- الجريمة.....7

هـ- الحي (السكني).....9

و- المدينة.....10

4- الدراسات السابقة.....14

5- خطة البحث.....15

الفصل الأول: الإطار النظري.....**17**

أولا: الجريمة.....17

ثانيا: البيئة العمرانية وأثرها على الظاهرة الإجرامية.....28

ثالثا: البيئة الثقافية وعلاقتها بالجريمة.....45

الفصل الثاني: تطور العمران في الجزائر.....**101**

أولا: التجربة العمرانية الكولونيالية في الجزائر.....101

ثانيا: التجربة العمرانية الجزائرية الجديدة.....111

ثالثا: تقييم السياسة الحضرية الجديدة الجزائرية.....120

خلاصة.....124

الفصل الثالث: تصميم وإجراءات الدراسة.....**125**

أولا: منهج الدراسة.....125

ثانيا: مجتمع الدراسة.....129

ثالث: خطوات الدراسة.....130
رابعا: الدراسة الاستطلاعية.....135
خامسا: فروض الدراسة.....136
سادسا: تقنيات الدراسة.....136
سابعا: أسس تحليل البيانات.....141
خلاصة.....143
الفصل الرابع: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة.....144
أولا: استمارة المعلومات الخاصة.....144
ثانيا: اختيار صحة فروض الدراسة.....152
ثالث: استمارة دراسة الحالة.....202
خلاصة.....235
الخاتمة.....236
ملخص المذكرة.....239
استمارة الاستبيان.
المصادر والمراجع.
الملاحق
الفهرس